تحليل الأفعال الإنجازية في الخطاب السياسي

[دلالة الفعل في خطاب السلطة في ضوء نظرية المواقعة المقامية]

الدكتور/ محمود عكاشة

بطاقة فهرسة
فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

عكاشة ، محمود
تحليل الأفعال الإنجازية في الخطاب السياسي [دلالة الفعل في خطاب السلطة في ضوء نظرية المواقعة المقامية]/د.محمود عكاشة .
- ط١ - القاهرة: دار النشر للجامعات، ٢٠١٦.
١٢٨ ص، ٢٤سم.
تدمك ٧ ٥٤٣ ٣١٦ ٩٧٧ ٩٧٨
١ - علم النفس السياسي ٢- الخطب السياسية
أ- العنوان ١٥٩

تاريخ الإصدار: ١٤٣٨هـ - ٢٠١٦م
حقوق الطبع: محفوظة للناشر
رقم الإيداع: ٢٠١٦/١٧٢٤٠م
الترقيم الدولي: ISBN: 978 - 977 - 316 – 543 - 7
الكود: ٢/٤٥٩
تحذير: لا يجوز نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأي شكل من الأشكال أو بأية وسيلة من الوسائل (المعروفة منها حتى الآن أو ما يستجد مستقبلاً) سواء بالتصوير أو بالتسجيل على أشرطة أو أقراص أو حفظ المعلومات واسترجاعها دون إذن كتابي من الناشر.



دار النشر للجامعات
ص.ب (١٣٠ محمد فريد) القاهرة ١١٥١٨
ت: ٢٣٩٢٩٨٧٨ - ف: ٢٣٩٢٩٨٧٨
E-mail: darannshr@hotmail.com.com

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الذي له ملكوت السماوات والأرض رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي الأمين والمؤيد بالعصمة والسلطان العظيم، ثم أما بعد:

فهذا الكتاب يتناول قضية تحليلية من قضايا تحليل الخطاب الحديثة، وهي تحري الأسس العلمية الدقيقة التي تعطي نتائج صادقة ومحايدة وغير عشواء في تحليل الخطاب، وغايته تأصيل منهج التحليل العربي العلمي وتطوير الدراسات التحليلية التي تكتفي بالنقول والتقليد، ويعد هذا الكتاب تطور جهود متتابعة في هذا الحقل بدأتها سنة ١٩٩٧م بـ «مفهوم الحكم في القرآن الكريم»، ثم «الخطاب السياسي في مصر من ١٩٥٢م حتى ١٩٨٠م، دراسة تحليلية تطبيقية ضوء نظرية الاتصال»، ثم «خطاب السلطة الإعلامي»، وقد وسعت دائرة التحليل خارج الخطاب العربي، فحللت نماذج من الخطاب العالمي في كتب أخرى ومقالات، وقد جمع التحليل بين البنية والدلالة والفكر، وقد اتجهت في بعض كتبي الأخيرة إلى تأصيل منهج التحليل في الدراسات العربية، وقد جعلت منطلقي التراث الإسلامي العربي، مستفيداً من المنهجية الغربية في التحقيق والتدقيق والتنظيم وبناء النسق الثقافي العام، وقد بدأت هذه الدراسات التي نحوت فيها نحواً علميًا في كلية الألسن(جامعة عين شمس التي تأصلت فيها لغويًا ومنهجيًا)، متجافيًا عن بعض الكتابات الصحفية العشواء وغير المحايدة وذات المقاصد المشبوهة، ثم تزودت من بعض دراسات كليتي «الاقتصاد والعلوم السياسية» و«الإعلام» (في جامعة القاهرة)، ومن المحاضرات والمناقشات والمؤتمرات، ومما تعلمته سماعًا وصحبة من بعض كبار أساتذة اللغة والبلاغة والسياسة والاقتصاد والقانون والإعلام والفنون، وقرأت الترجمات التي تميزت بالتجديد واتساع الأفق والابتكار وتلاقح الثقافات والمعارف، وتابعت الدوريات، وقد تعلمت مما تقدم أصول التحليل ومناهجه والبحث السياسي والإعلامي.

وقد استفدت كثيراً من ممارستي الكتابة الصحفية في تحليل الخطاب السياسي وتحرير المقال في بعض الصحف، فاستخدمت الخطاب المباشر السهل الذي يستوعبه القارئ، وحرصت على التجديد في الأسلوب وانتقاء التعبير اللطيف ممازج الذوق ووقيع المناسبة، ولا شك أن الكتابة الصحفية أسرع نشراً وانتشاراً من الكتاب وأكثر شهرة ومنفعة، بيد أنني تركتها؛ لما ألفيته فيها من خطر وقع الكلمات ومخاطر السجالات وتجاوزات الأقلام وتوجيهات السلطان وجلبة الشرور والآثام، فقد رصدتني العيون، وظن بي الأخيار الظنون، وأغراني بالتقريب والشهرة والمال البلاطيون؛ لأغمس قلمي في عطن آسن مذموم بمطارحات الثناء والتعزيز والتسميع بمخازي الخصوم، ناهيك بما في مجالسهم من الإسفاف والمجون، والتهافت على هتك الأعراض، والتسمع للشر والريوب، وخوض الروابض في عظائم الأمور والطعن في الدين، وذم الأحاسن ورفع الأراذل واستمراء المشين، فسألت الله العافية من جوالب الفتن ودمن الخنا والإحن.

وقد اخترت لنفسي مساراً حراً بعيداً عن الممالقة والصراع، وهو تأليف الكتب العلمية؛ لتكون ذخيرة المتجهز وعدة الممارس، وهي قياسًا إلى العمل الصحفي أبطأ حركة وأقل منفعة وشهرة، فأثرها في حيز القارئ المتخصص، وقد رضيت بهذا، وقنعت زهداً في طعن الأعراض وتحسس الأسرار خلف كل باب، وخلط الخطأ بالصواب، والأكل بالأعراض والدماء وممالقة الفساد، فالحلال الطيب الزهيد خير من كثير عظم خطره وضرره وكثر خبثه، فالكتابة الصحفية في مجال السياسة أشبه بالشعر كذبًا وإسرافًا في القول، وأشبه بخبر المنجم الذي يزيد على حقيقته ألف كذبة، والمشتغل فيها كمن يرعى حول الحمى يوشك أن يقع فيها، وكاتبها أحد اثنين: حليف ممالق أثيم، أو خصم مأجور يتعقبه زوار الفجر وأذناب الصدور، وسعيه غير محمود العواقب، وتجري به الدوائر، وقد تناولت هذا مفصلاً في كتاب «الخطاب الإعلامي وأثره في هوية الأمة والواقع السياسي».

وسوف أعالج تحليل الخطاب السُّلطي في ضوء «نظرية المواقعة المقامية» التي اجتهدتُ في جمع أصولها من التراث الإسلامي العربي اللغوي والبلاغي مستفيداً من

دراسة الأصوليين المقاصد والقرائن المعينة لها، ومن جهود البلاغيين والنحويين ومستفيدًا أيضًا من الدراسات الغربية الخادمة للبحث والتنظير، وهي نظرية تبحث علاقة لغة الخطاب بمقتضى الحال وبالواقع الخارجي الذي عبر عنه وتفاعل معه وساهم في دلالته، وتجعل الأداء الواقعي معيار التصديق في الإخبار اللغوي، وهو منهج يجمع بين مقام القول الذي تعهده العلماء المسلمون المتقدمون بالنظر والاعتبار في تفسير النصوص والخطاب اللغوي وبين إضافات الدراسات الحديثة التي استفادت من المناهج الحديثة والعلوم الإنسانية وبعض عناصر العلوم التجريبية في التحقيق والتدقيق والبحث، وسوف أبين منهجها التحليلي وأسسها في ضوء تحليل بعض النماذج، وقد تناولتها من قبل في كتاب «تحليل الخطاب في ضوء نظرية أحداث اللغة».

وتعالج هذه النظرية في التحليل التطبيقي أوجه القصور في نظرية «الأفعال الكلامية» التي وضعها جون أوستين (ت١٩٦٠م) وطورها تابعوه، فهي تصف اللغة في ضوء أحداث العالم الخارجي أو العناصر غير اللغوية التي عبرت عنها اللغة أو في مقام القول أو في ضوء الأحداث التي تتعلق بها، فتقوم على وصف وقائع في العالم أو في المقام بالجملة الاسمية أو الفعلية، ويقضى فيها بالصدق أو الكذب في ضوء واقعها، وهذا النوع من الوصف يعد معيارًا لتقييم الخطاب السياسي الذي يرتبط بالواقع السياسي أكثر من ارتباطه بوجدان قائله، ويراعي مقتضى الحال، فالخطاب يصف العالم وصفًا خارجيًا مستهدفًا مقاصد قائله ومصالحه ومتجافيًا عن السجية، ويعكس فيه انطباعه الذاتي وتجربته الشخصية وتقييمه، فهو مرجع الخطاب بمحض سلطته. وقد اخترت «الأفعال الإنجازية» دون «الأعمال الإنجازية»؛ لعموم «الفعل» في الفعل اللغوي والعمل الأدائي معًا، واخترت «الإنجاز» دون الأداء؛ لدلالة الأول على الأداء الدال على الأداء اللغوي (التلفظ) والأداء المطلق في كل حدث، بينما الإنجاز مخصوص بالأداء العيني الواقعي، وهو مشهور في الخطاب السياسي بالحدث المنجز، وهو المراد في نظرية جون أوستين «عمل الأشياء بالكلمات (Do Things with Words)، أو «إنجاز الأعمال بالحديث» (Speech Acts) عند سيرل، والتي ترجمها

الباحثون العرب بـ «أفعال الكلام»، وقد قام جون سيرل بتطوير هذه النظرية مستفيداً من تحليل جرايس مقاصد المتكلم ودراسة المعنى، وسوف أتناولها في التطبيق، وأبين مثالبها التحليلية.

وتتناول الدراسة حقيقة إنجاز السلطة في الواقع السياسي بمعايير لغوية وواقعية وعقلية، منها:

ا- أن ارتفاع كثافة الفعل الماضي الدال على الأداء الخارجي بقرينة مصادقة الواقع دليل الإنجاز العملي خارج الخطاب، وأن الفعل الدال على حدث واقعي في زمن الحال أو الحاضر حدثه الخارجي ناقص؛ لدخول حدوثه الخارجي في مستهل المستقبل، وأن الفعل في المستقبل محتمل، ولا يصح اعتباره منجزاً في الأداء العلمي في غير خطاب رب العالمين -عز وجل-، والأفعال اللغوية كلها باعتبار التلفظ أو النطق منجزة في الأداء اللغوي، فالكلام لا يسمى كلاماً إلا بعد التلفظ به، وهو قبل إجراء النطق فكر وتصور وخواطر، ولا يسمى كلاماً.

ب- أن ارتفاع كثافة الفعل القولي في الخطاب السياسي أكثر من الفعل المعبر عن الإنجاز الواقعي دليل ضعف الإنجاز الأدائي خارج الخطاب.

ج - أن ارتفاع كثافة الفعل المسوف(المستقبل) فيما يجب إنجازه أكثر من الماضي والحالي دليل العجز عن الإنجاز العملي في زمن قيل الخطاب[1]، فـ «لكل فعل زمن وفاعل، ولكل زمن عمل وعامل»، وترحيل العمل وتكديسه في المستقبل عبء معجز للعامل في المستقبل، وقد تكون المماطلة خطة خداع هروباً من الإنجاز وعجزاً أو مرواغة لفعل نقيض الحدث، وقد تكون تعريضاً بعدم الفعل.

د - أن ارتفاع كثافة مجيء الفعل في أساليب طلبية دليل احتمال حدوث الإنجاز الخارجي، فجواب الطلب مستقبل، وقد لا يترتب على الطلب (في الأمر وغيره) إنجاز أدائي خارجي، وليس بصحيح تعميم الإنجاز في كل طلب مثلما جاء في

(١) قمت بإحصاء أفعال القول وأفعال الإنجاز في بعض الخطابات، فبلغت أفعال القول نسبة أكبر، ولاحظت كذلك وجود نسبة عالية من أفعال الاستقبال كالوعد والتسويف والأمر.

نظرية الأفعال الإنجازية (الأدائية) لجون أوستين؛ لأن الطلب منجز في التلفظ فقط، ومحتمل في الأداء الواقعي.

هـ- أن الأفعال الدالة على الوعد والتمني لا مكان لها فيما يجب إنجازه، وذكرها أضاليل.

و- أن الأفعال الدالة على الإنجاز لا يصح إسنادها إلى فاعل لا يصح إسنادها إليه أداء وعقلاً، وهذا النوع من الإسناد يعد خداعًا شكلاً، وغير مقبول عقلاً، وقد وضع اللغويون هذا النوع في مصاف الرديء، وحكمها في الجملة الحملية عند المناطقة كاذبة، فلا يصح القرار الملزم من غير ذوي الإلزام، ولا يصح توجيهه إلى غير المنوط بفعله.

ز- أنه يمكن من خلال الإحصاء رصد الأزمنة الفعلية وأنواع دلالة الأفعال على أحداثها المجردة (الباطنية) والقولية والواقعية معرفة الإنجاز السياسي والصدق والكذب، فالفعل الحسي في الماضي دليل حدوث الواقعة المقامية، نحو: انتصرنا، زرعنا، بنينا. بينما: سنحارب، سنحطم، سنبني: أفعال متوقعة لا يحكم فيها بصدق أو كذب، وهي في الخطاب السياسي كذب وخداع؛ لأنها لا تصف حدثًا منجزًا في الواقع أو أثره الخارجي.

ح- أن كثرة إنجاز الأفعال أو كثرة الوعد بها على المنابر السياسية قد تكون مكملة لنقص في الأفعال الأدائية أو عوضًا عنها في المقام الخارجي، وقد توحي بعجز المتكلم عنها.

ط- أن إسناد أثر الفعل الأدائي إلى رجل السلطة ليس حقيقة كما يتوهم بعض الباحثين، بل هو مجاز باعتباره سبب عمله، والفاعل الحقيقي المنجز لأثره في المقام الخارجي، ففعل رجل السلطة منجز تلفظًا فيما دل على أثر أدائي، وحظه من فعل الأداء العملي القرار الذي يدخل في جنس الأفعال القولية، وليس الإنجازية في الأداء، فقوله: انتصرنا، يدخل في المنجز القولي لا الأدائي؛ لأن فاعل حدث الانتصار المقاتل الذي تصدى للعدو وباشر قتاله وأجهز عليه، هذا الفاعل الحقيقي، بينما إسناد هذا النوع إلى رجل السلطة يدخل في الإنجاز الكلامي (التلفظ) فقط،

وهو في العرف اللغوي إسناد مجازي باعتبار السببية، ومنه: حررت الوطن وبنيته، وطورت الاقتصاد، وشيدت المصانع والمنشآت الخدمية، وزرعت الصحراء، كلها من التوسع في القول، وفاعلوها الحقيقيون المنوطون بعملها حقيقة، فالمعلوم أن الفاعل الحقيقي هنا الجماعة (الشعب)، وأنها ليست من أفعال الفرد، ومن ثم يأتي الفعل في عرف الخطاب العام مسنداً إلى الجمع: انتصرنا، حاربنا، وإسناده إلى الفرد تحيز وتضييق، وهنالك أفعال تسند إلى الفئة الخاصة، ولا يصح فيها التعميم، لأنها خصيصى فاعليها المختصين بها، كالأفعال الدالة على خصائص العلوم والمهن والفنون، نحو: عالجت المشكلات الاقتصادية، تجوز في الإسناد، فالفاعل هنا العالم المختص بإجراء المعالجة في الحدث (علماء الاقتصاد)، ونحو: أفتيت بكذا، لا يصح قبوله من غير المؤهل له والمنوط به، ومثله: الانفراد بالقرار دون من له صلاحية التلفظ به وإصداره عرفًا أو دستوريًا، كالانفراد بقرارات الحرب وحقوق الوطن وعقد المعاهدات التي تصدر بمقتضى الدستور، ولم تلتفت نظرية أفعال الكلام إلى هذه الفروق الإسنادية؛ لأنها كانت تستهدف غاية إجراء الحدث.

ي - أن الأفعال الدالة على القرار قليلة قياسًا إلى الأفعال الحسية المنجزة في التلفظ فقط، وأفعال القرار المنوط بقولها: أمر، أعطى أمرًا، أصدر، كلف، أوجب، أذن، حكم، وجه، ألزم، قضى، وكذلك الجمل التي تدل على معاني القرار، وهي أفعال يترتب عليها أثر واقعي تغليبًا، وتغيير في مسار الأحداث، ويشكل التغيير تكلفة وعبئًا في الأنظمة الرتيبة؛ لأنها تسلك نمطًا مألوفًا تخشى تغييره، وتخشى أيضًا تغيير وجوه الإنجاز التي تظل في مكانها حتى تبلغ العقم، وهذه السياسية الرتيبة المألوفة مجلوبة من نمط الروتين العسكري والنمطية الإدارية، وهذا النوع من أفعال القرار قليل؛ لأن إنفاذ أثره ملزم لجهة التكليف التي قد تعجز عنه، ومكلف، ويقتضي التغيير، وقد لا تتسع الساحة للتغيير، وفي الرجوع عنه حرج، وقلة الأفعال ذات الآثار الواقعية دليل ضعف الإنجاز، ومن ثم يواريها الخطاب بأفعال أخرى غير ملزمة، تحتمل وعدًا.

ك - أن أثر قرار إنجاز الفعل الواقعي في خطاب السلطة قيد قوة الإنفاذ وتحقق أسباب التحقيق وإذعان المأمورين أو المكلفين، وينتفي أثر الإنجاز بالعجز عنها، وأن فعل الأداء أو الأثر قائم على طاقة فاعله واستطاعته إحداث أثر الفعل في الواقع، فليس أثر القرار مطلق الحدوث في قرار السلطة، وليس ملزمًا في حال الأمر، فقد يقع الأثر على التراخي، وقد لا يتحقق أثره، وهو في كل أحواله أثر مستقبلي، وليس حاليًا في زمن التلفظ نفسه، فالاستجابة في الأمر والقرار مستقبلية، بينما أثر قول رب العالمين كائن نافذ بلفظ «كن» «فيكون» أي: الأثر في حال الإرادة بـ «كن» (التلفظ في خطاب البشر) دون تراخٍ في حدوث الأثر، ولا يقوم فعله -عز وجل- على بذل الطاقة بل على الإرادة وحدها، وهذا وجه الإعجاز في إيجاد الأثر، بينما الإرادة النفسية في البشر قد لا يترتب عليها أثر، ومن ثم تسمية «الملك» في الله تعالى حقيقة، وهي وما دل عليها في ألقاب البشر من التوسع.

ل- أن غلبة الحكي عن الذات وعن التاريخ الشخصي والعلاقات الشخصية مؤشر تعالي الذات والاستبداد، وأن الاستغراق في الماضي هروب من الواقع وارتداد عنه.

وقد نصصت على هذه المعايير القياسية في التقديم للتنبيه إليها في التقييم، فلعلها تخفى في عرض الكلام، وهي اجتهاد مني بما فتح الله -عز وجل- عليَّ به من فهم واستنباط، والحجة لازمة في خلافها، وسوف يوضح التحليل التطبيقي ما ذكرته لك، فـ «ليس العلم بالتنظير وحشد النقول وحشو العقول فقط، بل بالتطبيق المحكوم باقتناع العقول وموافقة الأثر الثابت المنقول وتحصيل المنافع والوصول إلى المأمول». نفعنا الله - عز وجل- ببركة العلم وصحبة أهله المخلصين.

وأسال الله تعالى العافية من استغلاق الأفهام ومن سوء ما تسطره الأقلام ومن الإسفاف والإسراف في الكلام ومن سلاطة اللسان ومن التضليل بسحر البيان.

الدكتور محمود أبوالمعاطي أحمد عكاشة

الدمام ٧ شعبان ١٤٣٧هـ، ١٤ مايو٢٠١٦م

التمهيد

الخطاب لغة: الخطاب والمخاطبة: مراجعة الكلام، وقد خاطبه بالكلام مخاطبةً وخطابًا، وهما يتخاطبان. وفصل الخطاب: أن يفصل بين الحق والباطل ويميّز بين الحَكم وضده[1]، والخطاب اصطلاحًا: قال الآمدي: «إن الخطاب هو اللفظ المتواضع عليه، المقصود به إفهام من هو متهيئ لفهمه»[2]، وهو من التعريفات الدقيقة، فالخطاب المنطوق أو المكتوب الموجه إلى مُخاطَب متهيِّئ للفهم يُقصد به إفهامه بقصد قائله[3]، فـ«الخطاب»: القول الموجه إلى مخاطب مقصود به لإخباره بخبر أو لاستمالته أو لإقناعه بشيء. وتحليل الخطاب: تحليل وحداته اللغوية منطوقة أو مكتوبة في ضوء قرائنه اللغوية والسياقية والمقامية والعقلية للتعرف على مضمونه ومقاصده[4].

والخطاب السياسي: خطاب السلطة ومحترفي العمل السياسي، وموضوعه السياسة، فيتناول قضاياها ومشكلات الواقع المحلي والخارجي، وهو نوعان: أحدهما قومي يستهدف مصالح الوطن العليا. والآخر شخصي: يستهدف به المتكلم مصالحه المحلية والخارجية، وغرضه سياسي، فقد تكون غايته توجيه الرأي العام المحلي

(١) ارجع إلى: لسان العرب، ابن منظور، طبعة دار الجيل ودار لسان العرب، بيروت، ١٩٨٨م، م٢/٨٥٦.

(٢) الإحكام في أصول الأحكام، الآمدي، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٠، جـ١/ ١٣٦، وقال د. طه عبد الرحمن: «إن المنطوق به - أي: الخطأ - الذي يصلح أن يكون كلامًا، هو الذي ينهض بتمام المقتضيات التواصلية الواجبة في حق ما يسمى خطابًا، إذ حدّ الخطاب أنه كل منطوق به موجه إلى الغير بغرض إفهامه مقصودًا مخصوصًا». اللسان والميزان، الدكتور طه عبد الرحمن، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء ١٩٩٨م، ص٢١٥.

(٣) ارجع إلى: الكليات، أبو البقاء الكفَوي، تحقيق د. عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٢م، ص ٤١٩.

(٤) ارجع إلى: تحليل الخطاب العربي، الدكتور محمود عكاشة، مكتبة المتنبي، السعودية، ص ٧٣، وتحليل الخطاب في ضوء نظرية أحداث الكلام، دراسة تطبيقية لأساليب التأثير والإقناع الحجاجي في الخطاب النسوي في القرآن الكريم، الدكتور محمود عكاشة، دار النشر للجامعات، ص ٩.

والخارجي نحو غرضه، كتبرير إجراء سياسي أو عسكري وإضفاء المشروعية عليهما، أو تعزيز سياسته ونقد سياسة غيره وذمه، أو نقض عمل الخصم كتشويه المعارضة، فيتعقبها في الماضي والحاضر، ويخوف الجمهور منها مستقبلاً، لتبرير إقصائها عن المشاركة في السلطة حفاظًا على مصلحة الوطن العليا، أو التحذير من التيارات السياسية ذات الأبعاد المذهبية (الأيدولوجية) بالترهيب من أهدافه وخطر مذهبه على هوية الوطن ومصالحه، والقصد من الخطاب السياسي الهيمنة والإذعان المطلق وتحقيق المصالح وإصابة الأهداف والاستقطاب والتوجيه نحو الأهداف فضلاً عن تقويض الخطاب المعارض، وتوظف لهذا الوسائل اللغوية التأثيرية والإقناعية والإعلامية والاقتصادية والضغط السياسي، وقد تسرف في ممارسة الضغط وتحتمي بالمصلحة العليا، وقد تغالط بتبرير الإخفاقات والأخطاء والإسراف في الممارسات، فرجل السلطة على صواب، وهو على رأس عمله، ومدان بعد مفارقته، وإسناد الفعل المستحسن لها، وإسناد المشين إلى الخصم أو الضحية أو العدو الخارجي أو المجهول المحتمل في المخالف، فرجل السلطة معصوم ومترفع عن الخطيئة ومبرأ من السوء بمقتضى العصمة السياسية المعقودة بوجوده.

والمراد بخطاب السلطة الخطاب الذي توجهه إلى جمهور داخلي أو خارجي، أو هما معًا؛ لتحقيق غرض من أغراض الخطاب السياسي (توجيهه أو استقطابه أو شحذه وإغرائه أو إقناعه بمضمون خطابها أو التأثير فيه إيجابًا أو سلبًا بالترغيب أو الترهيب)، فالجمهور هنا مستهدف، والخطاب مُعدّ ومقصود، فليس عفواً أو تعبيراً عن سجية قائله أو فيض خاطره، وليس تعبيراً خالصًا عن قائله بل عن مؤسسة أو عُصبة سياسية اجتمعت على مصالحها وأهدافها ومذهبها السياسي ابتغاء منفعة أو مصلحة، فالسياسة في آخر ما وصلت إليه فن ممارسة الممكن من الواقع.

وهو مسلط من الأعلى (السلطة السياسية أو الحزبية أو الحكومية) إلى جهة المتسلط عليه (الشعب أو الجمهور)، خلاف الخطاب اليومي الذي يصدر من كل المستويات ويوجه إلى كل المستويات. وخطاب السلطة وبعض أشكال الاتصال السياسي الأخرى ترتبط بالممارسات السياسية، و«منطق السلطة» يفسر كل التحولات الخطابية في

السجالات السياسية، ويفسر أيضًا طبيعة المواجهات الخطابية في السياسة، ويبرر الانحرافات في هذه المواجهات، وهو خطاب شمولي يحرص على تغطية المجال الذي يتناوله كله، ولا يسمح للمتلقي بأن يعارضه أو أن يخترقه بطرح آخر، وهو خطاب سردي، يقوم على مجموع الكلام المتتابع الذي يشكل نصًا سرديًا، ولهذا السرد أبعاد سياسية تبغي المصلحة من كل وجه.

وخطاب السلطة خطاب غائي، يقوم على منفعة أو مصلحة أو قصد، وليس طبعًا أو شعورًا، ومن ثم يهتم بفائدة الفكرة، ويعدها معيار صدقها، ويلح على المكون العملي والفاعل للإنسان بقصد بلوغ الفائدة من خلال المعرفة التي هي أداة العمل، وغاية هذا التصور أن يرسخ الحقيقة التي يراها على أساس مصالح الفرد والجماعة، ويفرط أحيانًا في تطبيقها؛ لتحقيق المصلحة والأهداف، ومن ثم يستهدف ما يقوله، ويخضع خطابه لعملية التجهيز أو الإعداد (التنقيح)، ولكنه يتظاهر بالتلقائية العفوية والسليقة المنبعثة عن طبع؛ ليستميل الجماهير، والحقيقة أنه خطاب مصنوع، سبكه معدوه المحترفون، فليس استجابة طبيعية لمراد المتكلم ومشاعره وخاطره، أو تعبيرًا عفويًا، بل استجابة لدوافع خارجية ولقصد سياسي، فالسياسي لا ينطلق من مثير عاطفي أو من بواعث داخلية، بل من أحداث ضاغطة أو مصلحة أو غرض.

وهو يستخدم لغة مباشرة وبنية وسطًا بين العلمية والأدبية، فهو يحاكي الأسلوب العلمي في عرض القضايا ومناقشتها، ويوظف العناصر الأدبية أحيانًا في مخاطبة الجمهور للتأثير والإقناع والاستقطاب، وينتهج الأسلوب السهل والواضح، ويميل في مخاطبة الجمهور إلى استخدام لغة الخطاب اليومي، فيستعمل الكلمات المألوفة ذات المعنى المباشر الذي لا يحتمل التأويل، لئلا يلتبس على المتلقي فهم المعنى والجمل القصيرة التي تعبر عن غرض مباشر، والأفعال التي تدل على الحدث المباشر، ومعجمه مألوف، وقوالبه التعبيرية متكررة في المناسبات.

وقد يلجأ إلى تقنية خطابية ومضامين ليست تعبيرًا حقيقيًا عن هويته وهواه للمداراة والاستقطاب والمصلحة، ومن ثم لا يتخذ منهجًا واحدًا أو مذهبية واحدة، بل يتلون

طلبًا للمصالح وتكيفًا معها، وأنه قد يكون مضللاً لخدمه مصالحه في الداخل والخارج، فيتجاوز المشكلات الراهنة والأزمات، وينقل الجمهور إلى الماضي، أو يصرفهم إلى المستقبل، فيُمنّي ويوعد بالإنجازات وحل المشكلات والأماني والأحلام في الخطاب السياسي أضاليل، وأنه خطاب حجاجي يبنى على السجال والمقارعة والاستباق والشك، وقد يفتعل خصمًا وصراعًا؛ ليستعطف الجمهور ويستميله، ويبنى أطروحته (رأي أو فكرة) التي يراها على المناقضة، ويرى أنها أسد من نقيضها، ويدعمها بحجج وبراهين وأدلة قد تكون قطعية، وقد تبنى على المغالطة.

ورجل السلطة قد لا يفرق بين شخصه وبين الدولة، فيوحدهما في جسد واحد (أنا الدولة)، ويشخصن الإنجاز في الإسناد، وقد يرى عمله فضلاً ونافلة لا تكليفًا وظيفيًا، وقد سلم الجمهور بهذا لكثرة دورانه في الخطاب السلطي، فيتصدر المجاوبة وردود الأفعال الإطراءات والثناء على الذي أتى بما لم يفعله الأوائل، وقد يمثل فعله وقراره في الإنجاز القولي دون الأداء الفعلي، والإسناد فيما كلف به منوط بالذات: فعلت وحاربت وعوضت وسددت، وهو على المستوى الإنجازي يتجافي عما يسوؤه، ويسوّق ما يخدمه، ويساوم بما يعطيه، ويتشبث بما يضن به. وأنه يفارق الواقع ويغالط فيما يحتج به عليه، وهو خطاب فضفاض أجوف شأنه في هذا شأن الخطابات التي تلتمس مستقبلها وقوتها في الكلمات التي تعد منجزها الوحيد، فأفعاله كلامية كالوعد والتمني، فهي أقرب إلى الإنشاء، ولا يتجاوز الحديث عن الكفاءة والقدرة إلى الممارسة والإنجاز، ولا يتجه نحو الواقع بل إلى مخيلة المتلقي والماضي والمستقبل متجاوزًا حاضره المُعاش، وتستغرقه الأفكار والنظريات بعيدًا عن القدرة على إنجازها، ويعول في الإنجاز على القوة الخارجية أو المستقبل.

إن البحث فيما وراء الخطاب من خلفيات وأحداث ومسببات يساعد في فهم الخطاب وأبعاد الأحداث السياسية وتفسير المبهم ومعرفة الحقيقة التي قد تتمثل في

ضغوط سياسية داخلية وخارجية أو الاحتقان السياسي والاجتماعي أو الفشل في السياسة الاقتصادية أو الهزيمة العسكرية.

ويرجع ضعف الخطاب إلى قالبه المألوف الرتيب المتكرر الذي يخبر بما هو معلوم، فلا يواقع متلقيًا خاليًا الذهن، ولا يحظى بقبوله، ويرتاب في صدقه، إضافة إلى لغته الضعيفة الخلو من جمال الأسلوب والتجديد والتشويق، فمعدو الخطاب ليسوا أصحاب فن الكتاب، وليسوا من أولي الدربة السياسية والحنكة والدراية، وبعض رجال السلطة ضحول في الخطاب وممارسة العمل السياسي، ناهيك باستخفافهم بالمتلقي بخطابات عشواء لا ترقى إلى مستوى المعقول والتصديق، ولا شك أن تقنية الخطاب لم ترتق إلى مستوى تطلعات الشعوب التي تطوق إلى أن تعيش آدميتها، ويتحقق عن ضعف الأداء واللغة الضعيفة وسوء التواصل الذي هو واقع سوء الأوضاع الاجتماعية وسوء العلاقة بين الراعي والرعية عدم الاستجابة والتمرد، ولم ينجح خطاب السلطة في إقناع الجماهير بحلوله الجديدة ووعوده التي عدها مراوغة وخداعًا.

ولا شك أن الخطاب السياسي المعاصر في الثورات صاحب أكبر جمهور بما له من علاقة بأحداث صنعها الشعب وبالدعاية الإعلامية المتطورة والمتنوعة، فقد استطاع استعادة الجمهور الذي سأم لغة الخطاب التقليدية واستقطاب آخرين بمنأى عن السياسة، ويرجع هذا إلى أنه عبر عن الواقع السياسي الذي تجاهله الخطاب التقليدي السابق، وأنه جسد حضور الجمهور في المشهد، وأنه لامس أزمات الشعوب حقيقة، وأن الشعوب صارت جزءًا من إعداده، وأثرت في عرضه ومضمونه، وأنها استخلصت بعض حقوقها من أنياب السلطة، وحققت بعض ما تريده، وأن رجل السلطة تراجع عن غطرسته، وساومها ببعض التنازلات على مضض، فتواضع في خطابها على مراحل، وتراجع عن بعض غروره، وانتهى إلى استعطافها ثم الاعتذار إليها، وأنجز بعض مطالبها كعزل الحكومة وحل البرلمان وإقصاء بعض أقطاب نظامه

التاريخيين الذين أفسدوا الحياة السياسية، بيد أنه لم يحاكمهم، وأصبح للشعب شخصية شاخصة في الأحداث وحضور في المشهد اليومي، وصار موضوع الخطاب الإعلامي الرئيس، وتوجه إليه خطاب السلطة الذي طالما تجاهل وجوده في المشهد السياسي وحقه في تقييم سياستها التي جعلتها حقًا خالصًا لها بالتسلط والتقادم.

ويعد الإعلام المذنب الثاني بعد السلطة فيما آلت إليه أحوال الوطن، فهو قسيمها في الفساد وتمكين سياسة الاستبداد، فهو لسان السلطة وأداتها في توجيه الجماهير نحو مقاصدها، وهو أداة التضليل التي سترت الفساد بالأكاذيب وحفر لكل من تصدى له الأخاديد، وهو معول هدم الشخصية الوطنية والقيم، وساهم مع السلطة في تحييد الوطن عن أدواره القيادية الإسلامية والقومية والإفريقية والدولية.

وقد قامت بعض وسائل الإعلام المحلية بدور العميل في تضليل الشعوب وتوجيهها داخليًا وخارجيًا، فقد استخدمها الغرب في حملاته على الإسلام والعرب، وكان يزودها بالمعلومة، ويجند الإعلاميين في مؤسساته المخابراتية، ثم يزرعهم في وسائل الإعلام والمنابر الثقافية، فيتحدثون بلسانه وفكره ويحققون مصالحه، ويستهدفون أهدافه في الوطن، وينوبون عنه في تغريب الوطن وهدم ثوابته بالحملات الموجهة للطعن في الدين في وسائل الإعلام وإضعاف اللغة العربية القومية وتشويه الرموز التاريخية والثقافية وتخريب القيم الدينية والاجتماعية، وقد قام الإعلام في مصر بتحقيق النصيب الأكبر في حياة مصر والعالم العربي، فقد صور مصر صورة مشوهة في العالم الإسلامي والعربي، وأقصاها عن معالم شخصيتها الإسلامية والعربية، واختزلها في فئة المستغربين الدهريين والمشخصين وأصحاب الملاهي دون العلماء رموز المجتمع الحقيقيين، ناهيك بدوره السياسي الخبيث في تفكيك الوطن والعبث بهويته وتضليله الشعب سياسيًا، فقد قام بتضخيم شخصية عبد الناصر وتصديره زعيمًا للشعب والعرب، وصور هزائمه انتصارات، واستخدمته السلطة في تضليل الشعب وتهميشه وصرفه عن المسئولية وشغله بالإسفاف والرذائل، ودرب بعض المرتزقة من الروابض

على العبث بوجدان الشعب ووعيه والعبث بالموروث الثقافي والدين، ولعب دورًا خبيثًا في التآمر على الشعب أثناء الثورة، وأثار بعض الفتن التي كادت تفتك بالشعب، وما زال يثير بعض فئات الشعب على فئات أخرى لتغذية الاحتقان والإحن التي تستفيد منها السلطة في القمع، ويثير المخاوف والشكوك في بعض رموز الوطن، ويقامر بالطائفية والوحدة الوطنية، وقد استخدم دعاية التحريض والتحريش، ناهيك باستقوائه بممالقة الغشوم الغالب، واستحلاله عرض الغرث الغافل بلحم نافق، وهذه الدمنة الإعلامية تحتاج تطهيرًا وإعادة تأهيل لطول عهدها بالفساد، فقد استمرأت الدمن الخبيثة حتى تأففت من التطهر، واستنكرت المكارم، واستغنت بالروابض ذوي المثالب عن أصحاب العلوم والفقه والمناقب.

وقد استغل الغرب حالة الاحتقان الشعبي، ونجح في إثارة الشباب؛ ليتمردوا على الفساد، فقاموا بثورات عرفت دوليًا بالربيع السياسي الذي وزعته القوة المهيمنة على مناطق نفوذها في العالم العربي فقط، وحركته بمخطط أعدته، وهدفه تجريدها من مصادر قوتها لتقوم بصياغتها صياغة جديدة، ومنها خطة «الشرق الأوسط الجديد» الذي حمل عنوان «الربيع العربي»، بيد أن الأحداث تضخمت، وفقدت السيطرة عليها في بعض المناطق، بيد أنها استعادتها، ووظفتها لمصالحها ومخططها، فالشعوب العربية لم تملك درجة النضج التي تؤهلها إلى تحمل المسئولية، وما زالت عالة اقتصاديًا على صاحب القرار في مصيرها، فما زال القرار غربيًا، فالغرب يتحكم فيمن يبقى ومن يرحل، والغريب أن الشعوب العربية المغلوبة تطلب القرار من الغرب مثل بعض قادتها الذين يسترضون الغرب، ويتجاهلون شعوبهم المحرومة من المشاركة في القرار، وهي المخولة به شرعًا، واعلم أن بعض الخروجات (الانقلابات) التي وصلت إلى السلطة في بلاد العرب نفذت إليها بتوجيه الغرب الذي ادعى أنه فوجئ بتطور الأحداث، فالاحتلال كان على علم بالتمرد العسكري في بعض البلاد العربية، وسكت عنه؛ للتخلص من الحكم المدني؛ ليضمن بهذا القبضة الحديدية على العرب؛ وليعرقل حركة

التمدن والتحديث داخل البلاد العربية، ولهذا لم تشهد تطوراً ملموسًا مفترضًا بعد زوال الاحتلال، فمصر - مثلاً - تراجعت سياسيًا واقتصاديًا، وتردت اجتماعيًا بعد الاستقلال ١٩٥٤م؛ لأنها تراجعت عن مكتسباتها السياسية التي حصدها منذ حكم محمد على باشا ١٨٠٥م، وبلغت فيها النموذج الغربي، وتفوقت عليه اقتصاديًا قبيل رحيل الاحتلال الذي رحل بعد أن هيمن العسكريون على السلطة، فخسرت مصر كوادرها السياسية والعلمية المتميزة وعقولها التي همشها العسكريون، واستبدلوا بها حلفاءها من الروابض والمشخصين، وتسلق السلطة طبقة غير مؤهلة للقيادة استعانت بالمهمشين لقمع الأصوات الحرة والعقول العالمة، وطفا على السطح الروابض والسفهاء وأرباب الملاهي، وصاروا رموز المجتمع المنهار، ووُئد الإبداع في الفنون النافعة وهجر العلم وخُرِّبت القيم، ودخلت مصر في هزائم وتراجع اقتصادي بعد أن كانت أهلاً للزعامة في العالم بعد الحرب العالمية الثانية بقوتها الاقتصادية وكوادرها السياسية، وغناها بالخبرات العلمية العالمية وبما بلغته النخبة السياسية فيها من وعي تسترشد به في مسيرتها الدولية، بيد أن النظام السياسي الحادث على السلطة ضيق الأفق الغشوم أتى على معالم الدولة وحطم ركائزها وهمش نخبتها العالمة وبدد قوتها؛ لأنه لم يستوعبها، ولم يدرك قيمتها.

وقد ظهرت مسميات الثورة والانتفاضة والتمرد تعبيراً عن الخروجات التي قامت بها شرائح من الشعوب لموقف سياسي تراه في سلطتها السياسية، وقد استخدمتُ مصطلح «الخروجات» للدلالة على الثورة والتمرد، وهو مصطلح سياسي تراثي استخدمه الأوائل، بينما تسمية «الانقلاب» غير دقيقة؛ لأنه مسمى من وقع به، وليس الفاعل المنقلب، يقال: قلبته، فانقلب، والمصدر الانقلاب، فهو الخلع، وليس القلب، فيطلق على السلطة البائدة، بينما يسمى فعل القالب أو الخالع «القلب»، فيقال: «القلب العسكري» أو «الخلع» أو «التمرد العسكري»، وهو الصواب، فالخلع «الانقلاب»، وسلطة الانقلاب: المخلوعة أو البائدة، وهو مطاوع: قلبته، فانقلب، ومصدره «الانقلاب».

وقد واكبت أحداث الخروجات العامة في بعض البلاد العربية التي بدأت عام ١٤٣٣هـ ومنصرف عام ٢٠١٠م في تونس - ولا يعلم مداها أو نهايتها أو نتائجها إلا الله تعالى - والناس فيها بين مؤيد أو معارض أو محايد أو صامت، والمشاركون فيها بين وطني صادق حسن النية والقصد أو متآمر أو مقامر أو مرتزق، وقد حقق بعض المنتفعين بها مصالحهم، وأضرت بآخرين، فالقاضي فيها مراكز القوة ومصالحها والخاسر فيها من باع آخرته بدنياه.

وقد تبين لي أن التغيير لن يتجاوز رأس السلطة - وهي عندي رمز الأزمة، وليست الحل وحدها - وأن الجماهير ستخدع بتبادل الأدوار وتغيير الوجوه التي تظهر على المسرح، وأن تغيير قيادات المؤسسات وتطهيرها عسيران على القيادة الثورية التي لا تهيمن على القوة الحقيقية الجيش والشرطة والقضاء التي تبنت الحياد!؟ وأنها لن تقبل التنازل عن مكتسباتها السابقة أو الانصياع للقيادة الثورية الجديدة، وقد سلك قادتها في الباطن اتجاهًا آخر، وأن افتقاد الثورة إلى زعامة سياسية ناضجة وصالحة تقود الجماهير الثائرة سيكون سببًا في إخفاقها، فقد آل سعيها لغيرها، وأن ظهور الغرب وإعلامه في المشهد مريب، فقد تدخل في الأحداث، وكان يوجه ذيوله الذين صاروا رموزًا إعلامية تتحدث باسم الثورة، وتجاهل الإعلام الموالي له الجمهور الداخلي، وظهرت التنظيمات السرية التي تعيش فيه، ومارست دورها السياسي في مصير الوطن، وتطاولت أعناق قيادات المعارضة المصنوعة أمنيًا إلى القيادة، وتطلعت أحزاب ونفوس كثيرة إلى السلطة، فتركت مكانها في صفوف الجماهير، وتنازعت فيما بينها، فأعاد النظام السابق تشكيل وحداته ووضع خطته وحدد أهدافه، وجعل هدفه الأول تفتيت الوحدة الثورية بتخلية الأطراف عن القلب، فاستقطب الاتجاهات الدهرية والأحزاب وأصحاب المصالح والأطماع، وحرضهم على الاتجاه الإسلامي الذي حيزهم عن السلطة تعصبًا لفئته، فأصبح في المواجهة مع الفلول ورفاقه السابقين، وانقسم التيار الإسلامي نفسه على نفسه، وأرى أن الخطأ الفادح الذي ارتكبه التيار الإسلامي أنه تولى السلطة، ولم يبقَ قائد الجماهير يراقب السلطة ويحاسبها ويطالبها بالإصلاح،

فقد نشأ بين الجماهير، ومارس نشاطه الإصلاحي الذي تخلى عنه فيهم بعد أن تخلت السلطة عن واجبها الشعبي - وهو أصلح لإصلاح الجماهير من التيارات الدهرية والإعلام - ثم طلب سلطان الدنيا بعد أن كان سلطان القلوب والإصلاح، وغفل عن أن السلطان مطعن الخصوم ومحط الظنون وتغير القلوب ومربد الإحن وغمار الفتن، فخسر جمهوره في الشارع وتغيرت عليه القلوب، وصار موضع الريبة، وتراجع رجال الأحزاب والدهريون الذين فزعوا من تولي التيار الإسلامي على رأس السطلة وانفرادهم بالسلطة وحدهم دون تقسيمها عليهم عن تأييد الثورة، وبحثوا عن مصالح مع خصوم الثورة، وظهرت ميليشيات مدربة وفرق المهمشين المأجورة، ومارست التخريب، وقد عبأ «الفلول» ورجال الأعمال والإعلام الجماهير الذين كانوا على الحياد في الثورة، وحشدوهم في الميادين، وأحلوهم مواضع الثوار الذين اخترقوا صفوفهم، فصاروا ثواراً بعد أن خلت الأحزاب مكانها لهم، فأفسدوا الأمر، وقد ارتكب التيار الإسلامي أخطاء فادحة، فقد ترك الجماهير؛ لينازع في السلطة، فأضعف جبهة التصدي للسلطة البائدة وأشياعها، وقد أعان رجال الأعمال السلطة البائدة وحلفاءها على استعادة السلطة ممثلة في وجوه أخرى تمارس سياسة سابقتها، فما زالت مؤسسات الدولة في قبضة أتباع السلطة البائدة، وقد لعبت الأموال المنهوبة دورها في تعبئة المهمشين في الميادين والشوارع وإحداث الفوضى وإحداث الأزمات، وأطلق بعض رجال الشرطة الفاسدين البلطجية والسراق والشطار لتفزيع الجماهير وإرهابهم وإحداث الفوضى والنهب والعنف في الشارع، ومَنَعَ التجار الفاسدون السلع للتجويع والأزمات، وقد قام رجال الأعمال الفاسدون والإعلام الفاسد بالدور الأعظم في إفشال الثورة، فقد استأجر رجال الأعمال المهمشين والعملاء لإحداث أزمات بين الجماهير والعنف، وقامت منابر الإعلام بحملة أكاذيب للترويع والتشويه وتخذيل الناس، ولعبت دوراً خطيراً في توجيه العامة في الشوارع وتعبئتهم، واستأجر الإعلام الممول من رجال الأعمال بعض الإعلاميين والمجهولين؛ ليتحدثوا باسم الثائرين، وليتحدثوا بالأكاذيب، ولعب المشخصون وأهل الملاهي (أهل الفن) دورهم المعهود لصالح مموليهم في تخذيل الجماهير وتثبيط الهمم والمجادلة عن السلطة البائدة والتباكي

عليها، ثم تحولوا إلى خطاب الانحياز إلى إرادة الشعب؛ ليجدوا لأنفسهم دوراً آخر في المشهد الجديد، ولا تعجب من تناقض الأدوار، فقد كانوا يطربون الملك ورجاله، ويروحون عن جنود الاحتلال الإنجليزي وحلفائه، ثم انقلبوا يحالفون التمرد العسكري ١٩٥٢م على مليكهم، وغنوا لقادته، ثم غنوا لمن تمرد على رموز التمرد السابق، فحرفتهم الإمتاع المأجور ولعب كل الأدوار في مسرح المنفعة، وقد اتخذتهم السلطة أداة في تحريك العامة، وقد تضخم دورهم، فصاروا في صدارة رموز المجتمع، وأُخر العلماء وأهل الدراية بالسياسة والإدارة، وقد ظهر بعد التصفية الشاملة التي تخلصت من الرءوس والتي أرهقت المتصارعين القائد الحقيقي الذي كان يحرك الدمى على مسرح الأحداث؛ لينهي أدوار المتصارعين، وليعلن أنه البطل المخلص والمنقذ، وقد تواطأ كل هؤلاء على المتاجرة بالوطن ومعاقبة الشعب بالتفزيع والتجويع، وكلهم «قُنَّاص ليل وطُلاب صيد»، و«الصيد وطن جريح وشعب كسيح»، وقد آلت الأمور إلى ما آلتْ إليه، ورحم اللّه النفوس الصادقة التي ذهبت ضحية حب الوطن والأمل في مستقبل يليق به وبالشعوب المطحونة فقراً وقهراً، والخاسر الأكبر فيما يجري الوطن المبتلى بمن يهدرون ثروته، ويضعفون قوته، ويقهرون شعبه حتى عبث أعداؤه بأرضه واستقراره ومستقبله.

والفائدة الحاصلة من هذه الخروجات (الثورات) أنها كشفت الأقنعة وعرت عوار السياسيين الذين جرفوا وعي الشعب، وطمسوا معالم شخصيته، وحرموا الوطن من الاستفادة من العقول التي تميز بها بين الأوطان، وفضحت الأوضاع الفجة والتردي الاجتماعي ورصيد الفساد السياسي وعواقبه الاجتماعية، وأثر النظام السياسي في تخريب الوعي وتسطيحه وعواقب هذا على تكوين الشخصية وممارستها العمل السياسي، ولا أحسب الجماهير العربية ستحسن الاستفادة من الأحداث لضعف الوعي السياسي وسوء الممارسة وفقر الساحة السياسية من بديل قوي يصلح للقيادة، فقد جرفت السلطة البائدة وعي الناس وقوضت بناء شخصية الشباب الوطنية، وحالت دون ظهور كوادر شبابية تتولى المسئولية مستقبلاً، بينما صعدت نماذج هشة تقوم بدور المعارضة من داخل حظيرتها المترهلة بالأوبئة، فقد

استيقظ الناس بعد أن أزالوا رأس السلطة أنه لا يوجد بديل صالح يجتمعون عليه، وأن النخبة السياسية التي تتحدث باسمها هشة، وأن التيارات الإسلامية هي الأخرى لا تملك رؤية سياسية ناضجة ولا الأفق الذي يتسع لكل الفئات ويحتويها؛ وأنها تخلط بين الدين أو العقيدة وممارسة العمل السياسي، فالأخير يتسع لكل الجماهير شركاء الوطن على سواء، وله خطابه وأهدافه، وقد قام الإعلام بتدمير القيم والشخصية الوطنية، وعبث بالثوابت الدينية والأخلاقية وبمكونات المجتمع، ونجح في تبديد هوية المجتمع وتغريبه، وقد وظفته السلطة في مصالحها وتضليل الشعب والتحريض بين فئاته ومحاربة رموزه وتغييب الوعي وقتل الانتماء الوطني وعزله عن الحياة السياسية وإقصائه عن ممارسة حقوقه السياسية وشغله بأزمات ضرورات الحياة وأخبار أصحاب الملاهي والألعاب.

وقد خدع الغرب الجماهير العربية بأن ثورتهم شعبية بلا رأس - وهذا مقصود - والحقيقة أن الرأس الغرب الذي ما زال يقود حركة الشارع السياسي في البلاد العربية، وقد حركها فيها فقط، فهنالك دول أخرى أشد سوءاً ظلت ساكنة، وهذا يؤكد أن الأحداث تتحرك بأصابع غربية، وأننا ما زلنا دمى في طاولة لعبة الغرب، وأننا ما زلنا أُسارى القرار الغربي، فالمراد تجريف الساحة السياسية من كل شيء؛ ليتحرك فيها الغرب من خلال وسيطه المكاني إسرائيل قلعته في قلب العرب، والهدف إحباط الجماهير وإقناعهم بأنه ليس في إمكانهم الحصول على أفضل مما كانوا عليه، فارتدوا يتحسرون على السيِّئ بعد أن واجهوا الأسوأ، و«من نكبة المرء أن يجد في الفساد متسعًا عن ضيق مواجهته، وأن يأتنس بأوبئة الدمن عجزاً عن عافيته غالية الثمن، وأن يستمرئ الذل لطول عهده به حتى أنكر حريته، وأن يرضى بتسلط الباطل تقاعسًا عن الانتصار للحق، وأن يخذل عن الأراذل ويستبيح أعيان الحكمة والرأي، وأن يمالق الجهلاء بطعن أهل العلم، ومن نكبات الشعوب أن يتسلط عليها الروابض وضعاف العقل الذين استخلفهم الاحتلال».

• مذاهب تفسير الخطاب السياسي:

التفسير والشرح والتحليل بمعنًى واحد، بيد أن التفسير مصطلح تراثي أصيل، وقد شاع التحليل تأثرًا بترجمة تحليل الخطاب (Discourse Analysis)، بيد أن مصطلح قراءة الخطاب لا يعبر في العربية عن مفهوم الشرح أو التحليل؛ لأن «القراءة» مصطلح «الأداء الصوتي»، وهي وسيلة التعلم والمعرفة، ولها مستويات في الفهم، ولا يصلح التأويل والاستنطاق لمقام الخطاب السياسي القائم على أحداث واقعية، ويستخدم لغة مباشرة تشبه الخطاب اليومي.

وهنالك أنواع من التفاسير التي تتعلق بالحدث الواقعي[1]، وهذه التفاسير عماد فهم الخطاب السياسي فهمًا واقعيًا يتجافى عن المخالفة والخداع والكذب، وهي:

الأول: التفسير الإجرائي:

التفسير الذي يقوم على الممارسة أو التجربة الإجرائية، ويعرف بالتطبيق العملي، وهو أقوى في الذهن وآكد من المعنى التصوري، وهو معمول به في الحقل العلمي، ويساويه في الحقل النظري المطابقة، وهي مواقعة الخبر الحدث الواقعي، والمواقعة أو المطابقة نوع من الإجراء العملي؛ لأنها تقع في المقام الخارجي؛ ويسمى التفسير الواقعي الذي يعرض على الواقع الذي يعبر عنه، ويُقبل في ضوء مواقعته لا مجافاته، ومنه قول زين العابدين بن علي التونسي: «لا رئاسة مدى الحياة»، مضمونها يخالف واقعها السياسي، فالمراد: تداول السلطة عبر الانتخابات، فلا رئاسة بالغلبة مفتوحة كرئاسته دون مدة مقيدة لها، ونحو: «أعلن مصدر مسئول أن الرئيس زين العابدين غادر تونس فجرًا إلى جهة غير معلومة»، أي: هرب، وهو خبر بثته وسائل الإعلام، وقد صادق هذا الخبر البيان الرسمي الذي أصدره مجلس الوزراء التونسي، وقد أذاعت بعض وسائل الإعلام أن القذافي هرب خارج ليبيا، فانبرى في الإعلام الرسمي يكذب هذا الخبر.

(١) هذه التفاسير تناسب طبيعة الخطاب السياسي الذي يعبر عن مؤسسة السلطة ونظامها السياسي.

الثاني: التفسير السببيّ:

التفسير السببيّ العلِّي الذي يقوم على سبب، يرتبط به في الفهم، وهو يوازي الحدث، ويستدعى لحدث بسبب منه، مثل: ارتفع سعر العملة الوطنية، الدال على النمو الاقتصادي، فهو سبب ارتفاع قيمة العملة، والعلاقات الباردة: سوء العلاقة التي سببت التجافي، وهو من المعاني المجازية، ومثله: سياسة تكسير العظام: شل حركة الخصم، وذاب الثلج: دخول فصل الصيف أو ارتفاع درجة حرارة المكان.

وهو نوعان: نوع يقوم على العلة، نحو: يتوجع فلان، أو يئن أي: مريض، فالتوجع سببه المرض، ونزل الأمن إلى الشارع: الاضطراب. والثاني - مثل: استدعى الجيش جنود الاحتياط: الحرب، وتخندق الجيش: الاستعداد للحرب، ونزلت الشرطة بالسلاح: القمع، فالسلاح دليل ما بعده.

الثالث: التفسير الطبيعي:

الذي يفهم في ضوء أحداث الطبيعة وفهمه قيد مقامه الخارجي، وهو منهج قديم اعتمده العرب في تفسير حوادث الطبيعة، واستفادوا منه في معاملاتهم وقضاياهم الحياتية، وقد حصلوا منه بعض المعارف[1]، كالاستدلال بمعالم الطبيعة على الأماكن والاستدلال بالغيم على نزول المطر، وبالطير على الماء والأحياء، نحو: اعتلج الشجر: شدة الريح، فالمعنى سبب الحدث الفعلي ودليل عليه.

(١) اكتشف العرب بعض العلوم التي تعرفوا عليها من بيئتهم الصحراوية، مثل: علم الأنواء: علم النجوم والأرصاد الجوية الأولية كعلامات الريح واتجاهها ونزول المطر، وأنواع السحاب، والحرارة، وقالوا بالطوالع والتنجيم، وعلم الأثر الذي يقترب من علم البصمة والبحث الجنائي، ويبحث كذلك في النسب(علم القيافة) من خلال الصفات الوراثية في السلوك والفعل والشكل والجسد، وعلم الأنساب: علم أصول العرب وبطونها وفروعها، وعلم الإرشاد أو الدلالة في الصحراء، ومنه وظيفة الخريت أو الهادي، أو الدليل والدِّلِّيلي، وعلم الآبار، ومنه وظيفة الوارد الذي يرد الماء ويستطلعه، ويبحث عن مواضعه، ومن الإشارات الطبيعية: الجون دليل اقتراب المطر، واضطراب السحاب: مؤشر نزول المطر، والبلل في القمح والتمر وغيرهما يعني أن المطر قد أصابها، وتساقط الورق: يعني دخول وقت الخريف، حيث تتساقط الأوراق في الخريف، انحسر ماء البحر: دخول وقت الصيف.

الرابع: التفسير المنطقي:

قراءة الأحداث قراءة عقلية تقوم على تدبر الواقع وتفسيره في ضوء عناصره والقوة الفاعلة فيه، والربط بين المقدمة والموضوع والنتيجة، وبين الموضوع والمحمول والنتيجة، والقضية والحكم، مثل: «قرر الرئيس.... تخليه عن منصب رئيس الجمهورية»، هذا القول في ظل ثورة شعبية عارمة اجتاحت البلاد ليس معبراً عن حقيقة الحدث، فالتخلي أو التنحي في العرف السياسي عن إرادة الفاعل، وليس عن إكراه عليه، فصواب القول: خلع الشعبُ الرئيس، والخروج من البلاد سرًا ليلاً في مقام الاضطراب والثورة يعني: الهروب، وليس سفرًا مألوفًا، فالمسافر الذي خرج خروجًا مألوفًا، والتسمِّي بـ«ملك ملوك إفريقية» غير عقلي؛ فليست هنالك ممالك في إفريقية له سيادة عليها، بل لقب افتعله خياله الواسع، ناهيك بتحريمه شرعًا.

ويعد خطاب القذافي مادة شافية في هذا النوع من التفسير، فخطابه عبر عن شخصيته المفعمة بالهواجس والتسلط والتعالي، وقوله دليل نفسه، ومنه، قوله: «ستهجم عليكم الأمم بالملايين»، وليست هنالك أمم يقودها، بل مرتزقة، وقوله محمِّسًا: «إلى الأمام، ثورة، ثورة»، لا تصح على جيوشه الأممية التي توهمها، بل تصح على خصومه الذين ثاروا عليه حقيقة، ويتقدمون، وتتراجع كتائبه أمامهم، وقد أوحت خطبه بالتعالي والاحتقار لمن دونه، وقد غير تسمية ليبيا إلى «الجماهيرية الليبية العربية الاشتراكية العظمى»، ثم زاد الأُممية والإفريقية، وهي أطول تسمية في الدول، وهي تدل على تنوع غريب لا يتسق مع واقع الدولة وقوتها المحدودة.

ويصف خصومه المقبلين عليه على قلب رجل واحد بأنهم: «يتعاطون حبوب الهلوسة والمخدرات»، وهو قول يناقض نفسه، فالمدمن فاسد العقل فاقد الإرادة، والقول يدينه، فهو المسئول عن تأمين الشعب، وقد وصف كثيرهم بأنهم مدمنون في ولايته.

والاستفهام عن المعلوم لا يبتغى منه معهود الجواب، بل معنى يعينه الواقع، كقول القذافي احتقارًا للثائرين عليه: «من أنتم؟» وسماهم الجرذان، وهو لا يبتغي به

الجواب، بل السخرية والاحتقار، وهذا الرد ليس مستحسنًا في مقام التمرد، بل الحكمة تقتضي الاستقطاب والاستمالة والتهدئة، وقد لجأ إليها زين العابدين ومبارك بعد فوات مناسبتها التي تقبل فيها التهدئة والسيطرة على الحدث، فقد تفجر الغضب، ولا سبيل إلى احتوائه غير الإذعان.

الخامس: التفسير التفكيكي:

التفكيك نوعان: الدلالي واللفظي، يراد بالأول تفكيك المعنى إلى احتمالاته السياقية والمقامية في الخطاب لاختيار ما يصادق الحدث بقرينة تدل عليه، والتفكيك اللفظي: إعادة هيكلة التركيب لاستنباط احتمال آخر يقبله المقام، وتفكيك وحدات الجملة؛ للحكم على وضعها الدلالي والتعرف على وظائفها في الجملة، وبحث علاقتها بالمقام للتعيين قصدها فيه، ولمعرفة الوجوه الأخرى التي تحتملها، وهذا النوع يفيد في تفسير الخطاب السياسي الذي يستبيح كل الوسائل في مقارعة الخصوم، ويخادع بالقول[1]، والتركيب: يراد به التركيب الإضافي أو الوصفي أو الجملة؛ ويغلب على الخطاب التفكيك المعنوي؛ لمغايرته الواقع ولتناقضه ولمعارضته، وقد يراد بالتفكيك المعارضة، فترد جملة المعارض عليه في المخاصمة، نحو: أفنيت عمري في خدمة البلاد، المعروف أن الفناء الموت، وقد ناقضه بما ذكره من سنوات خدمته الطويلة في العمل، ويعارضها: أفنيتَ مواطني بلدك، أو استبددت بحكم البلاد، وقد يفكك التركيب الإضافي، نحو: «سيف الإسلام» علم إضافي لابن معمر القذافي، نُقض في الخطاب الثوري، فصار: سيف الخراب، سيف الفساد، وبعضهم أسقط لفظ الإسلام منه: سيف الاستبداد وسيف معمر القذافي، وهي تسمية عبرت عن مضمونها الواقعي، فقد كان سيف أبيه وليس دينه، بيد أنهم لم ينتبهوا إلى دلالة مسمى أبيه معمر

(١) التفسير التفكيكي نمط من التحليل، وهو بخلاف ما تمارسه السلطة من مغالطة في بناء الجملة، وهذا يتطلب إعادة تفكيكها لفهمها، ويراد إعادة صياغة الجملة؛ لتعطي خلاف ما أخبرت به، والخطاب السلطي يقلبها للمغالطة والخداع، وقد يستخدم التقويض بمعنى المناقضة والتقويض، والضد والهدم دون الشروع في بديل إيجابي، وهوضرب من الجدل العقيم والخطاب المعارض الواعي يقيم البديل؛ ليكون خطابًا ناجعًا ومؤثرًا ومقنعًا.

القذافي، وهو في السلطة، وفطن بعضهم فسماه مُخربًا ومبيرًا ومدمرًا ومفسدًا؛ للتوازي بالنقيض مع دلالة مسماه، وهو التفكيك الدلالي عند الحداثيين، والصواب أنه تقويض المعنى، ومنه تسمية الأشياء بخلاف ما هي عليه، فالاعتداء دفاع عن النفس، والتظاهر الشعبي: شغب وتخريب وخروج على القانون وفتنة، والقصف من الحليف: نيران صديقة، والعملاء: الحلفاء والأصدقاء ومحور الاعتدال، والحصار ببناء الأسوار لتكون سجنًا: الجدار الأمني والجدار العازل، أو تسميته بالإنشاءات الهندسية.

والخطاب السياسي قد يقيم الجملة على خلاف العرف المعهود، ويقلبها للمغالطة والخداع، ويقوض ما ذكره مقدمًا، ومن ثم يجمع الخطاب المتناقضات، قال زين العابدين: «وعطيت التعليمات كذلك لوزير الداخلية [بمنع إطلاق النار على المتظاهرين]، وكررت، و اليوم نؤكد يزي [لا يلزمّ] من اللجوء للكرطوش الحي، الكرطوش موش مقبول، ما عندوش مبرر إلا لا قدر الله حد يحاول يفك سلاحك، ويهجم عليك بالنار وغيرها، ويجبرك على الدفاع عن النفس..»، وممارسة الشرطة تناقض مهمتها الرئيسة «أمن الشعب»، والجملة النواة: الشرطة في خدمة الشعب، خلاف: الشرطة في خدمة السلطة، فالأولى تكفل الحماية، والثانية تدفع إلى الجناية، والثانية النواة في العمل الشرطي، وظاهرة الاستبدال للسخرية والضجر، وهي نمط تفكيكي؛ لأنها تستبدل ألفاظًا بأخرى في معناها: ارحل، امشِ، مُش هنمشي، هوا يمشي[(١)].

وقد ينقض المتكلم قوله بالاستثناء، وهو أن يستثني حكمًا من حكم عام، والمعلوم أن المستثنى القليل المحدد، ولكن خطاب السلطة يجعله مطردًا وعامًا، مثل قول زين العابدين: «لن تضرب الشرطة المتظاهرين إلا دفاعًا عن النفس»، وقوله: «الخرطوش ممنوع». و«الخرطوش موش مقبول»، و«ليس هنالك مبرر لاستخدام الخرطوش».

(١) «موش»: اختزال «ما شيء»، و«هنمشي»: من أمشي، الهاء هنا لعلها من الهاء القديمة في مثل: هراق من الفعل أراق، في بعض اللغات الوسطية(الساميّة) مثل: الكنعانية.

ولكن الاستثناء قوض الجملة النواة، وفرغ مضمونها: «الخرطوش ممنوع إلا أن يحاولوا أن يأخذوا منك سلاحك، أو أن يهجم عليك بالنار وغيرها، أو أن تجبر على الدفاع عن النفس»، وهي مسوغات استخدام القوة المعلنة في جمل مسندة إلى غير فاعلها، وتؤدي معاني تخالف المعهود في الواقع، فقوله: «أن تجبر على الدفاع عن النفس» تحتاج تفكيكًا؛ لنستوعب ما وراءها: فالجبر من السلطة العليا، وليس من الأدنى، والدفاع عن النفس ممن يصد العدوان، وتكليف الشرطة فض التظاهر، وهي التي تحمل السلاح.

وقد تقوم الجملة في المغالطة على القلب الدلالي، وهو أن تعطي الجملة خلاف المعهود في السياق الواقعي، فالمعهود أن تقهر الشرطة الجماهير الأعازل، ولكن السلطة تصف الشرطة بأنها ضحية عنف وأنها تدافع عن نفسها، والواقع أن الجماهير تتقي عنفهم بالموانع وببعض الخوذات دفاعًا عن النفس، وهذا ما شاهده الجمهور في وسائل الإعلام، ولكن الخطاب السياسي عكس الإسناد، فجعل الفاعل مفعولاً والعكس، فالفعل «أجبر» مسند إلى غير فاعله في: أجبر المتظاهرون رجال الشرطة على الدفاع عن أنفسهم، والجملة هنا مقلوبة، فالأصل: أجبرت الشرطة المتظاهرين على الدفاع عن أنفسهم. وكانت السلطة تذكر قتلاها في المظاهرات، وعبارة «الدفاع عن النفس» تستخدمها السلطة في غير موضعها، فالأصل فيه أن يقال عن المعتدى عليه: يدافع عن نفسه، ويصد العدوان، ويرد عليه، ويقاوم المعتدي، ويقال عن المعتدى: هجم، باغت، اجتاح، . . . . ، والشرطة هي التي كُلفت بفض التظاهر، فلا يقال: تدافع عن نفسها، وهي أغلوطة متبعة في العدوان، قالت الولايات المتحدة في اعتداء إسرائيل: من حق إسرائيل أن تدافع عن نفسها، والجملة مسندة إلى غير فاعلها، وهذا لا يتسق مع عرف الإسناد ووقوع الفعل بمفعوله، فالأصل أن يسند الفعل إلى فاعله المعهود في الواقع أو العرف الاجتماعي، فقولنا: طار الحوت، فاسد لمناقضته الواقع، وقولنا: أصدر الخادم قرارًا جمهوريًا أو ملكيًا، فاسد عرفًا؛ لأنه يصدر عن سلطة مخوّلة به، وليس للعامة.

ويقوم الخطاب السياسي الـمُضلل على تصور منطقي فاسد يتجافى عن الواقع، ويعتمد على أشكال صورية مصنوعة لتكون مقدمات ما بعدها، وتفترض التسوية بين الطرفين المتقابلين لأداء نتيجة واحدة، وهذه النتيجة لا تقوم على التساوي أو المماثلة في الواقع بل على الافتراض الذهني، وترجع هذه المغالطات إلى أبعاد ثقافية غربية عملت بها بعض السلطات في الدول التي تتبنى مرجعيات بشرية، وبعض الأنظمة التي تستدعي الخطل الغربي الذي يقضي بالحق للأقوى، ومن الموروثات الغربية التي تبنتها السلطة، وصارت في ثوابتها: أن المساس بسياسة الحاكم مساس بهيبة الدولة مطلقًا، فلا فصل بين الحاكم والدولة، عملاً بفرضية: أنا الدولة.

وافتعال الفرضيات وإجراء التصديق عليها عرف سياسي، والفرضية هنا تسمية تحسين الكذب، فالسياسيون لا يسمون كذبهم كذبًا، بل حبكة سياسية وسياسة عليا، فالسلطة الفاسدة تفتعل عدواً غيرها للشعب؛ ليكون وجودها ضرورة لقمعه، وهي التي توجهه وتسكنه بمقتضى المصلحة، ووسائل الإعلام السلطية(السلطة الرابعة) تمثل الطابور الرابع قبل الطابور الخامس في تضليل الجمهور وتخويفه وتوجيهه نحو أهداف السلطة، ودوره في هزيمة الشعوب أشد من قوة العدو؛ لأن هزيمته داخلية.

والفرضيات في الخطاب السياسي تُفتعل بمقتضى مصالح السلطة، وهي تبنى على التعصب للذات والتحيز للمصلحة، وتقوم على تخرص الفكرة أو افتعالها، ثم الاستدلال عليها بالمغالطة، يقال افتراضًا: «الإنسان أرقى الحيوانات مطلقًا» على افتراض أنه عاقل متدين مستأنس مسالم في مقابل افتراض آخر: أن الحيوان وحش غير أليف مفترس، والافتراض الأول في الإنسان غير واف، وليس الوصف الثاني في الحيوان مطردًا، أو أن نفترض أن الإنسان معمر، والحيوان مخرب، والثابت أن الخراب فعل الإنسان، وأنه شرس بنزواته بينما الحيوان شرس في طلب حاجته فقط، وأنه قنوع بسد حاجته إلى الطعام، بينما الإنسان ليس قنوعًا، وليس لحاجته نهاية، وبناء على الافتراض الإنساني والحكم به ارتكب الإنسان جرائم في حق جنسه لا يفعلها الحيوان في نوعه.

ولك مثال آخر أكثر وضوحًا في تصديق الافتراض المضلل بالقضية الآتية: «الثُّوار(رمزهم: ث) يطالبون بإسقاط السلطة المستبدة أو الأبدية (رمزها: س)» في مقابل «المخربون (رمزهم: خ) يبغون إسقاط الدولة (رمزها: د)»، و«السلطة الأبدية هي الدولة» (بمقتضى الافتراض الفاسد: أنا الدولة)، والقانون يقضي بأن التخريب جريمة، وأن المخربين هدر (هـ)، أي: مستباحون؛ لأنهم يسقطون الدولة، والافتراض الأول- الثوار هم المخربون. والثاني-السلطة الأبدية هي الدولة، وفق فرضية «أنا الدولة»، والثوار ضد السلطة الأبدية، إذن: الثوار ضد الدولة ، فهم مخربون (وخارجون عن القانون)، والمخرب هدر، إذن دماء الثوار بواح وهدر، وهذه المعادلة الصورية تفترض أن: ث = خ، س = د، ثورة = تخريب، وهي تصورات فاسدة، ولكنها مبررة بالمسلمة الصحيحة: التخريب = سقوط الدولة، أي: تخريب = سقوط، ومن ثم تكون النتيجة فاسدة، وثوار + ثورة = هدر، أي: دماء الثوار هدر في عرف السلطة المستبدة، وربما لا تقتنع أنت بهذا الحكم، ولكن وسائل الإعلام تمارس الضغط الذي يفضي بك إلى التسليم به، وهنالك وسيلة أخرى أشد ضغطًا، وهي المؤسسة الدينية الحليفة التي تقضي في الرعية وتخطئها وتدينها، بينما تتغاضى عن الراعي الذي بيده صلاح الرعية وزمامها، وهو سبب انفلاتها، فالناس لا تجتمع على ضلالة وعلى دين إمامهم.

وقد ترتب على هذه المعادلة فتاوي تحرم الثورة؛ لأنها تساوي «التخريب» حسب المقدمة الصورية: الثورة = التخريب، وهنا ظهر عنوان «تحريم المظاهرات شرعًا» درءًا للمفاسد التي تتحقق عنها مستقبلاً، بينما درء المفاسد القائمة معطل حفاظًا على الجماعة، وليست هنالك جماعة في كنف الفساد! والصواب أن نقول: الفساد = خراب، والخراب = سقوط الدولة، النتيجة: الحكام + الفساد = سقوط الدولة، فتسقط شرعيتهم وتحرم طاعتهم في الفساد، والثوار في عرف السياسة المارقون والمتمردون، ولا يستثنى منهم من يقولوا كلمة الحق في مقام الجور، ويطالبون بالقضاء على رءوس الفساد وأسبابه، والحكام المستبدون منبت الفساد و يستقْوون بالفاسدين، والمفسدون يتعززون بالسلطة الأبدية التي تحمي دِمَن فسادهم، ويتحالف رأس المال الفاسد مع المستبد الفاسد استبقاء على المصالح.

وقد يقوم القول على أصل فاسد، فصاحب السلطة يرى أن سلطته عن شرعية شعبية، ولن يتنازل عن سلطته إلا بعد تمام سني مدة رئاسته، فقال ردًا على مطالبة المجتمع الدولي له بالتنحي: «لن أتنحى بقرار خارجي، فقد توليت بقرار شعبي، والشعب صاحب القرار»، والشعب الذي يحتج به ضده، والطرف الخارجي حليفه، فقوله عين المغالطة، فالأصل هنا فاسد، وصحة الاحتجاج تقوم على حجة صحيحة، فقد تولي غلبة وبسطوة الحزب الواحد على مقامع الدولة، فهم شعبه. ومن المغالطة في الفرضيات أن تواصل المعارضة مع الغرب خيانة تستوجب الاعتقال، بينما مجاهرة السلطة بموالاتها بعض الأنظمة الغربية علاقات طبيعية!

السادس: التفسير البلاغي:

الذي يتناول المعاني البلاغية في التراكيب البلاغية، والتركيب البلاغي: الذي قام لمعنًى بلاغي على غير المراد من أصل الوضع والإسناد، قال ز: «تونس لنا جميعًا، فلنحافظ عليها جميعًا ومستقبلها بين أيدينا، فلنؤمنه جميعًا، وكل واحد منا مسئول من موقعه على إعادة أمنها واستقرارها وترميم جراحها، والدخول بها في مرحلة جديدة تؤهلها أكثر لمستقبل أفضل. عاشت تونس عاش شعبها عاشت الجمهورية»، الحديث عن تونس مجاز، والمراد أبناء تونس، والتركيب الأخير: أصله سكان الأرض المسماة بتونس، فجرى العرف على تسميتهم بأبناء الوطن، وقوله: ترميم جراحها، تركيب مجازي استعاري، ومثله: عاشت تونس.

السابع: التفسير النصي:

تعيين المعنى من خلال السياق النصي الجامع بين معنى الوحدات الصغرى (الجمل) والوحدات الكبرى (الفقرات) الذي يلخص الدلالة العامة، ويرمز إليه بعنوان يكون دليلاً على فحواه ومدخلاً إليه، فالعنوان بمنزلة الشفرة والمضمون تفسيرها، ومن ثم تتجلى أهمية العنوان في الخطاب الحديث، ويصبح من عناصره، بيد أن الخطاب السياسي يُسمى بالمناسبة التي يرتبط بها، فالمناسبة تقليد سياسي يتعهده.

وللجملة بعدان: أحدهما بعد نصي، والآخر بعد مقامي، يساهمان في تعين مرادها:

أولاً: الجملة في سياق النص: هي البنية الصغرى التي تتشكل منها الوحدة النصية الكبرى، فقول زين العابدين: تونس لنا جميعًا، السياق النصي والمقام يعينان المراد أن تونس وطن كل التونسيين، وأمنها مسئوليتهم جميعهم، وهذا مستفاد من دلالة الجملة وما جاورها من الجمل.

ثانيًا: الجملة في المقام: المقام الخارجي قرينة غير لغوية تعين معنى الخطاب وقصده، والمقام في تقييم الخطاب السياسي معيار التصديق والتكذيب، والإخبار في الخطاب السياسي مرجعه الواقع؛ لأنه خطاب وجودي كوني أو واقعي، وليس خطابًا لغويًا فقط، وهذا يقتضي التفريق بين الإخبار الكوني والإخبار الذهني، فالأول تعبير عن مقام أو واقع، والثاني تعبير عن خبر معرفي، ومثال الأول: خلع الشعب الرئيس، وشاهده المقام الواقعي، فهو خبر صادق، والإخبار المعرفي تغذية خبرية من مصدر قولي لا واقعي، والمرجع فيه درجة القائل أو الناقل في الصدق أو الكذب، فالمخبر أن الرئيس تخلى عن منصبه، قد يكون صادقًا، وقد يكون كاذبًا، فهو صادق في النقل إذا كان وسيطًا رسميًا مفوضًا بتلاوة القرار كنائب رئيس الجمهورية أو المتحدث الرسمي باسمه أو رئيس الديوان، أو رئيس مجلس الوزراء أو رئيس مجلس الشعب، ويحتمل التكذيب إذا كان مصدرًا غير مفوض بالقرار كوسائل الإعلام التي قد تبث خبرًا كاذبًا، وهو خبر كاذب؛ لعدم مطابقته الواقع، ولا يكفي في الخبر السياسي الاستناد في الحكم عليه إلى علم السامع؛ لأنه قد يكون جاهلاً بحقيقة الخبر الواقعية، أو يكون مُضلَّلاً أو متحيزًا أعمى، فقارئ بيان إقالة الرئيس: «أعلن الرئيس تخليه عن منصب رئيس الجمهورية» صادق بيد أن معد البيان لم يصف حقيقة الحدث في المقام الواقعي، بل ضمن خبر التنحي الذي يتوقعه الجمهور، بيد أنه لا يعبر عن واقع الحدث، فهنالك فرق بين الاستقالة والإقالة، فالرئيس فاعل في الأولى ومفعول في الثانية، ولكن معد البيان قوض معنى الثانية بتفكيك شكلها؛ لتعطي إفادة زائفة لقصد سياسي، فقد يترتب على تفكيك تركيب المعنى الواقعي معنى كاذب، وقد يكون مرادفًا معناه.

والمادة المستهدفة للتحليل بعض النماذج الخطابية الذائعة والقوالب المتكررة والألفاظ السيَّارة والتغير الدلالي والمفاهيم المستحدثة، والغرض الوقوف على أثر الحدث الخارجي في لغة الخطاب وعلاقته به، وأثر الواقع في بنية الجمل ودلالتها، وأثر اللغة في توجيه المتلقي والتأثير فيه واستقطابه وإقناعه، ورصد المعجم اللغوي الجديد، والغاية مواقعة ما يخبر به الخطاب الأحوال الخارجية؛ لمعرفة صدق المتكلم من كذبه.

نظرية المواقعة المقامية:

المواقعة من الواقع، وهو نزول الكلام على ما دل عليه في المقام الخارجي ومطابقته ومصادقته، والمراد بها في الخطاب السياسي: مواقعة الخطاب ما يخبر عنه، ومطابقته مقتضى الحال، وهو معيار الصدق أو الكذب. وهذا من خلال المعطيات اللغوية والأحكام العقلية المسلمة والقياسية ومطابقة مقتضى الحال وحاصل النتيجة، فالأحكام الجارية على الأقوال وحدها فاسدة، وقد سأل العباد ربهم -عز وجل- الدليل على وجوده وألوهيته، فجاوبهم بالدليل القولي (القرآن الكريم)، والعقلي (المسلمة والقياس والقضية التامة والسبب والعلة)، والمادي (وجود العالم)، والفعلي (إجراء المعجزة المبصرة)، فَثَبَت وجوده وألوهيته -عز وجل-، وللشعوب التي خشيت أن تسأل قادتها دليل صدقهم أو أن تتحراه في قولهم وأفعالهم وما آلت إليه أحوالهم، وسوف أضع لك ضوابط كلامية ومقامية تستنبط من خلالها الصدق أو الكذب تطبيقًا.

ومصطلح المقام أو مقام الحال، أو مقتضى الحال أو السياق، أو مراعاة المقام أو مراعاة القول قديم، وهو مقتبس من قول الشاعر الحكيم الجاهلي زهير بن أبي سلمى الذي نقله عنه الحطيئة: «لكل مقام مقال»(١)، وهي العبارة التي أصَّل بها الجاحظ نظرية

---

(١) انظر: ديوان زهير بن أبي سلمى: [شعر زهير بن أبي سلمى، صنعة الأعلم الشنتمري، تحقيق فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، ط٣/ ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م، ص ٢٦٨]، قوله:

لَمَا أَسْمَعْتُكم قَذَعًا ولكن ... لكلِّ مقامِ ذي عانٍ مقالُ

وهو المعنى الذي أخذه عنه راويته الحطيئة في مخاطبة عمر -رضي الله عنه-: [ديوان الحُطيئة برواية وشرح ابن السكيت (٢٤٦ هـ)، تحقيق نعمان محمد أمين طه، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م]، قال: =

«مقام المقال أو القول»، ويراد به اصطلاحًا: مناسبة القول مستويات المتلقين في الفهم وأقدارهم ومراتبهم ومراعاة الظرف والمناسبة والزمان والمكان، والواقع المقامي يقوم على بحث علاقة لغة الخطاب بمقتضى الحال وبالواقع الخارجي الذي عبر عنه وتفاعل معه وساهم في دلالته.

وسوف أعالج الخطاب السُّلطي في ضوء الواقع المقامي[1] الذي يقوم على بحث علاقة لغة الخطاب بمقتضى الحال وبالواقع الخارجي الذي عبر عنه وتفاعل معه وساهم في دلالته، وهو منهج يجمع بين مقام القول الذي تعهده العلماء العرب المتقدمون بالنظر والاعتبار في تفسير النصوص والخطاب اللغوي وبين إضافات الدراسات الحديثة التي استفادت من المناهج الحديثة والعلوم الإنسانية وبعض عناصر العلوم التجريبية في التحقيق والتدقيق والبحث، وهي تعالج أوجه القصور في نظرية «الأفعال الكلامي»[2] التي قال بها جون أوستين، فهي تصف اللغة في ضوء أحداث العالم الخارجي أو العناصر غير اللغوية التي عبرت عنها اللغة في مقام القول أو في ضوء الأحداث التي تتعلق بها، فتقوم على وصف وقائع في العالم أو في المقام بالجملة الاسمية أو الفعلية، ويقضى فيها بالصدق أو الكذب في ضوء واقعها، وهذا النوع من الوصف يعد معياراً لتقييم الخطاب

= تَحَنَّنْ عَلَيَّ هَدَاكَ الْمَلِيكُ ... فَإِنَّ لِكُلِّ مَقَامٍ مَقَالا

وَلا تَأْخُذَنِّي بِقَوْلِ الْوُشَاة ... فَإِنَّ لِكُلِّ زَمَانٍ رِجَالا

وقد ذكرت في كتابي «تحليل الخطاب العربي» أن أول من استخدم عبارة «لكل مقام مقال» الحطيئة، والصواب أن زهيراً أسبق منه، وأحسبه أخذها منه، فقد كان راوية شعره وشعر ولده. ارجع إلى: تحليل الخطاب العربي، محمود عكاشة، مكتبة المتنبي، ص٤٢٩ .

(١) مصطلح المقام أو مقام الحال، أو مقتضى الحال أو السياق، أو مراعاة المقام أو مراعاة القول: مناسبة القول مستويات المتلقين في الفهم، وأقدارهم، ومراتبهم، ومراعاة الظرف والمناسبة، والزمان والمكان، وقال الجرجاني في تعريف «علم البديع»: «هوعلم يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية مطابقة الكلام لمقتضى الحال، ورعاية وضوح الدلالة، أي: الخلو عن التعقيد المعنوي» التعريفات، على الجرجاني، دار الكتاب العربي، بيروت، ص ٢٠٠ .

(٢) ارجع إلى كتاب جون أوستين نظرية أفعال الكلام العامة، كيف ننجز الأشياء بالكلام، ترجمة عبد القادر قنيني، ط إفريقيا الشرق.

السياسي الذي يرتبط بالواقع السياسي أكثر من ارتباطه بوجدان قائله، ويراعى مقتضى الحال، فالخطاب يصف العالم وصفًا خارجيًا مجردًا عن الوجدان متجاهلاً المتلقي وذوقه في التلقي وإمتاعه بسبك الخطاب وحبكه ومستهدفًا مقاصد المتكلم وأغراضه ومصالحه، فهو خطاب يتعالى عن مرحلة التلقي إلى مرحلة الممارسة والإقناع القهري بقوة السلطة ووسائل الإعلام التي تكرره وتعقب عليه وتعيد إنتاجه بكل المستويات ولا تترك للجمهور مكانًا للتقييم والحكم، فهو خطاب محو الذاكرة وتغييب العقل، فالمتكلم يعكس شعوره الذاتي وتجربته الشخصية وتقييمه، ويجعلها مرجع الخطاب بمحض سلطته.

والخطاب السياسي الناجع يراعي مقتضيات حال المخاطب ومقتضيات الموقف الاتصالي والحدث القائم في الحال، فيأتي الخطاب متسقًا مع واقعه الخارجي، وقد طرح علماء العربية «مقتضى الحال» في معالجة الخطاب والنصوص الأدبية، وهي نظرية تهتم بالمهارة اللغوية والذهنية والخطابية في إجراء المعادلة والتوازي والمناسبة بين الخطاب وبين جمهوره وواقعه؛ ليصبح الخطاب معبرًا عن الموقف ومشعرًا بالصدق والإيلاف، وهذا النوع يشعر الجمهور بالتلاحم مع المتكلم، وأنه لسانهم وفيض خاطرهم[(١)]، وقد أحدثت بعض خطب السلطة وبياناتها جدلاً وإثارة لمفارقتها الموقف وعدم مراعاتها مقتضى الحال، ولم تلقَ استجابة، وقد ناقضتها ممارسة السلطة غير الحكيمة في الواقع في مواجهة التظاهر، فالأفعال المنجزة لم تتسق مع القول، وزادت المقام توترًا وثورة[(٢)].

(١) مقتضى الحال ـ ويسمى الاعتبار المناسب أو التناسب ـ الصورة المخصوصة التي تورد عليها العبارة وفق الموقف الاتصالي، فمقام التهنئة له أسلوبه، ومقام التعزية له أسلوب مخالف سابقه، ومقام المدح غير الذم، فلكل حال يدعو لإيراد العبارة على صورة تناسبها، وهنالك مقام يستوجب الكلام ومقام يستوجب الصمت فيكون الصمت أبلغ، ومقام يستوجب الإيجاز وآخر يستوجب الإطناب، ومراعاة ذلك يستوجب ذكاء المتكلم وتمكنه ولُسنه ومهارته في اختيار الأسلوب المناسب لحال المقام، فيجب أن يكون القول مناسبًا المقام والحدث ومستوى الجمهور، فلا يكلم الرؤساء والملوك بما يكلم به عامة الناس، ولا يسرف في القول، وهو مسئول. ارجع إلى: البيان والتبيين، الجاحظ، ط ٢، دمشق، جـ ٢/ ٨، وكتاب الصناعتين، العسكري، القاهرة ١٩٥٢م، ص٣٤، وإمتاع الأسماع للمقريزى، القاهرة، ١٩٤١م، ص٢٧٧ فما بعدها، ومعجم البلاغة العربية، د. بدوى طبانة، دار المنارة، جدة، ط٣، ١٩٩٩م، ص٥٤٨.

(٢) خطاب الرئيس مبارك الأول في الثورة لم يلقَ استحسانًا، وخطابه الأخير زاد الثورة اشتعالاً، وعجل =

ولنظرية المواقعة المقامية أبعاد سياقية ومقامية استوفاها العلماء المتقدمون[1] بحثًا في تفسير النص القرآني والنص الحديثي والنص الأدبي بنوعيه الشعري والنثري، فقد تبلورت عند الأوائل في «القرائن اللغوية وغير اللغوية» التي يستدل بها في معرفة المعنى والقصد، وقد أفرد الإمام الشافعي (ت ٢٠٤هـ) للتفسير بابًا في كتابه «الرسالة» سماه: الصنف الذي يبين سياقه معناه، فقال: « . . . ، وظاهر يعرف في سياقه أنه يراد به غير ظاهره، . . . »، ويستدل على معناه وقصده بالسياق وبالقرائن، وقال ابن دقيق العيد ـ رحمه الله»: أما السياق والقرائن، فإنها الدالة على مراد المتكلم من كلامه»[2]، وقد توسع الأصوليون في هذا المبحث، واستوفوه دراسة، وقالوا فيه ما لم يسبقوا إليه، ولم تتوصل إليه الدراسات الغربية الحديثة التي لا زالت قاصرة عن وضع ضوابط علمية لمعرفة المعنى، ويرجع هذا إلى أنها تدرسه مبحثًا في علوم أخرى خارج اللغة، فالمعنى عند البنويين خارج البحث اللغوي، وعند غيرهم مبحث فلسفي ونفسي.

= بسقوطه، ولم يلقَ خطاب زين العابدين بن علي استجابة؛ ففر من البلاد لـمَّا أدركه الطلب، وخطابات القذافي كلها كانت موضع سخرية ومثار الغضب الشعبي، وقوبلت خطب ابنه بكل مظاهر الاعتراض اللفظية والمقامية، وكان الخطاب السلطي يلاقى بمزيد من الثورة إعرابًا عن عدم الاستجابة، وأنه خرج عن مقتضي الحال.

(١) أشهر من تناول المقام الجاحظ وأبو هلال العسكري، وعبد القاهر الجرجاني وحازم القرطاجني، وعلماء الأصول وغيرهم، ارجع إلى: البيان والتبيين، الجاحظ أبو عمرو عثمان بن بحر، تحقيق علي أبوملجم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط٠١: ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م، ج١، ص١٤٨، وكتاب الصناعتين، العسكري أبو هلال، ، تحقيق محمد علي البجاوي، ومحمد أبوالفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، ص١١، ودلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق محمود شاكر، الهيئة العامة للكتاب، ص ٤٤، مفتاح العلوم، السكاكي، تحقيق نعيم زرزورة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢: ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م، ص ١٥٧، ونقد الشعر، قدامة بن جعفر، تحقيق كمال مصطفى، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٧٩م، ص ٨٥، ٨٧، والتفكير اللساني في الحضارة العربية، د. عبد السلام المسدي، الدار العربية للكتاب، تونس، ١٩٨١م، ص ١٧٤، ونظرية النظم وقيمتها العلمية، وليد محمد مراد، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٣م، ص١٩٥.

(٢) ارجع إلى: الرسالة للإمام الشافعي، ص٥٢، إحكام الأحكام، ابن دقيق العيد تقي الدين القشيري، جـ٢/ ٢٢٥، وارجع إلى: التبيان في أقسام القرآن، ابن القيم، ص٨، وذكره في نونيته، القصيدة النونية، ص٧٤، ٧٥، وتناوله الزركشي والسيوطي في كتابيهما عن علوم القرآن، وقد ذكرت البلاغيين الذين تناولوه آنفًا.

ونظرية «المواقعة المقامية» تعالج القصور البنيوي في معالجة اللغة والمغالاة البراجماتية والتطرف التقويضي (التفكيكي) في تعيين القصد[١]، فالبنيوية اللغوية تبحث بنية اللغة منعزلة عن معانيها وعما يحيط بها، وتسعى إلى تحليلها وتفكيكها إلى عناصرها الأولية؛ لفهمها وإدراكها، ومن هنا كانت أحكامها شكلية، والبراجماتية اللسانية(التداولية) تستهدف المقاصد المستفادة من استعمال اللغة، والتقويضية (التفكيكية) تنحو نحو تجريد الألفاظ من دلالتها الحسية ونقض المسلمات والبديهيات، وتجزئ الكليات إلى وحدات صغرى؛ ليتسنى تقويض البنية والدلالة، فالتفتيت غايته هدم بنية النصوص الكلية، ويبدأ بتدمير الثوابت النصية واستبعاد المرجعيات الدينية والتاريخية والمصادر، وقد تناولت هذا مفصلاً في كتاب «تأويل الخطاب الديني»[٢] الذي تناولت فيه تدمير بنية الخطاب (النص) الديني عند الحداثيين، وطرح خطاب (نص) مواز له يقوض معطياته النصية الصريحة.

وسوف أقارن بين ما قاله علماء العربية في دلالة الفعل ودلالته في نظرية «فعل الكلمات الأشياء» عند جون أوستين (Jane Austen) أو نظرية فعل الكلام الأحداث (Theory of speech acts) عند جون سيرل[٣]، وهي النظرية التي درست أثر الخطاب في حدوث الأفعال الإنجازية في الواقع[٤].

---

(١) ارجع إلى: البراجماتية اللسانية، د. محمود عكاشة، مكتبة الآداب، القاهرة، ص ٧٠، و٨٥ وما بعدها، والبنيوية، تأليف جان بياجيه، ترجمة عارف منيمنة وبشير أو بري، منشورات عويدات، بيروت، باريس، ط٤ ١٩٨٥م، والمعجم الأدبي، تأليف جبور عبد النور، دار العلم للملايين، بيروت، ط٢ ١٩٨٤م، عصر البنيوية، تأليف إديث كيرزويل، ترجمة د. جابر عصفور، دار آفاق عربية للطبع والنشر، ١٩٨٥م، ص ٢٧٧، وارجع إلى: الملاك التفكيكي، م. هـ. إبرامز، مجلة البحث النقدي ٣، ١٩٧٧م، ص ٤٢٨، الناقد مضيفًا، ج. هيليس ميلر، مجلة البحث النقدي، ٣، ١٩٧٧م، ص ٤١.

(٢) ارجع إلى: تأويل الخطاب الديني، الدكتور محمود عكاشة، مكتبة المتنبي، وارجع إلى: البراجماتية اللسانية، الدكتور محمود عكاشة، مكتبة الآداب، وارجع إلى: تحليل الخطاب العربي، محمود عكاشة، ص ٥٣٦ وص ٦٢٤.

(٣) ارجع إلى كتاب جون أوستين نظرية أفعال الكلام العامة، كيف ننجز الأشياء بالكلام، ترجمة عبد القادر قنيني، ط إفريقيا الشرق، عام ٢٠٠٨م.

(٤) تناولت هذا في بحث: الأفعال الإنجازية في خطاب السلطة في الواقع المقامي المعاصر «دراسة لغوية تطبيقية في ضوء نظرية أفعال الكلام»، مجلة فكر وإبداع، ٢٠١٥م.

وترجع جذور نظرية «فعل الكلمات الأشياء» الغربية إلى الفكرة التي طرحها أرسطو في الفصل الأول من كتابه «العبارة» الذي رأى فيه أن «كل جملة ذات دلالة . . . . ، لكن ليس كل جملة تقريرية إلا تلك التي فيها صدق أو كذب. وليس هناك صدق أو كذب في كل الجمل، فالدعاء جملة، لكنها ليست صادقة ولا كاذبة»(١)، وقد بقيت آراء أرسطو معمولاً بها إلى القرن التاسع عشر، وكان أول من عارض آراءه هذه الفيلسوف توماس رايد الذي طرح فكرة «العمليات الاجتماعية» أو «الأفعال الاجتماعية» في مقابل «الأفعال الأحدية» (الفردية)، ويعد الفيلسوف الألماني الظاهراتي أدولف راييناخ أول من طرح فكرة «أفعال الكلام»، وأول من درسها دراسة علمية، فقد تناول الوعد والطلب والأمر تحت مسمى «الأفعال الاجتماعية»، وتناول هوسيرل «الأفعال التشييئية» التي بناها على طروحات سابقة، ودرس «أفعال الكلام» أيضًا بوهلر في كتابه «نظرية اللغة»(١٩٣٤م)، وقد رأى أن كل استعمال للغة يظهر حتمًا واحدة من وظائف التمثيل أو التعبير أو الابتداء(٢).

ويعد الفيلسوف جون أوستين(١٩٦٠م) المؤسس الحقيقي لنظرية «فعل الكلمات الأشياء» في اللسانيات الحديثة التي جمعها تلاميذه من محاضراته بُعيد وفاته في كتاب «كيف ننجز الأشياء بالكلام»(٣)، وقد تأثر في نظريته بكتاب الخطابة لأرسطو وأمثلته في

---

(١) النظريات اللسانية الكبرى من النحو المقارن إلى الذرائعية، ماري آن بافو وجورج إليا سرفاتي، ترجمة محمد راضي، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢م، ص ٣٥٠، وقد تبنى أرسطو(٣٨٤ - ٣٢٢ ق.م) «التأويل» الأفلاطوني إلى نهايته المنطقية، وقد أطلق على كتابه المخصص للحديث عن «علم الدلالات والمنطق» اسم «بيري أرمنياس» (Peri Hermeneias) الذي حمل عنوان: «حول التفسير» (On Interpretation)، وقد ترجمه ابن سينا باسم: «العبارة»، وطبعته الهيئة المصرية للكتاب.

(٢) ارجع إلى: المقدمة التي كتبها عبد القادر قنيني، لترجمة نظرية أفعال الكلام، ص ٥، والتداولية واللسانيات، عادل الثامري، مجلة دروب، مقال في ١٩ / ٥ / ٢٠٠٦م.

(٣) ألقى أوستين عددًا من المحاضرات في أكسفورد بين عامي ١٩٥٢م و١٩٥٤م، ثم ألقى اثنتي عشرة محاضرة في هارفارد في عام ١٩٥٥م، وقد جمعت هذه المحاضرات الأخيرة في كتاب بعد وفاة أوستين عام ١٩٦٠م، ونشرت بعد وفاته في كتاب عنوانه: (How to do Things With Words)، وترجمه عبد القادر قنيني، دار إفريقيا الشرق. وهذه النظرية تشبه ما وقع لبنيوية دي سوسير التي تعرف =

مجال القضاء، واستخدم طريقة البرهان الخطابي المعمول به في القضاء الإداري، ومن ثم يفسر الفعل الإنجازي وكيفية اتخاذه عنده في ضوء القانون الإداري كحديثه عن قرار الحرب وعقد العقود كالبيع والشراء والزواج، ومن ثم قامت نظريته على الأساليب الإنشائية والجمل التي تدل على الطلب، وهذه النظرية تقترب كثيراً من مفهوم الإنشاء في العربية ودلالة الفعل عند الأصوليين. والإنشاء عنده: إخراج الأشياء من العدم إلى حيز الوجود بأفعال لغوية طلبية قيد أوضاع ومواقف، وقد تسببت الترجمة غير الدقيقة في غموض فكرته الأساسية، وهي الآثار المترتبة على الكلمات، أو عواقب الكلمات الواقعية، أو الأفعال (الأحداث: acts) التي ستنجز من استعمال اللغة، وقد عبر تلاميذه عنها بعنوان الكتاب الذي جمع محاضراته (How to do Things With Words)، ولكنه اختزل أثر اللغة في الأفعال الطلبية وما دل عليها، وخلط بين المنجز اللغوي الملفوظ والمنجز العملي خارج الخطاب.

وسوف أجتهد في تقنين «نظرية المواقعة المقامية» التي استلهمتها من التراث العربي في تحليل الخطاب السياسي.

أذكر في البدء أن المراد بالفعل المقامي المعنى المرتبط بسياقه الخارجي الواقعي، وتعبر عنه الجملة بنوعيها الاسمي والفعلي، فقولنا: السلطة الجائرة بائدة، وقولنا: بادت السلطة الجائرة، دلتا على الحدث، غير أن الأولى مطلقة الزمن ومعبرة عن خبر مطلق في الحدث، والأخرى قيد الماضي المنقطع، ومعبرة عن خبر مقيد بالحدث، وهما ليستا سواء في المعنى، فالأولى يخبر بها عن حكم عام، وتستدعى في كل نظير، فهي قضية حملية سيارة، والأخرى خصيصَى الإخبار عن حدث مقصود عبرت عنه، والحكم فيها قيد حدثها الزمني والسياقي، والحدث في الجملة الاسمية مكتمل بالمحمول أو الخبر، وكائن فيه، وليس في المسند إليه، ومن ثم يدل الخبر على الوصف المتضمن الحدث، ويقدر فيه الضمير كالفعل، ولهذا لا يخبر عن الذوات بالاسم الجامد إلا بتقدير معنى

= عليها الباحثون من المحاضرات التي جمعها تلاميذه، ونشروها بعيد وفاته، فقد طرح أوستين رؤيته في المحاضرات، ومن ثم نجد في الكتاب بعض الاضطراب والتكرار. و(act) في السياق يعني العمل الحسي والحدث والأداء والأثر المترتب على شيء، وقد أراد به أوستين الفعل المتحقق من فعل التلفظ.

فيه وصف، فقولهم: الحاكم أبو الشعب، يراد به التشبيه: مشبه الأب، فالمعنى: الحاكم كالأب في المسئولية والرفق، والمعنى مقدر فيه ضمير المبتدأ: أشبه (هو) الأب. ومثل: القائد صلب. أي: قوي، وكلكم مصريون، أي: منتسبون إلى مصر.

والاسم المشتق يعمل عمل فعله، فيأتي هذا الضمير الذي يعود على المبتدإ؛ ليكون فاعلاً أو نائب فاعل، مثل: الملك زائل، فالخبر زائل اسم فاعل، وهو خبر المبتدإ مرفوع به وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. والمشتق يعمل عمل فعله زال، وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره «هو» يعود على المبتدإ الملك، فالخبر يرتبط بالمبتدأ بالضمير، أو بالإحالة إليه، والاسم المنسوب إليه يحتمل ضميرًا، نحو: فلان مصريّ، أي: مصري هو، وقد يقع الربط بلفظ المبتدأ نحو: هذا وطن، وهو الأرض، وهذا جبل وحجر[1]، ويجوز الإخبار بالجامد عن الضمير والإشارة نحو: هذه مصر التي نعرفها.

وقد أخبر بالاسم الجامد عن الذات حملاً على التأويل، نحو قول زين العابدين: تونس بلادنا، أي: موطننا، والكل تونس، أي: تونسيّ أو من أبناء تونس، أو كلكم مختزلون في تونس، ومثل قول عبد الناصر: «كلكم جمال عبد الناصر»، أي: ناصريون، والخبر الجامد لا يرفع الضمير المستتر أو الظاهر؛ لأنه فارغ منه، ولا الاسم الظاهر الواقع بعده، ومن ثم يأتي المبتدأ ضميرًا أو اسم إشارة غالبًا يحيل إليه: هو الله - تعالى، هذه مصر، هذا وطننا. والحدوث مقدر في الجملة الاسمية الـخُلو من الفعل، وهذا التقدير لازم في قول م: كل المصريين في خندق واحد، أي: كائنون أو مستقرون أو قائمون في خندق واحد، وقد يقدر فعلاً: يقومون، يستقرون، وهذا يعني أن الحدث مقدر في المسند، وإذا أُريد تقييده بزمن جيء بالفعل الناقص، كان، يكون، سيكون، ويسمى هذا الفعل في بعض اللغات بـ«الفعل المساعد»، وهو ظاهر في اللفظ غير مقدر، بيد أنه في العربية مضمر في التركيب الاسمي للعلم به في المعنى، فالإخبار بالجامد في مثل: هذه مصر، وهذا شعبها، مقدر فيه معنى الفعل الدال على الحال أو ما يدل عليه: تكون، كائنة.

---

(١) ارجع إلى: شرح الجمل؛ ابن عصفور، جـ١/ ٣٤٠، وشرح ابن عقيل، جـ١/ ٢٠١، وهمع الهوامع، السيوطي، جـ١، ٩٣، وما بعدها.

الفعل في خطاب السلطة

مفهوم الفعل:

مفهوم الفعل يقتضي تحديداً، كما يُقتضى التفريق بين معاني الفعل والعمل والقول، فـ.. «الفعل» يستخدم بمعنى الفعل اللغوي الدال على حدث (معنوي أو حسي) وبمعنى الحدث الواقعي وبمعنى العمل، واستخدم بمعنى الفعل المعنوي في بعض السياقات، وقد رأى بعض العلماء أن الفعل مرادف العمل، وقيل هو أعم من العمل، ومنهم من رأى أن الفعل يدخل فيه القول وعمل الجوارح، وأن العمل لا يدخل فيه القول على الإطلاق، ومن ثم يقولون: الإيمان قول يفعل وعمل يعمل، وما وقر في القلب وصدقه العمل، وقال بعضهم: العمل ما يحتاج إلى علاج ومشقة، والفعل أعم من ذلك، ومنهم من قال: العمل ما يحصل منه تأثير في المعمول كعمل الطين آجُرًا، والفعل أعم من ذلك، ومنهم من قال: العمل أشرف من الفعل فلا يطلق العمل إلا على ما فيه شرف ورفعة بخلاف الفعل فإن مقلوب عمل لمع، ومعناه ظهرَ وأشرفَ، وهذا فيه نظر فإن عمل السيئات يسمى عملاً، قال تعالى: ﴿**مَن يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ**﴾ [النساء: ١٢٣]، وقال: ﴿**مَنْ عَمِلَ سَيِّئَةً فَلا يُجْزَىٰ إِلاَّ مِثْلَهَا**﴾ [غافر: ٤٠]، ولو قيل عكس هذا لكان متوجهًا، فإن الله تعالى إنما يضيف إلى نفسه الفعل كقوله تعالى: ﴿**وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ وَضَرَبْنَا**﴾ [إبراهيم: ٤٥] وهذا من خراب قراهم وانقطاع أعقابهم وما علموه مما نزل بهم، ومنه: ﴿**أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ**﴾ [الفجر: ٦]، و﴿**أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ**﴾ [الفيل: ١]، و﴿**إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ**﴾ [الحج: ١٨]، وإنما أضاف العمل إلى يديه كما قال: ﴿**أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا**﴾ [يس: ٧١]، وليس المراد هنا الصفة الذاتية - بغير إشكال - وإلا استوى خلق الأنعام وخلق آدم عليه السلام، وقد اشتق سبحانه لنفسه أسماء من الفعل دون العمل قال تعالى: ﴿**إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ**﴾ [هود: ١٠٧](١).

(١) ارجع إلى: الفتح، أبو الفرج ابن رجب، جـ٦/ ١.

واستخدم العمل في الفعل المنجز الواقعي، قال تعالى: ﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [التوبة: ١٠٥]، العمل هنا اكتناف الفعل الذي يجزون عليه، ومنه: ﴿فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الزمر: ٧]، وقيل: أريد به العموم، ويقال للقائم على العمل الإنجازي عامل كقوله تعالى في القائمين على جمع الزكاة: ﴿وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا﴾ [التوبة: ٦٠]، فلم يقل سبحانه: الفاعلين، ومنه قيل للوالي عامل؛ لأنه يقوم بأمر الولاية، وهو ممارسة في الواقع، وفعل كذلك: يقولون: هممت ولم أفعل، ومنه قوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِّمِيقَاتِنَا فَلَمَّا أَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ قَالَ رَبِّ لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُم مِّن قَبْلُ وَإِيَّايَ أَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ السُّفَهَاءُ مِنَّا إِنْ هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مَن تَشَاءُ وَتَهْدِي مَن تَشَاءُ أَنتَ وَلِيُّنَا فَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا وَأَنتَ خَيْرُ الْغَافِرِينَ﴾ [الأعراف: ١٥٥]، وفعلهم عبادة العجل، وقوله: ﴿قَالُوا مَن فَعَلَ هَٰذَا بِآلِهَتِنَا إِنَّهُ لَمِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٥٩]، والفعل تحطيم أصنامهم، وقيل: الفعل محدد بشيء معين والعمل مطلق؛ لأنه فعل هذا الحدث وحده، ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ﴾ [الفجر: ٦] و﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ﴾ [الفيل: ١]، ومن ثم قيل العمل الذي يشمل القول والفعل، والفعل يُؤتى به في مقابل القول بخلاف العمل، فالعمل يطلق على الفعل والقول، والقول مقابل الفعل، وأن العمل يجمعهما، وقد قال به جماعة من العلماء، قال المرداوي: «العمل يشمل القول والفعل، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿وَبَاطِلٌ مَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٩]، ومنه حديث البخاري ومسلم عن أبي هريرة ﷺ: قال رسول الله ﷺ: «**إن الله عز وجل تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها ما لم تعمل أو تكلم به**»[1]، وقول السلف: «الإيمان قول وعمل»[2]، وقد أسند الله تعالى لنفسه العمل، قوله تعالى: ﴿وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾ [إبراهيم: ٢٧]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [الحج: ١٤].

(١) ارجع إلى: التحبير شرح التحرير، جـ٥ / ٢١٤٤.

(٢) ارجع إلى: شرح عمدة الأحكام، ابن دقيق العيد، جـ١ / ١٧.

وقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا فَهُمْ لَهَا مَالِكُونَ﴾ [يس: ٧١]. ومنه حديث أم رومان، وهي أم عائشة رضي الله عنهما قالت: «بينا أنا قاعدة أنا وعائشة إذ ولجت امرأة من الأنصار فقالت: فَعَلَ الله بفلان وفعل»، وقال ابن منظور في اللسان: الفعل كنايةٌ عن كل عَمَلٍ مُتَعَدٍّ أو غير مُتَعَدٍّ. وقال البخاري في صحيحه في «خلق أفعال العباد»: «واختلفَ الناس في الفاعل والمفعول والفعل، فقالت القدرية: الأفاعيل كلها من البشر ليست من الله، وقالت الجبرية: الأفاعيل كلها من الله، وقالت الجهمية: الفعل والمفعول واحد؛ لذلك قالوا: الكل مخلوق، وقال أهل العلم: التخليق فعل الله وأفاعيلنا مخلوقة لقوله تعالى: ﴿وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ (١٣) أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ﴾ [الملك: ١٣] يعني السرَّ والجهرَ من القول ففعل الله صفة الله والمفعول غيره. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: ووصف نفسه بالعمل، فقال: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا فَهُمْ لَهَا مَالِكُونَ﴾ [يس: ٧١]، ووصف عبده بالعمل، فقال: ﴿جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [السجدة: ١٧]، وليس العمل كالعمل»(١).

والمشهور أن الفعل عام في القول والعمل، ومن ثم استخدم في التعبير عما في النفس والعين وما في الهم والإنجاز ولمطلق الإرادة كفعّال ولمقيّدها فاعل، والعمل معيَّن بالحدث، والقائم به عامل(٢)، والمعاني هنا قيد سياقها اللغوي، ولكل سياق معنى مخصوص به.

(١) ارجع إلى: الصارم المسلول، ص٤٥١.

(٢) فعّال مبالغة في الفعل وعامل اسم فاعل من عمل، وقد وصف الله تعالى نفسه بأنه فعّال، قال تعالى: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧]، ومثله في [سورة البروج: ١٥-١٦]، ووصف القائم بالعمل بالعامل، وقد ورد مفردًا وجمعًا في القرآن الكريم نحو اثنتي عشرة مرّة، منها: ﴿عَمَلَ عَامِلٍ﴾ [آل عمران: ١٩٥]، و﴿اعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنِّي عَامِلٌ﴾ [الأنعام: ١٣٥]، ومثله في هود: ٩٣، و١٢١، ومثله في الزمر: ٣٩، وفصلت: ٥، و﴿وَنِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٦]، ﴿وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا﴾ [التوبة: ٦٠]، و﴿هُمْ لَهَا عَامِلُونَ﴾ [المؤمنون: ٦٣]، ﴿فَلْيَعْمَلِ الْعَامِلُونَ﴾ [الصافات: ٦١]، و﴿وَنِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ﴾ [العنكبوت: ٥٨]، وقوله سبحانه في وصف فعله: ﴿إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٤].

والقول ما يلفظ من الفم من لفظ له معنى، قال تعالى: ﴿مَا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلاَّ لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق: ١٨]، و﴿وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ نَافَقُوا وَقِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا قَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوِ ادْفَعُوا قَالُوا لَوْ نَعْلَمُ قِتَالاً لاَّتَّبَعْنَاكُمْ هُمْ لِلْكُفْرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلإِيمَانِ يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِم مَّا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَكْتُمُونَ﴾ [آل عمران: ١٦٧]، جملة مقول القول نص ما قالوه، وهي مفيدة، والقول لا يكون إلا من الفم، فذكر الفم واللسان مع القول لتأكيده لصاحبه، والقول قد يأتي إخبارًا عما أنجز أو ينجز، فهو غير الإنجاز بل حكاية عنه، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لا تَفْعَلُونَ (٢) كَبُرَ مَقْتًا عِندَ اللَّهِ أَن تَقُولُوا مَا لا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف: ٢، ٣]، والقول بما يخالف الواقع العملي كذب، والقول هنا قول غير منجز، فلا يتجاوز معناه، وتأصيل دلالة هذه الألفاظ في العربية يسد الجدل الذي أثارته نظرية «الأفعال الكلامية» الغربية التي تأثرت بالاتجاه المادي في تفسير الأفعال[1]، وقد تأثر فيها أوستين بعمله في تدوين قرار حكم المحكمة، وقد تبين أن الفعل في العربية يطلق على ما في النفس أو المعنى أو التصور وما في العين، وفعل العين يسمى فعل الكينونة أو التكوين، وهو الذي تتحقق فيه صفات الوجود العيني في الواقع، وهو الحاصل في المقام الخارجي.

وإنتاج الكلام يسمى التلفظ والتفوه والتكلم والتحدث، والاسم «الكلام» و«الحديث» و«القول» و«اللفظ».

(١) ارجع إلى: معنى «فعل» في لسان العرب، صادر، بيروت جـ١١/ ٨٤، فعَلَ يَفعَل، فَعْلاً وفَعَالاً وفَعالِيَةً، وفعلاً بكسر الفاء مثل سحر، فهو فاعل، والمفعول: مَفْعول، فعَلَ الشيءَ: عمله وصنعه، ماذا تفعل؟ – قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [الحج: ١٤]، وقال تعالى: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولاً﴾ [النساء: ٤٧]: كائنًا موجودًا واقعًا لا محالة»، ارجع إلى تفسير الآيتين في تفسير الطبري، دار الكتب، ج ٨/ ٤٤٧، والفعل بالمفهوم النحوي: أشهر ما قيل فيه أنه مأخوذ من مصدره، قال سيبويه(١٧٥، أو ١٨٣هـ) في الكتاب في باب علم ما الكلمُ من العربية، جـ١/ ٢: «وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع»، وأردف: «فأما بناء ما مضى فذهب وسمع ومُكث وحُمد، وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك آمرًا: اذهب واقتل واضرب، ومخبرًا: يقتل ويذهب ويضرب ويُقتل ويُضرب، وكذلك بناء ما لم ينقطع، وهوكائن إذا أخبرت»، وختم كلامه، فقال: «فهذه الأمثلة التي أخذت من لفظ أحداث الأسماء، ولها أبنية كثيرة...».

الفعل اللغوي وزمن حدوثه:

الفعل اللغوي: ما دل على حدث قيد أحد الأزمنة الثلاثة: الماضي والحال والمستقبل، وله معان تتعلق بإسناده وزمنه وبنيته، والقيد الزمني أهم خصائص الفعل التي تميزه عن الاسم والحرف في اللغة، فهو قيد أحد الأزمنة الثلاثة: الماضي والحال والمستقبل، وليس مطلقًا في الزمن كدلالة الاسم على الزمن، فتنحى الرئيس: قيد الماضي، ويتنحى: قيد الحال، وسيتنحى: قيد عمره في المستقبل، بينما الأسماء يوم وشهر وسنة وساعة ولحظة مطلقات في الزمن، ويخلط الباحثون بين حدوث الفعل الكلامي أو التلفظ (التحدث) وبين الأثر الذي يتحقق عنه في الواقع (العمل)، ويسمونه «فعل الكلام» تأثرًا بنظرية أفعال الكلام التي اختزلت الدلالة على الأداء الواقعي في الفعل الإنشائي الطلبي وما دل عليه فقط، فهي تستهدف الأثر المترتب على الفعل الطلبي في الواقع نحو أثر الأمر: اخرج، أو ما دل على معناه نحو: سنغلق المكان الآن، أي: اخرج منه، والثابت أن فعل الطلب منجز في التلفظ فقط، ولكنه متوقع في الحدوث، فلا يمثل الفعل الأدائي المنجز، فالماضي المطابق للحدث أدل عليه نحو: فر الرئيس زين العابدين ليلة أمس خارج البلاد إلى جهة غير معلومة، ثم أُعلن أن فرنسا رفضت طلبه اللجوء السياسي.

وقد تأثرت نظرية أفعال الكلام بالبراجماتية (التداولية) التي تبحث الغاية من استعمال الكلام، بيد أن أوستين عد الطلب الرسمي الممثل في قرار المحكمة أو السلطة له أثر نافذ في الواقع، وغفل أنه نافذ بمحض سلطة قائله، وأنه غير ملزم في الخطاب العام، وقد لا تكون له استجابة أدائية أو رد فعل عملي، وقد تكون الاستجابة في النفس لا الأعيان، ويمكن إجمال وجوه نقد نظريته فيما يأتي:

أ ـ أنه اختزل الأفعال اللفظية التي لها أثر واقعي في الأفعال الدالة على الطلب فقط، والأفعال الدالة على الوجود كثيرة، والأفعال الطلبية (الإنشائية وما دل على الطلب) نافذة في خطاب رب العالمين فقط بلفظ «كن»، بينما أثرها احتمالي في خطاب البشر.

ب- أنه تجاهل الأثر النفسي، واكتفى بالأثر الواقعي المادي، وهذا يخرج نظريته من بحث اللغة، فالأثر الواقعي من اختصاص علوم أخرى.

ج- أن الأفعال التي ذكرها في حقل الطلب التي تدل على القرار، والوجوب، والفرض، والأمر، والوعد، والتمني وغيرها غير ملزمة لكل درجات المخاطبين، ومحتملة، وقد لا يترتب عليها أثر.

د- أنه خلط بين التلفظ أو التحدث والأثر المترتب عليه في الواقع، وهو خارج اللغة، وقد خلط الباحثون العرب بين الإنجاز اللغوي المتمثل في التلفظ والإنجاز الأدائي الواقعي (الأثر).

هـ- أن هذه الأفعال التي سماها طلبية أو إنجازية لا تدل على الطلب مفردة عن الجملة أو لا تفيد الإنجاز بلفظها وحده، بل تدل عليه في جملة تامة مسندة إلى فاعل له قوة الفعل أو صلاحية القيام به، فبنية الأفعال المعجمية لا تدل على الطلب، بل الأساليب النحوية المفيدة.

و- أنه تجاهل دور الفاعل فيها وحقيقة إسناد الفعل إليه وقدرته على إحداث الأثر في الواقع، فبعض الفاعلين ليست لهم سلطة ملزمة أو صلاحية إنجاز الفعل أداء، وبعضهم يعجز عن الوفاء به، وبعضهم يعمد إلى مخالفته.

ز- أنه أهمل دلالة الأفعال في الماضي والحال والاستقبال، والحكم على الجملة الخبرية بالصدق أو الكذب، وغفل عن علاقة الخطاب بالمواقعة المقامية التي تمثل شاهد الصدق.

ح- أنه غفل أن اللغة تصف الأحداث النفسية والواقعية في الخطاب حسب علم المتكلم ومعتقده ودليله، وأن الصدق والكذب عند المتلقي معقودان بعلمه أو خلو ذهنه وقدرته على استيعاب ما يسمعه، بينما الحكم على الأثر المترتب على الخطاب بمقتضى الواقع، فقد ينكر المتلقي ما لا يستوعبه وما يجهله وما يشك فيه.

وقد شاع بين اللغويين أن الفعل مطلقًا يفيد الدوام والتجدد، والاسم يفيد الثبوت، وهذا قول مرسل يتطلب ضبطًا، فالفعل في معناه الدال على الحال قد لا يفيد الدوام أو

التجدد كيقوم ويجلس ويشرب ويأكل، فهي قيد الحدث، والصواب أن معنى الاستمرار مستفاد من الأفعال والأسماء التي تدل على الدوام معًا، غير أن استمرار الفعل قيد زمن الحال فيما دل على استمرار، مثل: يتنفس، والاسم الدال على الديمومة مطلق في الزمن أو قيد الوصف بها مثل: «حي»، وبعض الأفعال تدل على الانقطاع كقام وجلس، والصواب أن نقول الفعل يفيد التجدد في الحدث نفسه الذي يعبر عنه، فالقيام متجدد أثناء الفعل، وليس متجددًا في الواقع الزمني كيتنفس أو يعيش فهما قيد الحياة، والاستمرار مستفاد من معنى بعض الفعل، وبعض الأسماء قيد الوصف، فقولنا: زيد قائم، يدل الوصف على الدوام في وقعة القيام، وإن انتقل إلى وقعة أخرى كزيد جالس ارتبط الوصف بها، وكذلك الفعل قيد الزمن وليس مطلقًا في الحدوث، فالفعل «يتنحى» قيد زمن الحال وبانقضاء الحال في الواقع يعدل عن يتنحى إلى «تنحى»، فليس هنالك إذن استمرار مطلق في الحدث فتنحى غير يتنحى، ولعل الشعور بالحال في دلالة الأخير هو الذي أتى من قبله الوهم، فالحال قيد الظرف الزمني الذي يصير ماضيًا بتعاقب الأحداث واستمرار الزمن، والحال جزء منه وليس كله، وقد كان النحاة واعين باستخدام لفظ المضارع في حديثهم عما انقطع عنه الماضي من الحال والاستقبال، فتوهم بعض الجهال أن العربية تعرف زمنين فقط: الماضي والمضارع، فالأخير للحال والاستقبال معًا، وغفلوا عن معينات الفعل المضارع للاستقبال: السين وسوف وغدًا وقريبًا ومستقبلاً ولاحقًا وغيرها مما يعين الفعل للاستقبال، وكذلك فعل الأمر باللفظ وبالمعنى نحو: افعل كذا، ونحو: أصدر أمرًا بتوفير وظائف للشباب، وأعلن عن قرار وقف إطلاق النار.

ويقسم الفعل باعتبار الحدوث في الواقع على النحو الآتي:

الأول: الفعل الماضي:

الفعل المفعول، وهو فعل القدرة(١) المنجَز، أو الحدث المفعول

(١) القدرة الاستطاعة المطلقة في فعل رب العالمين، والاستطاعة وسع الطاقة عند البشر، وقدرة البشر تقاس بما استطاعوا إنجازه، وقدرة الله فيما أجراه بكن وما يجريه وما سيجريه، قال تعالى: ﴿يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ كَطَيِّ السِّجِلِّ لِلْكُتُبِ كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُ وَعْدًا عَلَيْنَا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٤] أي: إنا كنا قادرين على أن نفعل هذا، فمعنى الفعل هنا القدرةُ عليه، وجاء في الماضي تحقيقًا لما سيكون من الطي، وهو من =

والمقضي[١]، ويعبر عنه بالماضي المنقطع فيما ثبت صدقه بالقرينة التي تفيد الوقوع، فالإخبار يحتمل الصدق والكذب، والقرينة الواقعية دليل الصدق، فما تحقق صدقه صار فعلاً مفعولاً، والإخبار اللغوي وحده لا يعني الصدق، فالكلام في الإخبار البشري صدق أو كذب، والمآل مواقعة الواقع في الصدق، ومخالفته في الكذب.

والفعل الواقع يتحقق من الزمن الماضي ومن القرائن التي تثبت الوقوع، ومنه قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ (١) وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا (٢) فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا﴾ [النصر: ١-٣] (جاء) بمعنى وقع وتحقق، و(إذا) على المشهور فيها: ظرف لما يستقبل من الزمان، وتتضمن معنى الشرط والاستقبال في آن، وقال العلماء في معناها السياقي هنا: (إذا): تفيد تحقق الوقوع، وقد أثبتت القرائن والمرجع المعرفي صدق هذا. وقد يرجع التصديق إلى ذات القائل والقرينة، ففعل الأمر يحتمل التصديق، وهو في خطاب رب العالمين صدق قال تعالى: ﴿فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّكَ عَلَى الْحَقِّ الْمُبِينِ﴾ [سورة النمل: ٧٩] الأمر يقين، ومن ثم شُفع بما يؤكد حدوثه، وهذا النوع في خطاب السلطة ليس بشيء، نحو: قاتلوا إنكم منتصرون.

الثاني ـ الفعل الحالي:

الفعل القائم في الحال أو القول في سياق العمل والممارسة، ويعين للحال بحروف المضارعة والظروف الآن واليوم والحين[٢]، ومنه قول زين العابدين: «ولادنا اليوم

= علامات الساعة. ارجع إلى: المخصص، ابن سيده، قدر، وجمهرة اللغة، ابن دريد، قدر. مجموع الفتاوى، جـ٨/ ٣٧٢، ٣٧٣، ودرء تعارض العقل والنقل، جـ١/ ٦١، وشرح العقيدة الطحاوية، جـ ٤٩٩-٥٠٣، الملل والنحل، جـ١/ ٨٥، والفرق بين الفرق، ص ٢١١.

(١) ارجع إلى: تفسير الطبري، دار الكتب، جـ٨/ ٤٤٧.

(٢) قد يأتي الماضي للحال، ومنه: ﴿الآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنكُمْ﴾ [الأنفال: ٦٦] و﴿الْيَوْمَ يَئِسَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن دِينِكُمْ﴾ [المائدة: ٣] وما والفعل المضارع: ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا﴾ [لقمان: ٣٤]، وليس والفعل المضارع: ليس لي أن أتأخر عن إنقاذ الموقف، وليس لي أن أقول غير الصدق وما حدث، ولام التأكيد والمضارع: ﴿إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَن تَذْهَبُوا بِهِ﴾ [يوسف: ١٣] جمل مقيدة بحال التكلم.

موش في المدارس، وهذا عيب وحرام»، وقد تكلم عن الحال فيما يريد التخويف منه وما لا يريده، وانتقل إلى المستقبل فيما يعد بإنجازه، وقد يستخدم المعنى في تعيين الحال نحو: ما زال يفعل كذا، وهو قليل في غير الأفعال القولية والأفعال الوصفية، بيد أن الأفعال الإنجازية نادرة، ومما عُيّن للحال: «إنه ليحزنني أن أسمع الاتهامات»، وقد يعين الحال بالمعنى، نحو: الموقف يوجب على الصدق معكم، أي: الآن.

وقد تستخدم الجملة الاسمية في وصف الواقع الحالي والدائم، قال مبارك: «إن مصر هي أكبر دولة في منطقتها سكانًا ودورًا وثقلاً وتأثيرًا، وهي دولة مؤسسات يحكمها الدستور والقانون، وعلينا أن نحاذر مما يحيط بنا من أمثلة عديدة انزلقت بالشعوب إلى الفوضى والانتكاس، فلا ديمقراطية حققت ولا استقرارًا حفظت»، لقد وصف مبارك تاريخ مصر السياسي، وهو ليس بسبب منه، ولم يساهم فيه، بل تراجع عنه، فقد حيَّد مصر وهمَّشها، وأثارها عليه.

وتعبر الجملة عن الحال والموقف، قال: «. . . . وإنني إذ أنحاز كل الانحياز لحرية المواطنين في إبداء آرائهم، أتمسك بذات القدر بالحفاظ على أمن مصر واستقرارها وعدم الانجراف بها وبشعبها لمنزلقات خطيرة تهدد النظام العام والسلام الاجتماعي، ولا يعلم أحد مداها وتداعياتها على حاضر الوطن ومستقبله»، الظرف «إذ»: ظرف لما مضى من الزمان قبل الفعل الماضي، وقد تدل على الحال والاستقبال قبل المضارع(1)، بيد أن المتكلم هنا عيَّنه للحال؛ للتعبير عن موقفه من التظاهر، والأفعال: أنحاز، أتمسك، يعلم، تعبير عن موقف قائم.

والفعل الحالي في خطاب السلطة غالب في الأفعال القولية لا الإنجازية، وقد يختفي بعد الاستهلال برجوع المتكلم إلى الماضي أو باستباقه إلى المستقبل متجاوزًا

(1) إذْ: ظرف بمعنى حين، ويوجه حسب السياق، ويدخل على الماضي وعلى المضارع، ويدل قبل المضارع على حكاية الحال، نحو: ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبه: ٤٠]، وقوله تعالى: ﴿إِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾ [الأنفال: ٧] حكاية قول سابق في الحال. ارجع إلى: مغني اللبيب، جـ١/ ٩٤.

الواقع الحالي الذي يتوارى منه، ويتغاضى عنه، قال مبارك: «بسم الله الرحمن الرحيم، الإخوة المواطنون، الأبناء شباب مصر وشاباتها، أتوجه بحديثي اليومَ لشباب مصر بميدان التحرير وعلى اتساع أرضها، أتوجه إليكم جميعًا بحديث من القلب، حديث الأب لأبنائه وبناته، . . أقول لكم إنني أعتز بكم رمزاً لجيل مصري جديد يدعو إلى التغيير إلى الأفضل، ويتمسك به، ويحلم بالمستقبل ويصنعه، وقد استخدم الفعل أقول في صدر الفقرات دون أن يتحول إلى المنجزات، وعبر عن القول بـ: أصدرت، أمرت، قررت، فعلت. . . . وغيرها من الأفعال التي تستوجب إنجازاً في الواقع. وتأتي الجملة للحال في الوصف، قال مبارك: «إن المصريين جميعًا في خندق واحد الآن»، وقد يكون قيد الحال مضمنًا في المقام، قال مبارك: «إن مصر تجتاز أوقاتًا صعبة لا يصح أن نسمح باستمرارها، فيزداد ما ألحقته بنا وباقتصادنا من أضرار وخسائر يومًا بعد يوم، وينتهي بمصر الأمر إلى أوضاع يصبح معها الشباب الذين دعوا إلى التغيير والإصلاح أول المتضررين منها». لقد عين المقام الخارجي المضارع للحال في «مصر تجتاز. . »، و عين زمن «لا يصح» و« يزداد» و« ينتهي» للاستقبال؛ لأنها تقع بعد الحال، وقد جعل الضمير للجمع؛ لجعل المسئولية عامة في التصدي للموقف.

وقد يستخدم المضارع في وصف المنقضي، قال مبارك: «إن ما حدث خلال هذه التظاهرات يتجاوز ما حدث من نهب وفوضى وحرائق لمخطط أبعد من ذلك، لزعزعة الاستقرار والانقضاض على الشرعية»، الفعل «يتجاوز» بمعنى «تجاوز»، فهو يصف تقدير الحدث المقضي، وجعله في الحال لاحتمال الزيادة.

وقد يستخدم المضارع للاستقبال قال زين العابدين: «ونستنى من كل تونسي، اللي يساندنا واللي ما يساندناش، باش [إنه] يدعم الجهود، جهود التهدئة، والتخلي عن العنف والتخريب والإفساد، فالإصلاح لازمو الهدوء»، فالانتظار لما يقع في المستقبل، والدعم والإصلاح في المستقبل»، وقد يعبر بالجملة الاسمية عن المستقبل، قال زين العابدين: «المجال مفتوح من اليوم لحرية التعبير السياسي، بما في ذلك التظاهر السلمي»، أي: مفتوح مستقبلاً.

الثالث - الفعل المستقبلي:

الفعل الدال على الحدوث في المستقبل، ولا يحكم فيه بصدق أو كذب؛ لأنه بمنزلة الوعد في الإخبار، والإنجاز فيه محتمل، وفعل الأمر حدثه مستقبل، وهو قيد منزلة الآمر واستطاعة المأمور، والجواب في السؤال مستقبل، وقيد علم المسئول في الاستفهام.

أ- الفعل المستقبَل: الأصل في تعيين الفعل المضارع للاستقبال أن تدخل عليه سوف أو السين أو يتعلق به الظرف غداً أو ما في معناه: «باكرًا» و«مستقبلاً»، والاستقبال غير الحال، والمضارع جامعهما، فهو قائم في الحال وضارب في الاستقبال نحو: «الرئيس . . . يحكم مصر»[1]، والفعل المستقبل أو المسوَّف الذي أرجئ إلى الاستقبال على التراخي، وفيه احتمال الصدق، ودليله قوله تعالى: ﴿**وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا**﴾؛ في معرض الوعد الشخصي بما لا يأمن الواعد حدوثه، فيجعله على الرجاء بقوله: «إن شاء الله»، ويعبر عن الاستقبال بالصيغة والظرف «غدًا»؛ لتعيين المستقبل، وتعطيه مصداقية قوليه لا إنجازية، فالإنجاز في الماضي، خلاف الحدث المستقبل، قال مبارك: «وسوف أكلف الحكومة الجديدة اعتباراً من الغد بتكليفات واضحة ومحددة»، الاستقبال متوقع الحدوث، وهو في خطاب السلطة غير قطعي الثبوت، فقد تتراجع عنه، والجماهير لا تثق في الفعل المسوف، ومن ثم لم تجد خطب الرؤساء المغضوب عليهم استجابة جماهيرية لطول عهد شعوبهم بالوعود غير المنجزة وسياسة ترحيل الأفعال الإنجازية والأزمات، وقد ترسب في وعي الجمهور خلفيات غير حسنة من ممارسات السلطة الدهرية، ففقدت مصداقيتها، فصار إقناعه شاقًا، ومن ثم عجزت عن إقناعه في الوقت الذي صدقت فيه مع واقعها، وخطابها يكشف عن البعد الخفي وراء تقديم الضمانات والعهود

---

(١) زعم بعض من ينتسبون إلى العربية أن فعل المستقبل ليس في العربية قياسًا على الأزمنة في اللغات الأوربية التي تفصل فصلاً تامًا بين الأزمنة، والصواب أن الزمن متصل بيد أن كل حين منه له تسمية، والمستقبل موصول بالحال، والاسم الجامع بينهما المضارع، فالحال ممتد في المستقبل خلاف الماضي الذي لا يمتد في الحال، بل ينقطع قبله، فقولنا: يأكل: مستمر في المستقبل، خلاف «أكل» المنقضي.

والأدلة فيما تريد تأكيده؛ لأن الشعوب لا تثق في قولهم، قال مبارك: «الأبناء شباب مصر! الإخوة المواطنون! لقد أعلنت بعبارات لا تحتمل الجدل أو التأويل عدم ترشحي للانتخابات الرئاسية المقبلة مكتفيًا بما قدمته من عطاء للوطن لأكثر من ستين عامًا في سنوات الحرب والسلام.. أعلنت تمسكي بذلك...»، هذه المؤكدات توحي بعدم الثقة، وأنه غير مؤتمن على وعد يقطعه على نفسه، وأنه لا يؤمن غدره ونكثه. والمعهود من حال الشعوب أنها لا تثق في الفعل المستقبلي؛ لأنه سيصبح ضمن رصيد الوعود التراكمية والأزمات، ولأن المسئولية تنتهي بنهاية المسئول في العمل، ولا تنتقل إلى من يخلفه، فيسقط الفعل بسقوط المسند إليه؛ لأنه لم يسند إلى المؤسسة، بل إلى من استبد بها.

ويمكن فهم هذا ببعض النظر في المضمون، قال مبارك: «أقول لكم قبل كل شيء، إن دماء شهدائكم وجرحاكم لن تضيع هدرًا، وأؤكد أنني لن أتهاون في معاقبة المتسببين بها بكل الشدة والحسم، وسأحاسب الذين أجرموا في حق شبابنا بأقصى ما تقرره أحكام القانون من عقوبات رادعة»، محاسبة الجناة لا يحتاج تسويفًا من رأس السلطة التي بيدها القرار الأعلى، وصدق القول: أصدرت أمرًا بالقبض على المتورطين في الدماء...، والإخبار بهذا الحدث المنجز، ولكنه جعل العمل على التراخي هنا، وهو مثار الشك.

وقد يستخدم الاستقبال للتفاؤل قال مبارك: «إنني أعلم علم اليقين أن مصر ستتجاوز أزمتها، ولن تنكسر إرادة شعبها، ستقف على أقدامها من جديد بصدق وإخلاص أبنائها كل أبنائها، وسترد كيد الكائدين وشماتة الشامتين. سنثبت نحن -المصريين- قدرتنا على تحقيق مطالب الشعب بالحوار المتحضر والواعي، سنثبت أننا لسنا أتباعًا لأحد، ولا نأخذ تعليمات من أحد، وأن أحدًا لا يصنع لنا قراراتنا سوى نبض الشارع ومطالب أبناء الوطن. سنثبت ذلك بروح وعزم المصريين، وبوحدة وتماسك هذا الشعب، وبتمسكنا بعزة مصر وكرامتها وهويتها الفريدة والخالدة،

فهي أساس وجودنا وجوهره لأكثر من سبعة آلاف عام. ستعيش هذه الروح فينا ما دامت مصر وشعبها، ستعيش هذه الروح فينا ما دامت مصر ودام شعبها، ستعيش في كل واحد من فلاحينا وعمالنا ومثقفينا، ستبقى في قلوب شيوخنا وشبابنا وأطفالنا، مسلميهم وأقباطهم، وفي عقول وضمائر من لم يولد بعد من أبنائنا». وقال: و«سنثبت نحن المصريين قدرتنا على تحقيق مطالب الشعب بالحوار المتحضر والواعي، سنثبت أننا لسنا أتباعًا لأحد، ولا نأخذ تعليمات من أحد، وأن أحدًا لا يصنع لنا قراراتنا سوى نبض الشارع ومطالب أبناء الوطن»، الاستقبال هنا للتفاؤل، وغايته نقل الجمهور من زمن الأزمة إلى الزمن المرجو، وقد ضمن خطابه بعض ممارساته المشينة التي أنكرها، وطالب الشعب بالتصدي لها بعد تعمية إسنادها.

وظاهرة الاستقبال شائعة في الخطاب العربي، وشيوعها في الخطاب يوحي بالإنجاز المحتمل، وهي بمنزلة التغرير بالمتلقي في الخطاب السياسي؛ لأن رجل السلطة يقامر بمصالح الوطن التي تتطلب إنجازًا واقعًا، والحدث المستقبلي الخبري غير ملزم لقائله، نحو: «سيكون العام المقبل عام الحسم»، فيه تراخٍ عن الفعل، وقوله: «العام المقبل عام الحسم»، خبر ثابت لفظًا بيد أنه مظنة الصدق في الخطاب السياسي حتى يدعمه الإنجاز، فهو في حكم الوعد المحتمل، فالأحكام اللغوية العامة معطلة في إنجاز السلطة؛ لأنها تمارس العمل السياسي فن الكذب الأول، فهو يدعي الشفافية والمنجزات الواقعية والنأي عن المخادعة بالتسويف والوعد والتمني، وهي أضاليل في ممارسة السياسة.

وقد تقوم لغة الخطاب على التغرير، وهو إغراء المخاطب بشيء غير واقعي، وإيهامه بما ليس كائنًا، وهو أشد كذبًا من سابقه، كقول أحد الرؤساء السابقين: سنقاتل، وسنحرر فلسطين بينما يغرق وطنه في الدماء والفقر، ولم يأخذ بأسباب النصر الناجزة، ولم يتجاوب معها، فضاعت كل فلسطين وسيناء والجولان، والتجاوب في

خطاب السلطة في الكلمات دون الواقع نحو: سنحل مشكلات البطالة، وسنوفر رأس المال اللازم لمشروعات الشباب، ولدينا مخزون إستراتيجي يكفي تجاوز الأزمة الاقتصادية، وهذا الوعد مطلق زمنيًا، وحدوث الفعل محتمل، ولو كان لدية رصيد لأنجز بعض ضرورات شعبه، ولكنه كان يتبع سياسة ترحيل الأزمات التي ترهلت، وعجز عن نقلها.

وقد يستخدم الفعل المسوف في الحرب النفسية ترهيبًا، وهو أيضًا خداع، لا يعتد به، وقد استخدمته السلطة في تخويف شعبها، قال القذافي: «ستزحف عليكم الأمم بالملايين، سأجعلها عليكم نارًا»، وقد استخدم «زين العابدين» و«مبارك» الحرب النفسية في تخويف الجماهير من عواقب التظاهر، وتوعدا الجماهير بالهرج والمرج، وقد وقع هذا في بعض النفوس، فتخوفوا انتقام السلطة، ودور الطابور الخامس: الذيول والفلول والعملاء والمأجورين (البلطجية، الشبيحة).

وقد يعبر المتكلم عن وضع خصمه ويدعيه لنفسه القذافي: «تقدموا إلى الأمام.. ثورة ثورة»، فالثوار يتقدمون نحوه، وهو يتقهقر أمام الزحف الثوري على المدن، وهم الثائرون عليه في الواقع، فالسلطة لا تثور على الشعب في العرف السياسي، بل العكس، وقد وصف نفسه بأنه الثائر، ولم يشهد تاريخه السياسي أنه قاد ثورة بالمفهوم العلمي، بل تمرد علي ملك كان أصلح منه، وليس قلب الملكية أو أي نظام ثورة حتى يقوم على أسباب مشروعة، ولم ينتهج سياسة إصلاحية أفضل من سلفه، فالتمرد العسكري في خطاب العسكر ثورة، ولا يكون كذلك إلا بإجماع الشعب على التغيير الأفضل والنافع والمأمون وقيام سلطة شعبية لا عسكرية، وبعض الباحثين يسمون السلطة الشعبية «المدنية»، وهي في العرف السياسي الغربي نقيض الدينية الغربية، فالصواب «السلطة الشعبية أو الجماهيرية» في مقابل العسكرية، والخلافة الإسلامية ليست بمفهوم «السلطة الدينية أو الإلهية» بالمفهوم الغربي الذي تستمد شرعيتها من

الدين دون الناس، وتدعي سطانًا إلهيًا، بل هي سلطة دنيوية يحتكم فيها إلى الشرع في محاسبة ولي الأمر المقيد بضوابط شرعية وأعراف دنيوية تستوجب الخروج عليه وخلعه بمخالفتها، وهو مكلف بحفظ الدين ومصالح الوطن ومصالح الرعية الممثلة في حفظ النفس والمال والعرض.

وقد يعبر عن الاستقبال بالماضي، نحو الفعل الماضي بعد «إذا» الظرفية، نحو قول زين العابدين: «منعت استخدام السلاح إلا إذا استخدم للدفاع عن النفس، سياق الجملة يدل على المنع في الماضي ووقوع الأثر مستقبلاً بعد المنع، والماضي بعد إذا للمستقبل، نحو: إذا جلستم للتفاوض سأوافق على مطالبكم المشروعة، الجلوس متوقع مستقبلاً، ولم يقبلوا التفاوض، ومنه سياق الدعاء: «حفظ الله مصر وشعبها وسدد على الطريق خطانا»، والدعاء يرجو الفعل في التو والاستقبال، وقد يعبر عنه بالحال المعقود بظرف في المستقبل نحو: تقسم الحكومة الجديدة اليمين غدًا، وأجتمع غدًا بمن يحملون مطالبكم، ويصرف الحال للمستقبل بلن نحو: «لن أرشح نفسي لفترة قادمة»، واستخدام الماضي هنا خداع كقول مبارك: «لم أنتوِ الترشح لفترة رئاسية قادمة»، جملة مجهولة الحكم؛ لأنها استخدمت فعلاً نفسيًا، ولم تنفِ نيته في الحال والاستقبال؛ ولاحتمال ترشحه مستقبلاً، فتجديد النية عرف سياسي، ومثله: لن أترشح، «لن»: صرفت الحال إلى الاستقبال المتوقع، والعقد عليه في الخطاب السياسي خداع، وهذا لا يدخل في الإنجاز، فهو متوقع، ويمكن العدول عن القول إلى فعل آخر، وقد حدث هذا؛ فبعض الرؤساء أعلنوا لفظًا أنهم سيكتفون بالفترة الرئاسية القائمة، ثم عدلوا عن القول استجابة لرغبة الجماهير، فالقول يمكن العدول عنه بينما الفعل الأدائي المنجز لا يعدل عنه، فلا يعتد بغير الأداء إنجازًا في خطاب يحترف ضروب الكذب، فالتسويف مطل وتراخٍ عن الفعل، فقوله: إنه سيعتزل العمل السياسي بعد نهاية فترة رئاسته، ينقضه رغبة الجماهير في بقائه، فالتسويف خداع أو مراوغة، وحمّال

وجوه، فقد يحمل على غير الظاهر، وقد يبرر العدول عنه؛ ولهذا شهد الواقع النقيض المبرر في قرارات التنحي.

قال عبد الناصر في خطاب التنحي ١٩٦٧م: «أريد أن أتخذ قرارًا أريد أن تعينوني عليه أو أن توافقوني عليه، لقد قررت أن أتنحى نهائيًا عن منصب رئيس الجمهورية، وأن أعود إلى صفوف الجماهير»، ثم نكث عن هذا القرار بحديثه عن التخلص من آثار الهزيمة و تلافي أسبابها ومحاسبة المسئولين عنها وتحرير الأرض، وهي - حسب قوله الأول - مسئولية من يخلفه بعد تخليه، والواقع يؤكد أنه لم يترك السلطة ساعة بعد قراره، بل مارسها حتى مات فيها، وهو ليس في حاجة إلى من يعينه ويوافقه على التنحي، قد أخرجت الجماهير لتطالبه بالعدول عن قرار التنحي، فالجماهير لها سلطة إرغام الرئيس على العودة، وتغيير الدستور للترشح لفترة أخرى لم ينص عليها الدستور، وليس له أن تحل عقد ولايته، وقال زين العابدين: «لا رئاسة مدى الحياة»، وهو قول مطلق، ومتجاف عن الواقع المتبع في السياسة العربية، والطريف أنهم يتمسكون بإكمال مدتهم التيٍ قامت على الغلبة والتمرد بمقتضى الدستور، ويسمونها الفترة الدستورية والشرعية.

وقد يعبر عن الاستقبال بفعل يدل عليه نحو: أعدكم بالنظر في مطالبكم، وأحاسب المتورطين في الدم والفساد، وأمرت بتشكيل حكومة. وقد يفهم من مضمون القول، قال مبارك: «وأقول لكم إنني كرئيس للجمهورية لا أجد حرجًا أو غضاضة أبدًا في الاستماع لشباب بلادي والتجاوب معه، لكن الحرج كل الحرج، والعيب كل العيب، وما لم ولن أقبله أبدًا أن أستمع لإملاءات أجنبية تأتي من الخارج، أيًا كان مصدرها وأيًا كانت ذرائعها أو مبرراتها»(١)، فالاستماع والتجاوب مستقبلان، والمضارع ممتد في المستقبل: أقول، لا أجد، وقد دلت عليه قرائن صريحة منها: لن أقبل، زمنها للاستقبال، والمعلوم أن زمن الحال ممتد في جزء من المستقبل.

(١) قال الحكماء: لا تتكلم بكلام تعتذر منه، والسياسيون لا يعتذرون، بل يؤولون القول، وقد يتهمون غيرهم بسوء الفهم.

الأساليب اللغوية الدالة على الحدوث في المستقبل:

هنالك أساليب لغوية تدل على الاستقبال بمعناها، وهي الأساليب الإنشائية الطلبية[(١)]، و العربية بها نوعان من الأساليب التعبيرية المستفادة من الجملة الاسمية والفعلية، هما: الخبري والإنشائي، والأسلوب الخبري نوعان: نوع يحتمل الصدق والكذب، وهو عموم قول الناس. وآخر لا يحتمل إلا الصدق، وهو الخبر القرآني والحديثي، فهما بوحي صادق، ثم يلحق بهما من كلام البشر ما ثبت صدقه يقينًا، نحو: المعطيات العلمية وبعض أقوال أهل العلم العدول. والإنشائي: ما لا يحتمل الصدق أو الكذب؛ لأنه في طي الطلب أو غير الطلب نحو: التأكيد. . . ، وهو باعتبار الدلالة نوعان: الأول ـ الطلبي: الأمر والنهي والاستفهام والنداء والتمني. الآخر ـ غير الطلبي: التعجب والقسم والمدح والذم.

وبعض الأساليب الخبرية تعطي معاني الأساليب الإنشائية، فقد تعطي أغراضًا بلاغية تأتي حسب المعنى الذي يوحي به سياق الكلام، ومنها: الاسترحام، وإظهار التحسر، وإظهار الضعف، والفخر، والنصح، والتهديد، والتوبيخ، والمدح... إلخ، كالآتي:

أ - **الاسترحام، نحو:** إلهي عبدك العاصي أتاك. . .

ب - **إغراء المخاطب بشيء، نحو:** ليس سواءً عالم وجهول.

ج- إظهار الضعف والخشوع، كقوله تعالى: ﴿**قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي**﴾ [مريم: ٤].

---

(١) الفعل الإنشائي ما لا يحتمل الصدق أو الكذب، وخلافه الفعل الخبري: ما يحتمل الصدق أو الكذب، والإنشاء نوعان: أولهما ـ الإنشاء الطلبي: ما يستدعي مطلوبًا غير حاصل وقت الطلب لامتناع تحصيل الحاصل، وتفسيره في قولنا: افعل كذا، لم يكن هنالك شيء حاصل أو يطلب حصوله قبل النطق بفعل الأمر، وقد تضمن الفعل طلبت القيام بعمل لم يكن حاصلاً بل يتم حصوله بعد إصدار الأمر، فالقيام بالفعل نشأ عن الطلب بقولنا: افعل، وأنواع الطلبي وأغراضه كثيرة سأذكرهما لاحقًا. الآخر ـ الإنشاء غير طلبي: ما لا يستدعي مطلوبًا غير حاصل وقت الطلب كالترجي وأفعال المدح والذم والتعجب وصيغ العقود مثل: اشتريت، بعت، قبلت. وربّ وكم الخبرية وأفعال المقاربة والرجاء والشروع والقسم، وهي في الأصل أخبار نقلت إلى معنى الإنشاء.

د- إظهار التحسر على شيء محبوب، كقوله تعالى: ﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَى﴾ [آل عمران: ٣٦].

هـ- إظهار الفرح، كقوله تعالى: ﴿جَاءَ الْحَقُّ﴾ [الإسراء: ٨١].

و- التوبيخ، كقولك: أنا أعلم فيم أنت!

ز- التحذير، نحو: «أبغض الحلال الطلاق».

ح- الفخر، نحو: جاء في الحديث: «أنا سيد ولد آدم ولا فخر».

ط- المدح، نحو قول الشاعر:

فإنك شمس والملوك كواكب

وغيرها من المعاني، وهي قيد السياق.

والفعل الطلبي باعتبار الحدوث نوعان: ممكن وغير ممكن، فالمطلوب الممكن: الذي يتحقق من حصول أمر في الذهن وفي الواقع أو في أحدهما، فالحصول في الاستفهام في الذهن ثم في الواقع، فقولنا: هل غادر الرئيس السلطة؟ يبدأ في الذهن في التصور، ثم يعقد على ما يعرفه المجيب من الواقع الخارجي، وقد يكتفي بما في الذهن من معرفة حاصلة؛ لأنه لم يشارك في الواقع، كمن تلقى الخبر عن وسائل الإعلام، وإذا ناديت: يا أخي! حصول في الواقع الخارجي، وليس في الذهن، فإن كان ذلك الأمر الخارجي انتفاء الفعل؛ فهو النهي، وإن كان المطلوب ثبوتًا بالاستدعاء بحروف النداء؛ فهو النداء، وإن كان بغير حروف النداء فهو الأمر. والمطلوب غير الممكن التمني في نحو: طلب المستحيل كطلب الشباب بعد الهرم، ومنه طلب المفسِد الإصلاح بعد فواته.

وأشهر أساليب الطلب في العربية: الأمر والاستفهام والنداء والاستفهام والتمني والإغراء والتحذير والترحيب والتهنئة، تحتمل الفعل المنجَز مستقبلاً، وبعض الباحثين صنفوها بمقتضى الأفعال الإنشائية في نظرية الأفعال[1]، وهم يخلطون بين معنى الفعل الزمني ودلالة الجملة، فالمعنى المعجمي الحاصل من الفعل نفسه لا يقضي فيه بخبر أو

(١) ارجع إلى: نظرية أفعال الكلام العامة، أوستين، ص٧٣، وما بعدها

إنشاء، فهذان الحكمان في معنى الجملة التي لا تحتمل الصدق أو الكذب، والجملة الفعلية تحتمل الخبر والإنشاء، نحو: أهلاً وسهلاً، أي: جئت أهلاً، ونزلت مكانًا سهلاً، وهنيئًا مريئًا، واحذر الفتنة وحذار الخطأ، وهذا النوع من الفعل يلتمس غرضًا تواصليًا إنجازيًا لا يحتمل صدقًا أو كذبًا في العربية بيد أنها تتضمن طلبًا أو تأكيدًا أو تعجبًا أو تهنئة أو دعاء أو ذمًا أو مدحًا(١).

أولاً: فعل الأمر الطلبي:

فعل الأمر(٢): الذي تضمن طلبًا يحدث في المستقبل وجوبًا أو ندبًا، ويسمى الأول الفرض واللازم، والآخر المستحسن، وقد يكون الطلب سلبًا بالنهي، والأمر أشهر الأفعال الطلبية(٣)، ويعبر عنه بصيغة لفظ الأمر أو ما يدل عليه(٤)، وصيغته اللفظية

(١) تناولت هذا في تحليل الخطاب العربي.

(٢) فعل الأمر: لفظ يدل على المطلوب تحقيقه في زمان المستقبل، كما في قوله تعالى: ﴿**وَدَعْ أَذَاهُمْ وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ**﴾ [الأحزاب: ٤٨]، فعل الأمر هو(دع). وقال: ﴿**وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ**﴾ [البقرة: ٢٥]، فالأمر طلب من الأعلى إلى الأدنى في سياق مقامي يدل على الأمر باعتبار علاقة المتكلم الآمر بالمخاطب، وتعيين قصد الأمر.

(٣) الأمر: طلب فعل الشيء على وجه الاستعلاء، أي: الآمر يعد نفسه أعلى من المخاطب، وهو نوعان: أولهما- أمر بالصيغة النحوية المأخوذة من المضارع: نحوقول الرئيس لمن دونه: افعل كذا. والآخر- بالمعنى، وله أساليب يستفاد منها معنى طلب الفعل وجوبًا، نحو: قول ع: فكفى عنفًا كفى عنفًا، بمعنى: كفوا عن العنف، ومنه المعنى: أمرت بكذا، أصدرت أمرًا. . .، كلفت. . . .، كتب على (فيما قدر له أو كلف به)، فرض، أوجب، ألزم، قهره على فعل كذا. . . .

(٤) يدل لفظ المصدر على الأمر، نحو: ضرْبَ أهداف العدو، بمعنى: اضرب، أو اسم الفعل الدالين على الأمر أو بمعنى اللفظ الدال عليه: افعل، أو بمعنى الجملة: للحاكم العادل السمع والطاعة في المعروف، وقد يعبر عنه بغير اللفظ كالإشارة والرمز والشفرة. وصيغة الأمر (افعل) لها معان: الطلب والتمني والترجي والتهديد والتعجيز وغير ذلك، وقد تناولتها آنفًا، والأصل فيها معنى الأمرَ الواجب أو الملزم للمخاطب بفعله، وللأمر درجات تتطلب سياقًا أو قرينة، وهي: الوجوب أو الاستحباب أو الجواز، وتتحقق من الأمر بالمعنى دلالات الأمر السابقة، فالوجوب نحو قوله تعالى: ﴿**فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ**﴾ [النور: ٦٣]، فالحذر قرينة الوجوب في اتباع أمر الله تعالى، والطلب الاستحبابي مثل قول النبي ﷺ: «**لولا أن أشقّ على أمتي لأمرتهم بالسواك**»، فالأمر يفيد الاستحباب؛ لكون الأمر المُلزم شاقًا، وهو مستفاد من عموم السياق اللغوي والسياق الخارجي الذي قد يعز فيه السواك أو التسوك.

من الفعل المضارع فيما يصح فيه الأمر على وجه الاستعلاء فيما للمخاطب فيه إرادة أو قوة أو طبيعة، نحو: افعل كذا، ولا يصح من مثل: يموت، يعيش[1] . . . أو في حدث معجز أو غير ممكن نحو: يطير: طر، أو في مخاطبة من ليس له فعل كالجماد ومن لا يعقل نحو خطاب الحيوان بما لا يستطيع إتيانه: تكلمْ، وفعل الأمر: طلب حدوث الفعل، والإنجاز لاحق على الطلب، والفعل الطلبي نوعان: طلب شيء في الشعور مستقبلاً بعد القول، وطلب شيء في الشهود أو الأعيان مستقبلاً. **فالأول ـ الطلب المعنوي:** مثل: ارضَ عني، وليت فلانًا يحبني، فالرضا والتمني في النفس. وقد يعبر عنه بالمعنى: أبغَي رضاك وأخشى غضبك، وأتمنى حبك[2]، وهذا النوع من الفعل يترتب عليه أثر حسي. **والآخر ـ الطلب العيني:** يتطلب إنجاز الفعل بعد القول ومنه الفعل الطلبي، وهو الفعل الطلبي المستفاد من الأمر على وجه الوجوب أو الندب أو الجواز، والأمر يستعمل بمادّته ومعناه، فيقال: آمرك بكذا، أو بمعناه دون مادته: أوجب، ألزم، أوجب، أفرض، أو بصيغته، فيقال: افعل، ومادة الأمر في دلالتها بالوضع على الطلب، ولكنها قد لا تحتمل الأمر الملزم للمخاطب؛ لأن لفظ الطلب يطبق بمفهومه على الطلب التكويني كطلب العطشان للماء، والطلب التشريعي الصادر من الشارع الحكيم أو المشرع البشري، والأمر العام الذي يوجه من المتكلم صاحب السلطة إلى من دونه سواء أكان مستعليًا أو مدعيًا العلو أو متكلفًا السلطة.

والحدث في الأمر يتوقع مستقبلاً على وجه الإلزام، وليس بملزم إلا بضوابط منها: شأن الآمر وسلطته ونفوذه على المأمور وضمانات الاستجابة كالأيمان والعهود

(١) صيغ الأمر اللفظية:

أ- الصيغة النحوية المأخوذة من لفظ المضارع نحو: افعل كذا. . .

ب- المضارع المقرون بلام الأمر، مثل قول ﷺ: «**من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه**».

ج- المصدر النائب عن فعله مثل: ﴿ **وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا** ﴾ [البقرة: ٨٣].

د- اسم الفعل مثل قوله ﷺ: «**عليك بتقوى الله**».

(٢) عد بعض الباحثين: أتمنى، أدعو، أرجو، آمر من صيغ الإنشاء، والصواب أن الصيغة باللفظ أو البناء، وبعضهم يسميها أسلوب إنشائي، والأسلوب الإنشائي بالجمل التي تفيد الإنشاء في عمل الفعل، وما يؤدي معناها من الأشكال الخبرية التي تؤدي معنى الإنشاء بالأداء الصوتي.

والقانون، والقرار في خطاب السلطة يماثل الأمر، ويقع على التراخي في العمل في تقديره الزمني أو يظل حبيس معناه، ومنه قول زين العابدين: «وعطيت التعليمات كذلك لوزير الداخلية [أي: بعدم استخدام السلاح]، . . . وأطلب من لجنة التحقيق سرعة تعيين الجناة»، وقول مبارك: «لقد طلبت من الحكومة التقدم باستقالتها اليوم».

والأمر يعني الحدوث مستقبلاً عن قريب في غير المقيد بزمن، فقولنا: اعمل كذا، يعني عقب الانتهاء من قول الأمر، وفي زمن كذا، فهو قيد الزمن المضروب، وهو لا يستوي مع فعل الاستقبال: سوف أعمل كذا، فالأول: طلب حدوث الفعل على وجه الإلزام فور إنفاذ الأمر أو في الوقت المضروب لفعل الأمر، بينما الآخر إخبار عن حدث محتمل الحدوث وغير ملزم لفاعله، وهو مطلق أو معين بزمن في الاستقبال الممتد، فالأول آكد في الحدوث من الآخر، وهذا الرأي خلاف ما ذهب إليه بعض من رأى أن الأمر ليس له زمن، والصواب أن له زمنين: أحدهما زمن القول أو الطلب، وهو الحال، والآخر زمن الإنجاز العملي أو إنفاذ الطلب الذي يعقب زمن القول، ويسمى زمن «الأثر المنجز»، فقولهم: «ارحل»، أو «الشعب يريد إسقاط النظام»: زمن القول الحال وإنفاذ الأمر مستقبلاً، والفرق بين الأمر والاستقبال أن الأمر ملزم وآكد، وأن المكلف به المخاطب فقط، بينما الفعل المستقبل (سوف أرحل أو سأستقيل أو سأتنحى) غير ملزم لقائله، بل وعد بالفعل الواقعي، وأنه مطلق في الاستقبال؛ لأنه غير مقيد بزمن: غداً أو ساعة كذا أو يوم كذا . . . . .

ودرجة الاستجابة للأمر قيد سلطة الآمر، فالأمر من الأدنى إلى الأعلى ليس بشيء، ومن ثم لم تستجب السلطة لقول بعض الثائرين في بدء ثورتهم: ارحل، امش، . . . ، لأنهم ليسوا سلطة أو جهة عليا تلزمه بالأمر، بيد أن السلطة تراجعت عن رفضها تنفيذ الأمر بعدما صار الأمر مطلبًا جماهيريًا عامًا تعجز عن التصدي له، فأعلنت عن تخليها عن الرئاسة، والاستجابة لمطلب الجماهير المعلن عنه، وقد يكون الحدث الخفي أن المجلس العسكري أمره بإعلان تنحيه وتفويض السلطة له مستفيداً من الضغط الجماهيري في الميادين، فتوهم الثوار أنهم خلعوه من السلطة، ويعزز هذا الرأي أن الحكم العسكري عاد إلى السلطة مرة أخرى، وأنه لا مناص منه.

وقد يعبر عن الأمر بالمعنى(١): أمرت، أوجبت، أصدرت قراراً، قررت، فرضت. ونظير الأمر النهي، وهو طلب الكف من الأعلى إلى الأدنى عن فعل شيء، ويعبر عن النهي بالصيغة: لا تفعل، أو بالمعنى: نهى، حرَّم، حذَر، منع، جرَّم. . . ، وتتغير هذه الدلالة إن تغير وضع المتكلم، فعادل المخاطب أو نزل عنه، فيتحقق عنه معان أخرى قيد سياق الخطاب(٢)، ومنها في الخطاب السياسي: ضد القانون، مخالفً

(١) قد تعبر صيغ الأمر عن غير معنى الأمر اللازم [الدعاء - النصح والإرشاد - التعجيز - الذم والتحقير - التحسر - التمني- التهديد]، وهذه المعاني البلاغية ليست مستفادة من الصيغة النحوية وحدها بل مستفاد منها، وهي قيد العلاقة بين الآمر والمخاطب بالأمر في سياق يدل عليه، وأهم معانيها السياقية:

١ - **الدعاء**: إذا كانت الصيغة من البشر إلى الله -عز وجل-، مثل: قول موسى -عليه السلام: ﴿**قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي ﴿٢٥﴾ وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي**﴾ [طه: ٢٥، ٢٦]، وأرى أن هذا ليس أمراً بل فعلاً دعائيًا يشبه الأمر في الصيغة، ولا يحتمل أمراً.

٢ - **الرجاء**: إذا كان الأمر من الأدنى إلى الأعلى من البشر، مثل: اعفُ عني يا سيدي، وامنحني فرصة ثانية، وقد يكون من الأعلى توسلاً للمصلحة أو لمقتضى الموقف نحو: اخرجوا من الميدان، حافظوا على المنشآت، افتحوا الطريق للجمهور.

٣ - **النصح والإرشاد**: إذا كان الأمر مضمنًا فائدة أو توجيهًا رشيداً من ناصح أمين إلى منتصح مجيب أو عاص، مثل: اتق الله، صلِّ، ومثل: اطلبوا الحكمة عند الحكماء، ودع ما يؤلمك. ولا يشترط فيه علو درجة المتكلِّم، فقد تأتي النصيحة في الدين والدنيا ممن دون المخاطب بها نحو: انظر إلى شعبك أيها الحاكم.

٤ - **الالتماس**: إذا كان الأمر بين اثنين متساويين في المكانة، مثل: يا صاحبي تقصيا نظريكما.

٥ - **التعجيز**: إذا كان الأمر على وجه التعجيز أو محالاً، مثل قوله -عز وجل-: ﴿**هَذَا خَلْقُ اللَّهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ الَّذِينَ مِن دُونِهِ**﴾[لقمان: ١١]. وقوله: ﴿**وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ**﴾ [البقرة: ٢٣].

٦- **التمني**: إذا كان الأمر موجهًا لمن يعقل أو لما لا يعقل، للمطالبة بما يمتنع حدوثه أو مجيئه أو فعله، مثل: عد يا زمان، وقول امرئ القيس:

ألا أيهـــا الـليـل الـطـويـل ألا انجـلِ بصـبـح ومـا الإصـبـاح منك بأمـثـلِ

٧ - **التحسُّر والندم**: إذا كان الأمر يتضمن ما يحزن النفس ويؤلمها على شيء مضى وانتهى، مثل قوله تعالي: اخسئي يا نفسي، واجني ما اقترفت.

٨ - **التهديد والتحذير**: إذا كان الكلام يتضمن ما يخيف ويرهب، مثل: اخرجوا إلى التظاهر، وسترون عاقبة ذلك. وقد تناولت هذا مفصلاً في «تحليل الخطاب في ضوء نظرية أحداث اللغة» و«تحليل الخطاب العربي».

(٢) قد تخرج صيغة النهي عن معناها الأصلي إلى معان أخرى بلاغية كالدعاء، والالتماس، والتمني، والإرشاد، والتوبيخ، والتيئيس، والتهديد، وهي معانٍ سياقية، وهي على النحو الآتي: =

الدستور أو القانون، الخروج عن القانون، وهذه الأبعاد اللغوية والسياقية غفلت عنها نظرية الأفعال في معالجة دلالة الفعل على المعنى.

والمعهود في خطاب السلطة أن الأمر فيه جبر، ولكنه جاء نصحًا وندبًا لا جبرًا وقهرًا، قال زين العابدين: تونس لنا جميعًا، فلنحافظ عليها جميعًا. . . ، الجملة: لنحافظ عليها مصدرة بلام الأمر، بيد أن المراد الرجاء والنصح والتوسل، وتحتمل قصدًا خفيًا: تهدئة الثوار والحفاظ على الملك، والجملة: تونس لنا جميعًا تعني المشاركة التي تجعل مسئولية الأمن عامة، فالشعب يتحمل عواقب الخطر ويقصى من المشاركة في السلطة، وهي أثرة في أيدي من يستعطفون الشعب في الإبقاء عليها في أيديهم. وبعض الجمل الخبرية تتضمن إنشاء، نحو: ساءَ مثلاً كذا، عجبًا لأمر فلان. ومنه قوله: «لقد طلبت من الحكومة التقدم باستقالتها اليوم، وسوف أكلف الحكومة الجديدة اعتبارًا من الغد بتكليفات واضحة ومحددة، للتعامل الحاسم مع أولويات المرحلة الراهنة»، فالطلب هنا خبري، وكذلك التكليف، فالطلب بمنزلة الاستقبال، والتكليف إخبار، وهو دال على سلطة المتكلم: افعلوا الأهم فالأهم! والأصل في الطلب أن لا يوجه للنفس إلا باعتبار الفصل نحو: يا نفس احذري، وقد يوجه للجمع لمعنى التعاون والتآزر: قال مبارك: علينا أن نواصل الحوار الوطني. وهو للنصح والتوجيه.

= ١- الدعاء: وهو لله تعالى وحده: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

٢- التهديد: كقول المحقق متوعدًا مخاطبه: لا تُقْلِعْ عَنْ عِنَادِك! وتوعد السلطة المتظاهرين: لا تخرجوا من الميدان، ولا ترجعوا بيوتكم، ولا تكفوا عن التظاهر!

٣ - التمني: لا تغربي يا شمس!

٤- النصح والإرشاد: قال خالد بن صفوان: «لا تطلبوا الحاجات في غير حينها، ولا تطلبوها من غير أهلها». ومثل: لا تدمروا وطنكم، لا تخربوا مؤسسات الدولة.

٥- التيئيس: ﴿لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ [التوبة: ٦٦]. لا تتوقعوا خيرًا، ولا تتطلبوا ما ضاع، ولا تصلح ما أفسدت فائدة منه.

٦ - التحسر والندم: لا تبك على اللبن المسكوب، ولا تبك على الأطلال، ولا تطلب ميتًا، ولا تسترجع ما فات زمنه، لا تأمل عودة الشباب.

درجات الإنجاز في صيغة (افعل):

للطلب في الأمر درجات تقاس بدرجة مستوى الطالب من المطالب بإنفاذ الطلب وعلاقته به، ومستويات طالب الإنجاز: المستوى الأعلى المطلق، والمستوى العالي المتعالي، والمستوى العالي، والمستوى المتوازي، والمستوى الأدبي، والمستوى المتكلِّف.

والأول: المستوى الأعلى المطلق: درجة أمر رب العالمين، وأمره واجب، ومخالفته معصية. **والثاني ـ المستوى العالي المتعالي:** درجة أمر المتكبرين المبتلين بالغطرسة، والعرف الرسمي (البروتوكول) في خطاب السلطة في المرسوم، نحو: أمرنا ـ نحن ـ أصحاب الجلالة. . . . ، وأمرنا -نحن- ملك الملوك وزعيم الجماهيرية العظمى والأمة. . . . . **والثالث- العالي:** درجة أمر الرئيس أو السيد مع من تحته. **والرابع ـ الأمر المتوازي:** درجة أمر أهل الود والأقران فيما بينهم. **والخامس - الطلب الأدبي:** الطلب النافذ بصيغة (افعل) على وجه الاستئذان والرجاء والاستماحة والعرض والتفضل بتحقيق المطلوب، وهو طلب المتكلم ممن فوقه من أهل الفضل كالوالدين وأهل المنزلة كالعلماء وكبار السن وأهل الرتب العليا عليه، وبعض طلاب العلم يتوهمه أمرًا، وليس بأمر؛ لأن الأخير الطلب على وجه الاستعلاء الموجه إلى الأدنى، ويسمون الطلب في الدعاء أمرًا، نحو: اغفر و ارحم واشف، والصواب أنه فعل دعائي، ويعرب إعراب فعل الأمر لمماثلته له في اللفظ. **والسادس - الطلب المتكلِّف:** درجة خطاب حاشية السلطة أو بطانتها أو رجال البلاط في الطلب ممن فوقهم في السلطة، كاستهلال الطلب بعبارات الثناء والمدح: جلالتكم تفضلوا بكذا، أو سيادتكم، سعادتكم، معاليكم، وغيرها من أساليب التكلف في الخطاب.

والفعل في الطلب له درجات في الإنجاز: الفعل الواجب الملزم للمخاطب به، والفعل المندوب الذي يستحسن فعله على وجه النصح(فعل الاستحسان)، وفعل التخيير (الإباحة)، وخطاب السلطة العربي المألوف في مخاطبة الجماهير لا يحتمل من معاني

الأمر غير معنى الأمر الملزم (الواجب قانونًا)، ومخالفته تقتضي المعاقبة، فهو خطاب سلطي موجه إلى رعية يعدها دونه، وأمره معزز بسلطته، والعلاقة التي تربطه بالجمهور فوق العلاقات الاجتماعية المألوفة بيد أنه تراجع في بعضها عن مستوى الاستعلاء إلى مستوى المتوازي توددًا، وقال مبارك: «ويتعين مواصلته للانتقال به من الخطوط العريضة لما تم الاتفاق عليه» الأمر هنا ضمني، ودرجه فعله الندب والاستحسان، وقال ناصحًا: «علينا أن نواصل الحوار الوطني الذي بدأناه بروح الفريق وليس الفرقاء»، والأمر هنا ليس على وجه الوجوب بل الندب، وغايته الاستمالة والاستقطاب.

ثانيًا: الاستفهام:

الأصل في الاستفهام الفعل: أسأل، ثم أغنت عنه الأداة[1]، ويقدر الفعل في المعنى، فالاستفهام طلب حصول صورة الشيء في الذهن، والطلب بالفعل، والجواب

(١) أدوات الاستفهام:

١-الهمزة «أ»: يسأل بها عن كل شيء في الجملة، وتكثر في الجملة الاسمية.

٢-«هل»: يسال بها عن التصديق: هل من مجيب؟

٣-«من»: يسأل بها عن العاقل أو ما خوطب بخطابه: ﴿قَالَ فَمَن رَّبُّكُمَا يَا مُوسَى﴾؟

٤-«ما»: يسال بها عن غير العاقل وعن العموم: ﴿قَالَ فَمَا خَطْبُكُمْ أَيُّهَا الْمُرْسَلُونَ﴾؟

٥- «أي»: يسأل بها عن التمييز بين شيئين في أمر يعمهما: ﴿أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا﴾؟

٦- «كم»: يسأل بها عن العدد: ﴿كَمْ لَبِثْتُمْ﴾؟

٧- «كيف»: يسأل بها عن الحال: كيف الحال؟

٨- «أين»: يسأل بها عن المكان: ﴿يَقُولُ الإِنسَانُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ الْمَفَرُّ﴾؟

٩- «متي»: يسأل بها عن الزمان، : متى الخروج؟

١٠- «أنى»: يسأل بها عن الحال، وقيل: يجوز أن تكون للمكان، فتكون مثل كيف، ويجب أن يقع بعدها المسئول عنه: ﴿فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾، ويسأل بها عن مصدر الشيء: ﴿أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا﴾من أين، وقيل: كيف جاء إليك هذا استغرابًا!؟

١١- «أيان»: يسأل بها عن الزمان مثل متى، وأحسبها في سياق غير مستحب: ﴿أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ﴾؟

و قد تأتي هذه الأدوات في سياقات لغير معنى الاستفهام، فقد جاءت في بعض الشواهد لغير الاستفهام نحو: ﴿أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ﴾؟ استغاثة ودجرًا مما هم فيه، وقوله تعالى: ﴿يَقُولُ الإِنسَانُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ الْمَفَرُّ﴾؟ للندم والحسرة والتعجيز، وهذا كثير في الأسلوب.

لفظي يحمل تصوراً خلاف الأمر الذي يحصل تصوراً في الذهن، ويقع في العالم، ووقوع الشيء في الذهن نوعان: وقوع المطلوب وقوع النسبة أو وقوعه لغير النسبة، فالأول ـ الحصول، وهو التصديق. والثاني ـ التصور الذي يقوم على الإدراك الخالي من الحكم أو الإيجاب أو السلب، (الإثبات التصديقي أو النفي)، و لا يصاحبه الإذعان واليقين، ويسمى إدراك الأول (الساذج) كتصور الهواء والجن أو كتصور المدينة الفاضلة، وكل ما ليس له حكم كالتمني والاستفهام والأمر.

وتوضيح هذا على هذا النحو: أمبارك في القصر أم غادره؟ الهمزة للتصديق وللتصور.

- الإجابة التي تقتضي التصديق: وهي لإدراك وقوع النسبة أو عدم وقوعها أي: نسبة وقوع الخبر للمخبر عنه، فالإجابة تحتمل وجهين، والجامع بينهما نسبة إسناد الخبر إلى المبتدأ، وهي إما بالإيجاب أو بالسلب، ويتطلب السؤال تعيين أحدهما في الجواب بنعم أو بلا.

ب - الخبر الذي يقتضي التصور: هو ما لا تقع فيه النسبة لواحد، ويراد إدراك غير النسبة، نحو: أمبارك في القصر أم الثوار؟ وأنت تعلم أن الثوار لم يدخلوا القصر، والتخيير هنا يقتضي أنه البديل، وأنه المحكوم عليه بالوجود في القصر، وهذا بمقتضى التصور الحاصل من المعرفة، وقد يقتضي الجواب نفي حصول الحكم لأحد الطرفين بمقتضى العلم أن الذي في القصر قوات الجيش، أو بمقتضى الواقع، وهو لا يخرج عن حكم التصور أيضًا؛ لأن النسبة لا تقع للثلاثة معًا بل لأحدهما[1]. ولك أن تقول: أمبارك ترك السلطة؟ وأن مباركًا شاهدتَ في محبسه؟ ويقبح أن تقول: هل مبارك ترك السلطة؟ وهل مباركًا شاهدت؟ فهل تحسن في الدخول على المضارع لإفادة الاستقبال، وذلك أن «هل» في الأصل للتصديق بنعم أم لا، وهي هنا في الجملتين لتصور الفاعل والمفعول به، وتقبح كذلك مع وجود قرينة حالية كقولك: هل تقتل أخاك في الميدان الآن، وهو من بني جلدتك؟! الإنكار للقتل الواقع في الحال، فلا ينبغي أن يقع، وهو قيد الأخوة والوطن، والحدث هنا مستقبلي، و«هل» في

---

(١) قد تأتي أم بعد الهمزة بمعنى بل كقول الشاعر متمم بن نويرة اليربوعي [مغني اللبيب، جـ١/ ١٥]:

ولست أبالي بعد فقدي مالكًا أموتي ناءٍ أم هو الآن واقع

دخولها على المضارع مستقبلية، فوقع التعارض هنا من دلالة «هل» على الاستقبال ودلالة القرينة على الحال، فإذا دخلت الهمزة على الجملة، فتقول: أتقتل فلانًا، وهو أخوك؟ و دخول «هل» على الماضي قليل، وقد تدخل على فعل يدل على الحال، وهي فصيحة كذلك إن دخلت على غير الطلب مما يتحقق من السياق نحو: ﴿**أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ**﴾، و﴿**أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ**﴾ فهما لغير معنى الطلب، فالمراد الاستنكار، واختصاص «هل» بالتصديق وتخصيصها المضارع بالاستقبال: نحو: هل يتنحى الرئيس؟ وهي في الجملة الفعلية أقوى في المضارع لما لها من مزيد الاختصاص في الزمن، وأما اقتضاؤها الزماني لاختصاصها بالتصديق، والفعل يتضمن صفة، والتصديق حكم بالثبوت أو الانتفاء، والنفي والإثبات يتوجهان إلى الصفات لا إلى الذوات، ومن ثم لا يخبر بالاسم الجامد عن الذوات إلا بتأويل أو تشبيه، وارتباط هل بالفعل لمعنى الطلب فيهما، فهي تطلب جوابًا، والفعل أو ما ينوب عنه فيه معنى الطلب في سياق الاستفهام، ولهذا لها اختصاص بالدخول على ما يدل على الطلب كالفعل وما ينوب عنه، كقولنا: فهل تشكرون أو فهل أنتم تشكرون، أو هل أنتم شاكرون؛ لأنه يدل على طلب الشكر في المستقبل، وكذا أدل على طلب الشكر من قولنا: أ فأنتم شاكرون؟ والدلالة في «هل» أقوى؛ لأن «هل» أدعى للفعل من الهمزة، لأن الهمزة لا اختصاص لها بالفعل وحده، ودخولها على الاسم لمعنى التصور: أأنتم الشاكرون أم غيركم؟ ولهذا لا يحسن أن يقال: هل زيد منطلق؟ بقصد الاستفهام، ويجوز لغير معنى الطلب أن نقول: هل مصر عقيمة حتى يحكمها الضعفاء؟ يراد به الاستنكار، واستبعاد المعنى المستفاد من ظاهر اللفظ، ونحو: هل يصلح هذا لحكم مصر؟، ويقال في الطلب: هل يتنازل الرئيس؟ أفاد الاستقبال(١).

وقد لا يراد بالاستفهام الطلب أو الاستعلام عن شيء، بل يكون غير طلبي لغرض بلاغي معقود بالسياق والمقام كالحس والتعجب والاستنكار والتوبيخ والتحسر.

(١) ارجع إلى: دلائل الإعجاز، ص٧٨، قال في هذا عبد القاهر: «إذا بدأت بالفعل، فقلت: (أفعلت؟) كان الشك في الفعل نفسه، وكان غرضك من استفهامك أن تعلم وجوده. وإذا قلت (أأنت فعلت؟) فبدأت بالاسم كان الشك في الفاعل من هو؟، وكان التردد فيه... ومثال ذلك أنك تقول: (أبنيت الدارَ التي كنت على أن تبنيها؟... وتقول: أأنت بنيتَ هذه الدار؟ فتبدأ في ذلك كله بالاسم، وذلك لأنك لم تشك في الفعل أنه كان، كيف؟ وقد أشرت إلى الدار مبنية، وإنما شككت في الفاعل من هو؟ فهذا من الفرق لا يدفعه دافع، ولا يشك فيه شاك، ولا يخفى فساد أحدهما من موضع الآخر».

ثالثًا: النداء:

الأصل فيه الفعل أدعو، أو أنادي، وأغنى عنه الحرف(يا، أ، أي)، فهو من الأساليب الطلبية التي تنجز بالاستجابة المستقبلية، وقد يستخدم لغير معناه الصريح في الطلب (استدعاء المنادى)، فمن معانيه في الخطاب السياسي: استهلال الخطاب بتعيين المخاطبين به والتنبيه وتجديد الاستقبال أو التلقي واستدعاء الجمهور واستحضاره في الخطاب وتفعيل ردود الأفعال السلبية تجاه خطاب عقيم، والتنقل بين فواصل الخطاب ووقفة الاستراحة، وقد ينحو رجل السلطة نحواً آخر غير معهود في الخطاب مكراً والتفافًا حول المطلب الشعبي، فيوظف النداء لمعنى التودد والاسترحام والمسئولية المشتركة، فمبارك اعترف في خطابه الأخير بنفوذ الشباب، وأنهم وقود الثورة والطاقة التي عجز عن إهدارها بسياسة التغييب والتهميش والتسطيح، فجعل خطابه من أوله حتى آخره للشباب، وجد في استمالتهم وخداعهم بمسلك تعالى عليه قبل، وهو حديث الأبوة والخوف على مستقبلهم وعلى بلادهم، وأنهم امتداد جيله الذي التهم كل الأجيال التي عاصرته ووأد شبابها واستنفد رصيدها.

وقد استهل «زين العابدين» خطابه بـ: أيها الشعب التونسي! فقد كانت الثورة عامة بيد أن الشباب في الثورة المصرية كانوا روادها وعظمها، وقد اعترف مبارك أنهم المنوطون بالخطاب بعد أن تجاهلهم في خطابه الأول، وخاطب من فوقهم باعتبارهم عين الحكمة، وأنهم تربية تقليد سياسي عتيق ألفوه وألفهم واعتاد مخاطبهم بخطاب تقليدي مألوف ومعلوم سلفًا، والجديد زمن القول والمغيَّب الواقع.

وظل زين العابدين حريصًا على مخاطبة الجميع دون استثناء، وقد كان هذا التراجع في الأسلوب الخطابي مؤشر سقوطه السريع، فقد كان بمنزلة آخر استغاثة: «تونس لنا جميعًا، فلنحافظ عليها جميعًا ومستقبلها بين أيدينا فلنؤمنه جميعًا وكل واحد منا مسئول من موقعه على إعادة أمنها واستقرارها وترميم جراحها والدخول بها في مرحلة جديدة تؤهلها أكثر لمستقبل أفضل، عاشت تونس عاش شعبها عاشت الجمهورية»، وقد كانت الجملة الأخيرة تصديق الواقع: عاشت تونس، عاش شعبها، عاشت الجمهورية. فقد زهق الاستبداد وبقي الوطن وكفاح الشعب، بيد أن تقهقر مبارك كان

بطيئًا، فقد سعى أولاً في إثارة جموع الشعب على طليعة الثورة، فصورهم بقلة منحرفة وموجه وغير واعية بمصالح الوكن وأمنه، فهم خوارج، واندس فيهم مأجورون وعملاء يبغون التخريب والإخلال بسلامة الوطن، فخاطب الرأي العام متجاهلاً الثوار: «الإخوة المواطنون، أتحدث إليكم في ظرف دقيق يفرض علينا جميعًا وقفة جادة وصادقة مع النفس، تتوخى سلامة القصد وصالح الوطن. . .»، وتحدث عن أحداث الشغب والفوضى وسقوط ضحايا وتخريب المنشآت، والهدف تشويه الثورة وتخويف الشعب من عواقبها، وفيها تعريض بالتهديد غير المباشر للشعب: «إن خيطًا رفيعًا يفصل بين الحرية والفوضى، وإنني إذ أنحاز كل الانحياز لحرية المواطنين في إبداء آرائهم، أتمسك بذات القدر بالحفاظ على أمن مصر واستقرارها وعدم الانجراف بها وبشعبها لمنزلقات خطيرة تهدد النظام العام والسلام الاجتماعي، ولا يعلم أحد مداها وتداعياتها على حاضر الوطن ومستقبله». واستحضر مبارك الشباب في سياق غير مستحسن: «إن شباب مصر هو أغلى ما لديها، وهي تتطلع إليهم كي يصنعوا مستقبلها، وتربأ بهم أن يندس بينهم من يسعى إلى نشر الفوضى، ونهب الممتلكات العامة والخاصة، وإشعال الحرائق وهدم ما بنيناه»، وهو سياق يدل على تهميش الشباب وعدم الوعي بهم والصورة غير الوضيئة، فهم سذج غفل سفل غر.

والصيغ الخبرية تضمنت الإنشاء في الاستعطاف، قال زين العابدين: «حزني وألمي كبيران؛ لأني مضيت أكثر من ٥٠ سنة من عمري في خدمة تونس في مختلف المواقع من الجيش الوطني إلى المسئوليات المختلفة و٢٣ سنة على رأس الدولة، كل يوم من حياتي كان وما زال لخدمة البلاد، وقدمت التضحيات ـ وما نحبش نعددها ـ ولم أقبل يومًا وما نقبلش باش [أبدًا] تسيل قطرة دم واحدة من دماء التونسيين»، وهذا الخطاب في جوهره خلاف ما يدعيه قائله، فقد بدأ بالمن والمغالطة، وما احتج به في منّ على الشعب ليس بحجة صحيحة؛ لأنه عمله تكليف وظيفي بأجر، وليس تطوعًا، وسنوات حكمه بمعيار ما يدعيه من ديمقراطية تتجاوز المعهود في النظام الديمقراطي، والمعلوم أنه سلب السلطة غلبة من سابقه، وليس عن انتخاب شعبي، والمعلوم أنه استبد واعتقل وتورط في الدم.

ولكن لغة الكبر لم تسقط من الخطاب لطول عهده بها: «تألمنا لسقوط ضحايا

وتضرر أشخاص وأنا نرفض أن يسقط المزيد بسبب تواصل العنف والنهب». ضمير الجمع الذي التهم الشعب واختزله في ذات السلطة أو المتكلم أو الصوت الجمعي الذي ينوب عن الشعب في الرأي والقرار، فالشعب اكتنف الحرام الذي أسقطه من معجمه السابق، وأصبح الشعب معيبًا وغارقًا في العيب، ومن وراء هذا قصد العودة إلى الوضع المألوف، وليس الحرام أو العيب، فالشعب تورط في الكبائر قهرًا طلبًا للحياة التي عزت أسبابها الكريمة عليهم، ففروا منها إلى الموت.

ووظفت لغة المداراة في خداع المتلقي: «أولادنا اليوم في الدار، وموش في المدرسة، وهذا حرام وعيب؛ لأن أصبحنا خائفين عليهم من عنف مجموعات سطو ونهب واعتداء على الأشخاص، وهذا إجرام موش احتجاج، وهذا حرام»، وهذا للاستعطاف والاستمالة والتخويف.

وقد تغيرت لغة التسلط، فالأمر تغير عن طلب الفعل لزومًا وقهرًا إلى الرجاء والتوسل بقيم المجتمع، قال زين العابدين: «وأسفي كبير، كبير جدًا، وعميق جدًا، فكفى عنفًا، كفى عنفًا». وقد كانوا لا يستمهلون المخالف ويترفعون عن مخاطبته اكتفاء بتغيبه عن الحياة.

رابعًا: الرجاء[1]:

ما يرجوه المتكلم صدقًا أو ظاهرًا، وفعل الرجاء ليس ظاهرة في خطاب السلطة؛

---

(١) يعبر عن الرجاء بلفظ «أرجو»، أو بـ«ليت» على المشهور فيما هو فوت ومحال وبـ«لو»، أو بـ«آمل» و«أتمنى» و«أرغب» و«أهوى» و«أغوى». . . . ، وقد يعبر عنه بالمعنى، أو المعنى النصي والسياقي، قال تعالى: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾، وقد وقعت الاستجابة: ﴿فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٤٤]، فقد ثبت أنه ﷺ كان يحب أن يكون البيت الحرام بمكة قبلته وقبلة أمته، والرجاء فيما كان ممكنًا، واختلف العلماء في معنى الرجاء والأمل، وقد استخدمتهما في معان بينها فروق، وأرى أن الرجاء فيما يطلب عن قريب، وأن الأمل فيما يعز ويطول انتظاره عن صبر وكدّ، والله أعلم، يقال: أرجو المشورة، ويقال: آمل الجنة، قال كعب بن زهير:

أَرْجُو وآمُلُ أنْ تَدْنو مَوَدَّتُها ... وما إخالُ لَدَيْنا مِنْكِ تَنْويلُ

ارجع إلى: شرح ابن هشام قصيدة بانت سعاد لكعب بن زهير، الدكتور محمود عكاشة، دار النشر للجامعات، ص٢١١.

لأنها ترى أنها تجاوزت الرجاء بقوة فعلها، وأن الرجاء فيما يُعجز المرء عنه، فهو لغة الضعفاء والمعوذين، فتحولت عنه إلى الأمر، ولم ترج إلا طول البقاء، بيد أنها لجأت إليه مُداراةً، نحو: «أرجو أن تُفض الاعتصامات وكافة أشكال التظاهر من أجل أمن الوطن ومصالحه»، وهذا تحول عن صيغ التهديد والوعيد والأمر في بعض الخطابات، وبعضها استمسك بما حكم به، قال القذافي: «أعطيت أوامر إلى الضباط الأحرار للقضاء على الجُرذان»، » وهدد إن لم يستسلموا «سأعلن الزحف المقدس»، ولم يستخدم مفردات الرجاء إلا بعد أن أمسك به الثوار! وقد يكنى عما يطمح إليه، قال زين العابدين: «إننا نريد بلوغ سنة ٢٠١٤ م في إطار وفاق مدني فعلي وجو من الحوار الوطني وبمشاركة الأطراف الوطنية في المسئوليات»، يكني عن بقَائه في السلطة، والزمن هنا يراد به التوسع لا تاريخ الزمن المضروب، وهذه المخادعة مألوفة في الخطاب، فقد أعلن عبد الناصر أول خطاب التنحي تنحيه عن رئاسة الجمهورية١٩٦٧م، وطلب من الجماهير أن تعينه على تحقيق هذا القرار، فهو في حاجه إلى مساعدتهم في مغادرته السلطة، ثم ناقض أول كلامه عندما أسند إلى نفسه مهمة معالجة أسباب الهزيمة وتحمل مسئوليتها ومحاكمة من كانوا سببًا فيها، ومعاودة قتال العدو واسترجاع ما ضيعه من الوطن، ولكنه لم يحاسب نفسه عن ضحايا الهزيمة واحتلال أرض الوطن وتدمير القوات المسلحة ومنشآتها ومنشآت الدولة الحيوية، وما ترتب على الهزيمة والاحتلال من تشريد المواطنين والخراب الاقتصادي والاجتماعي، وهي جرائم تستوجب الإعدام في دولة ديمقراطية حولتها السلطة من قوة اقتصادية نافذة إلى دولة مدينة ومحتلة، والمألوف في العالم الحر أن يختفي الزعماء عقب الهزيمة بيد أن زعماءنا يتعززون بالهزيمة، ويعزونها إلى المعارضة وأسباب خارجية، ويقنعون شعوبهم بأنهم المخلصون، وأن وجودهم ضرورة النصر، ويفرقون الشعب، ويحرضونه على قتال نفسه؛ ليظل منهزمًا من عدوه وأمام نفسه، فهل ترى أن الاحتلال نجح أن يفعل هذا بنا مثلما نجح هؤلاء في إفشاء التنازع والفتن بين نسيج الشعب والتهميش والتسطيح وتجريف المواطنين والوطن؟ ولعلك عرفت الآن لماذا يسكت الغرب عن هذه النماذج التي يرفضها في أوطانه بينما يدعمها في أوطاننا، فصار مدخل قصر السلطة من الغرب.

وقد يكون الرجاء مستحيلاً، نحو: «تمنيت لو حدث كذا» بعد فوات الحدث، نحو: تمنيت ألا يقتل أحد، ويا ليتني كنت معكم، وهو ليس معهم، وليت لا تنفع شيئًا مقضيًا! وقد يعبر عنه بالرجاء: «كنت أرجو أن لا يتدهور الأمن»، يريد أنه طلب هذا فأعجزه، و من ثم سيق في الماضي، قال مبارك: «إنني أهيب بشبابنا وبكل مصري ومصرية مراعاة صالح الوطن، وأن يتصدوا لحماية وطنهم ومكتسباتهم، وقال زين العابدين: «تونس لنا جميعًا، فلنحافظ عليها جميعًا ومستقبلها بين أيدينا فلنؤمنه جميعًا وكل واحد منا مسئول من موقعه على إعادة أمنها واستقرارها وترميم جراحها والدخول بها في مرحلة جديدة تؤهلها أكثر لمستقبل أفضل».

وقد يورِّي المتكلم عن رغبته بإسناد رغبته إلى قيمة عظمى أعلى منه في مغازلة المتلقي واستقطابه، قال مبارك: «إن شباب مصر هو أغلى ما لديها، وهي تتطلع إليهم كي يصنعوا مستقبلها، وتربأ بهم أن يندس بينهم من يسعى إلى نشر الفوضى، ونهب الممتلكات العامة والخاصة، وإشعال الحرائق وهدم ما بنيناه»، وقد وقعت أقواله موقعها من الحدث، ولا يعلم من دسَّهم غير الذي خبَّر بهم!، وقد أعيد اجترار هذا القول في سوريا، وأسندت السلطة الأحداث إلى الجماعات الإسلامية وتنظيم القاعدة، والمعلوم أنها قضت على المعارضة الإسلامية في الداخل، والناجون منها خارج سوريا.

خامسًا: فعل الوعد (١):

الوعد الإخبار عن فعل المرء أمرًا خيرًا للموعود في المستقبل، فالوعد إخبار عن إنشاء المخبر معروفًا في المستقبل، وهو خلاف الوعيد (وهو مشهور في الشر)،

(١) الوعد باللفظ وبالمعنى، وهو من الله تعالى صدق منجز، الوعد باللفظ الصريح نحو قوله تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُم فِي الْأَرْضِ﴾[النور: ٥٥] .والوعد بالمعنى نحو: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر: ١]، وهو صدق منجز أيضًا، وهو من البشر يحتمل الإنجاز، قال كعب بن زهير رضي الله عنه:

ولا تَمَسَّكُ بالعَهْدِ الذي زَعَمَتْ ... إلاَّ كَمَا يُمْسِكُ الماءَ الغَرابيلُ
فلا يَغُرَّنْكَ ما مَنَّتْ وما وَعَدَتْ ... إنَّ الأمانيَّ والأحْلامَ تَضْليلُ

قال الدكتور موسى تعليقًا على قصيدة كعب في كتابه «قراءة في الأدب القديم»: «وتأمل قوله: «ما مَنَّتْ =

والعهد كذلك غير أن العهد يختلف عن الوعد، فالأول الأصل في معناه: حفظ الشيء ومراعاته حالاً بعد حال، ثم استعمل في الموثق الذي يلزم مراعاته(١)، قال أبو هلال العسكري: «والفرق بين الوعد والعهد: أن العهد ما كان من الوعد مقرونًا بشرط، نحو: إن فعلت كذا فعلتُ كذا»(٢)، وقد يستخدم العهد بمعنى الوعد، والعكس في سياق العلاقات الخاصة، وأفعال الوعد والوعيد ليست إنشاءً بل خبرًا، ولعل الوهم أتاهم من قبل وقوعها استقبالاً، وأنهم خلطوا بين الأساليب الإنشائية والأفعال التي تدل على حدوث مستقبل، وبعض هذه المعاني تتحقق من الجملة الاسمية والفعلية في شكلهما الخبري، نحو: لك مكان في الحكومة القادمة، سيكون لك دور معنا، وسنمنحك منصبًا، هي بمنزلة الوعد: أعدك بكذا.

= وما وعدتْ»، وفيه رمز خفي، وأنها وعدت بعدما منَّت، وهذا ترتيب واقع، ومطابق؛ لأنها تُمني، ثم تعد، ولم يذكر ما منَّتْ به، ولا ما وعدت به، وإنما نُزِّل الفعلُ المتعدي منزلة اللازم؛ لأن المراد أن يكون منها تمنٍّ، وأن يكون منها موعدة مع صرف النظر عن المُتَمنَّى، والموعود به، فكل هذا من التمويه، والخداع، والمخاتلة، وعبث الشعر بالأنفس. «وهذا من قبل من ليس لهم عهد أكاذيب، قال كعب: «إن الأماني والأحلام تضليل»، قال الدكتور أبو موسى فيها: «جملة مستأنفة استئنافًا بيانيًا بعد الجملة الطلبية، وهذا من مألوف الكلام، وهومن باب شبه كمال الاتصال، ويفيد تأكيد الجملة الطلبية نهيًا كانت أو أمرًا؛ لأنه بيان لعلة الأمر أو النهي، وهو بهذا الاستئناف يجعل وعدها حلمًا من الأحلام، ثم يجعل أمانيها وأحلامها في ماهية الأضاليل، وهذا من الحكم المنتزعة من الكلام السابق، وهوضرب من بلاغة الكلام لا تجده إلا عند أهله، وكان زهير إمامًا في هذا، وقد أكثر منه أبو الطيب كما يقول حازم وأحسن بثَّه». كتاب قراءة في الأدب القديم.

(١) يقال: عهد إليه بالأمر يعهد عهدًا: أوصاه به وجعله في ذمته وضمانه، قال الله تعالى: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَا بَنِي آدَمَ أَن لاَّ تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ﴾[يس: ٦٠]، ارجع إلى: اللسان، عهد، صادر، ج١٠/ ٣٢٠.

(٢) التعريفات، للجرجاني، ص٨٤، العقود والشروط مترادفات، ويلزم الوفاء بهما، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ﴾ [المؤمنون: ٨]، وقوله تعالى: ﴿وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا ذَلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٢]، وقال ابن تيمية في القواعد النورانية: «فقد أمر سبحانه بالوفاء بالعقود، وقد دخل في ذلك ما عقده المرء على نفسه». القواعد النورانية، شيخ الإسلام ابن تيمية، تخريج نشأت المصري، ومراجعة مصطفى العدوي، الرياض، مكتبة الرشد، ط١/ ٢٠٠١م، ج٢/ ٤٥٢. وارجع إلى: الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري، ص٧٩.

سادسًا: التمني:

أن يمنّي غيره ويُؤمّل، والتمني والتأميل في خطاب السلطة يحتملان الحدوث، أو أن يكونا خداعًا وكذبًا أو أن يكونا تحفيزًا، والأصل في التمني طلب ما يستحيل الإتيان به، ويقوم في الخطاب على الوعد والتسويف، وقد يستخدم في كسب الوقت وترحيل الأزمات والقضايا والتغرير، وقد يعرض بتحقيق أماني الشعب: «إنني أعي هذه التطلعات المشروعة للشعب»، فالوعي لا يعني الاستجابة.

سابعًا: الشروع:

الدخول في مبتدأ الحدث، ومنه بعض الأفعال الدالة على الهم والبدء، وبعض المعاني التي تشير إلى الدخول في الحدث، وقد لجأت إليه السلطة في سياق الضغط الجماهيري، كالتصريح بالبدء في الإصلاحات والاستجابة لمطالب الجماهير بإقالة الحكومة وحل مجلس الشعب، بيد أنها تأخرت، فجاءت بعد ارتفاع سقف المطالب.

ثامنًا: التعهد:

العهد بمعنى اليمين والحلف والقسم والميثاق، وما عاهد عليه المعاهد غيره[1]، وله معان أخرى منها: الوفاء، ورعاية الذمة، والوصية[2]، والعهد في عقده يكون لما يستقبل من الزمان، وليس فيما مضى، ويستخدم العقد في توثيق الإنجاز وتأكيده، ويعرف بالفعل العَقْدي[3] الذي يقوم على العقد باللفظ، ويترتب عليه

---

(١) العقود والشروط مترادفات، ويلزم الوفاء بهما، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ﴾ [المؤمنون: ٨]، وقوله تعالى: ﴿وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا ذَلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٢]، وقال ابن تيمية: «فقد أمر سبحانه بالوفاء بالعقود، وقد دخل في ذلك ما عقده المرء على نفسه». القواعد النورانية، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تخريج نشأت المصري، ومراجعة مصطفى العدوي، الرياض، مكتبة الرشد، ط١/ ٢٠٠١م، ج٢/ ٤٥٢. وارجع إلى: الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري، ص٧٩، والتعريفات للجرجاني، ص٨٤.

(٢) الصحاح، مادة: عهد، لسان العرب، مادة: عهد.

(٣) العقود الإنشائية تقوم على قرائن الحال لتعيين الحدث، نحو: بعتك، وزوجتك، وأجرتك؛ يقع؛ لأنه بين المتعاقدين في اللحظة التي وقع فيها الاتفاق، فيكون مجيء الفعل ماضيًا في العقود من باب التأكيد =

حكم إنجازي عقب قبول المخاطب العقد، وهو باعتبار الشرع والقانون فعل مفعول أو منجَز، وما يترتب على القبول يسمى الأثر أي: ثبوت الشيء في الواقع، كثبوت البيع والزواج، والعقد في السلطة مصوغ بقسم أو بلفظ العهد أو بمعناه، فيقول: أقسم بالله العظيم أن أعمل بالدستور، وأن أرعى مصالح الوطن والمواطنين. . . .

ويعبر عن العهد باللفظ الصريح أو بمعناه، قال زين العابدين: «وسأعمل على صون دستور البلاد واحترامه، ونحب نكرر هنا وخلافًا لما ادعاه البعض، أني تعهدت يوم السابع من نوفمبر بأن لا رئاسة مدى الحياة، لا رئاسة مدى الحياة»، وقد نقض قوله فقال: «ولذلك فإني أجدد الشكر لكل من ناشدني للترشح لسنة ٢٠١٤ م، ولكني أرفض المساس بشرط السن للترشح لرئاسة الجمهورية»، فتعريضه برغبة أنصاره في ترشيحه، وتدخله الصريح في تغيير شروط الترشح دليل الالتفاف والتراجع وفق لغة المداراة وسياسة التسكين.

وهي الفقرة التي أعاد مبارك صياغتها في قوله: «لم أنتوِ الترشح لفترة رئاسية قادمة. . .»، وليس عقد النية بشرط في العمل السياسي، بل يعد تغريراً بالمخاطب، فالنية متجددة في النفس ومحل تغيير، والعدول عنها للمصلحة العليا مستحب استجابة لمطالب الجماهير ممثلين في النواب والعوام المحشورة له، قال زين العابدين: «لا رئاسة مدى الحياة»، بيد أنه أضرب عنه برغبة الجمهور في أن يعيد ترشحه، وسوف يوافق من أجل مصلحة البلاد العليا، ولكن قول مبارك لا يقبل الإضراب في شخصه، بل في شخص آخر امتداد له؛ لأن وضعه الصحي لا يؤهله للاستمرار، والفعل المتكرر المعهود خروج الجماهير للمطالبة بعودة المخلص، والجماهير هنا الطبقة المهمشة

= على حتمية العقد، وإن كانت حتمية العقد حتمية قانونية لا تكوينية [ارجع إلى: المغني ابن قدامة، جـ٣/٥٦٦، والأشباه والنظائر للسيوطي، ص١١]، وهذا يعني أن صيغ ألفاظ العقود الواردة بتلك الصيغة ليست مفرغة من الزمن خلاف ما ذهب إليه بعض الباحثين. ارجع إلى: الزمن واللغة، مالك يوسف، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٦م، ص١٢٤ .

المحرومة التي أجاعتها السلطة وضيقت عليها؛ وتلوح لها برغيف الخبز، فتتبعها بمقتضى الحكمة السياسية «أجع كلبك يتبعك»، ولكن قد يلوح لها آخر بحلم، فتعف الخبز.

وحشر الجماهير تقليد فرعوني قديم، فقد حشروهم لتأييد فرعون ونصرته على موسى -عليه السلام- يوم الزينة، وأن الفرعون يتسلط تجبرًا بفعل البطانة التي تفسده وتعجل بنهايته، وهو ميراث فرعوني قديم أيضًا، فقد حرضت البطانة الفاسدة فرعون على قتل موسى -عليه السلام- وقومه حفاظًا على مكتسباتهم، وليس على فرعون نفسه الذي سيخلفه فرعون آخر على نهجه، وتتميز مصر بين دول العالم بتاريخ سياسي جامع كل أنماط السياسات والممارسات، وتعد الشخصية المصرية لغزًا في التفسير، فهي توحي للمشاهد خالي الذهن شخصية مطيعة تنقاد لمن يوجهها، بيد أن وراء هذا الانقياد تمردًا عنيفًا عندما يفقد الثقة.

والعجيب أن لغة الخطاب السياسي تغيرت، وظهرت أساليب جديدة وألفاظ منمقة تشعر بالود و التراحم والألفة والمساواة، واستخدم معجم الأسرة: الإخوة والأخوات والأبناء وشباب بلادي، وقد نزل خطاب التعالي إلى درجة الود، وطرحت مفردات المعجم الديني المهجور، ومفردات الأخلاق والفضيلة والوفاء والحب والأيمان التي توحي بأنه غير ثقة عندهم، قال مبارك: «عاهدت الله وعاهدتكم. . .»، «وسوف أمضي لما عاهدت الله عليه، وأفي بالقسم الذي أقسمته على نفسي، عاهدت الله وعاهدتكم. . . .»، وهي مفردات كانت مهجورة في الخطاب والعمل السياسي، فقد كان الخطاب يترفع عن الاعتراف بدور المخاطبين وحضورهم في المشهد، ومن ثم هجر كل ما فيه دلالة عن حقهم في السلطة، والغرض من زرع هذه الألفاظ هنا، وحشرها في المشهد الاستمالة والتهدئة والتأكيد على الصدق، بيد أن رصيد التعالي والتجاهل نسف كل خطط امتصاص الغضب وتسكين الجماهير لاحتوائهم بالقوة التي فقدت توازنها أمام نفرة الجماهير الغفيرة، ويعاد تنظيمها وتسليحها وحشدها، وقد تعجل السياسة غير الرشيدة بالنهاية، فقد انسحب الأمن فجأة لخلخلة الأمن الاجتماعي، فزاد

الناس فزعًا في بيوتهم، فنزلوا الشارع يحتمون بالجماهير المتظاهرين، وزادهم كثافة مضامين الخطابات التي أحدثت رد فعل سلبي ضد السلطة والتي أوحت بأن السلطة تترنح، وتؤول للسقوط بيد أن قيادة القوة الحقيقية في الدولة كانت تقيمها؛ لتستفيد من الوقت في المساومات والتحالفات والمصالح توطئة لتنفيذ خطتها في التخلص من مشروع التوريث؛ لتحتفظ بالسلطة التي تعدها حقًا أبديًا، فلطالما أوحت للشعب بأنه مخير بين الفوضى وحكمها الضارب في التاريخ، وأنها صمام الأمان له؛ لأنه لم يبلغ النضج الذي يؤهله لحكم نفسه.

وقد يعبر عن العهد بالمعنى المؤكد عليه، قال مبارك: «لقد أعلنت بعبارات لا تحتمل الجدل أو التأويل عدم ترشحي للانتخابات الرئاسية المقبلة مكتفيًا بما قدمته من عطاء للوطن لأكثر من ٦٠ عامًا في سنوات الحرب والسلام، . . أعلنت تمسكي بذلك، وأعلنت تمسكًا مماثلاً وبذات القدر بالمضي في النهوض بمسئوليتي في حماية الدستور ومصالح الشعب حتى يتم تسليم السلطة والمسئولية لمن يختاره الناخبون في شهر سبتمبر المقبل في انتخابات حرة ونزيهة توفر لها ضمانات الحرية والنزاهة، . . ذلك هو القسم الذي أقسمته أمام الله والوطن، وسوف أحافظ عليه حتى نبلغ بمصر وشعبها بر الأمان»، والقرينة الوصفية «حرة ونزيهة» في الانتخابات المقبلة اعتراف ضمني أن السوابق شابها التزوير، ولغة التأكيد تنبئ عن عدم الثقة والتخوين من المخاطَبين، فلجأ رجل السلطة إلى التأكيد؛ ليصدقوه غير أن هذه الخطابات لم تحقق نجاحًا؛ لأن مصدرها لم يصبح ذا ثقة لكثرة تجافيه عن الواقع وعما يعايشه الناس ويرونه، والطريف أنه زاد سنوات الخدمة عن سالفه الفار الذي شهد مآله، وبلغه هروبه السري، فقد بلغت خدمته ستين، وقد غالط بها، فقد ساقها في سياق التضحية، وهي تكليف وظيفي بأجر، وذكر أنه متمسك بمسئوليته حتى إنجاز أشياء ذكرها، بيد أن الشعب فطن إلى خداعه بأنها فترة استجماع القوة والانقضاض، فلم يستجب.

لقد تغيرت لغة العهد هنا عما هومألوف عن السلطة التي لا تقيد نفسها بشيء، فهي فوق القيود والعهود، ولا ترى حقًا لمن دونها في فرض العهود عليها مخالفة أول خطاب استهلت به الحكم تعهدت فيه بالعمل بالدستور ورعاية مصالح الوطن وسلامة أراضيه.

وللعقد صور أخرى منها: الاتفاقية والمعاهدة والميثاق والبيان الرسمي والمرسوم الرسمي والتصريح والإعلان، ولا يكون عقدًا إلا ممن يخول له عقده في العرف الدولي، ومنه: البيان الذي ألقاه نائب رئيس الجمهورية يعلن فيه عن استقالة الرئيس: «قرر الرئيس محمد حسني مبارك تخليه عن منصب رئيس الجمهورية، وكلف المجلس العسكري بإدارة شئون البلاد، والله الموفق والمستعان»، وهو بيان فض العقد الذي أبرمه بالقسم رسميًا، والفعل «تخلى» صيغة الفض في تفويض جهة أخرى، ومنها: أتنازل لكذا. . .، وفعل التكليف: أكلف، أفوض. . . في كامل مسئولياتي. . .، وأنيب. . . . في إدارة البلاد، وقد تنقل المسئولية تلقائيًا بمحض الدستور بشغور المنصب لمن عينه الدستور لمهمة الإدارة (رئيس المحكمة الدستورية العليا، أو رئيس البرلمان ممثل الشعب، أو رئيس الحكومة).

تاسعًا: المقاربة (المشارفة):

الذي يدل على مقاربة الحدوث والمشارفة عليه، بيد أنه لم يقع، ويعبر عنه ببعض الألفاظ الدالة على المقاربة، نحو: اقترب، أوشك، ناهز، دنا، أو بالمعنى الدال عليه(١)، ومنه: «توشك البلاد أن تقع في حرب أهلية، والاضطراب يجر البلاد إلى الحرب الأهلية»، ومنه: «اقترب موعد الانتخابات»، ومنه قول م: «إنني أهيب بشبابنا وبكل مصري ومصرية مراعاة صالح الوطن»، أي: التعجيل والإسراع بعمل ما يحقق هذا، و«إن خيطًا رفيعًا يفصل بين الحرية والفوضى»، معناه اقتراب المتظاهرين من الدخول في الفوضى.

(١) قد يأتي فعل المشارفة في الماضي، ويفهم منه المشارفة في السياق العام، ومنه قوله تعالى: ﴿**وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ وَلَا تَتَّخِذُوا آيَاتِ اللَّهِ هُزُوًا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ يَعِظُكُم بِهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ**﴾ [البقرة: ٢٣١] المراد: إذا عزمت الطلاق، وصار وشك الوقوع، أو اقترب، ومر عليهن الأجل أي: العدة، وإذا بلغت المرأة عدتها ملكت نفسها وأصبحت في حل من عقد الزواج، ولن يستطيع زوجها أن يعيدها إليه إلا بعقد جديد ومهر جديد، ومعنى (بلغن) هنا ليس أن يقع الفعل، بل اقترب وقوع الفعل، فله أن يسترجعها قبل تمام العدة، وقد نهى الله تعالى عن =

عاشراً: العزيمة:

ما يعزم المرء فعله من فعل النية، ويقع في النفس من أفعال العزيمة، ومنه الفعل المنبعث عن نية وعزم، أي: إرادة الفعل في النفس والرغبة والقصد[1]، وهو مرحلة تسبق العمل الأدائي، فالفاعل يريد الشيء في نفسه، ثم يشرع في أدائه، ويعبر عنه لفظًا بـ: نوى و أراد واعتقد وآمن و رأى وقصد وصدق وحسب وظن مما يقع في النفس دون الأعيان، ونوايا الباطن قبل مثولها عقيدة وعزيمة وخاطر وفكر وتصور، وتمثل في معاني الألفاظ والأحداث.

والفعل الإرادي في خطاب السلطة ظني لا يحظى بالتصديق، نحو: قول مبارك: «لم أنتوِ الترشح لفترة رئاسية قادمة»، ونوايا السلطة ظنية، وقررت كذا أي: في النفس، ويراد به اتخاذ القرار العملي عندما: «قرر الرئيس محمد حسني مبارك التخلي عن منصب رئيس الجمهورية، وقرر هنا من القرار بمعنى المرسوم، وليس ما يقر في النفس، و«إن اقتناعي ثابت لا يتزعزع بمواصلة الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، من أجل مجتمع مصري حر وديمقراطي، يحتضن قيمَ العصر وينفتح على العالم».

= إمساك بغرض الضرر، والفعل الماضي يدل على العزم على المفارقة أو التطليق. [البحر المحيط، ٢/ ١٨٥، و٢١٥ وما بعدها]، ومنه قراءة سورة يس على من شارف على الموت، وليس على من مات، عن مَعْقِل بن يَسَار قال: قال النبيّ ﷺ: «اقْرَءُوا يس عَلَى مَوْتَاكُمْ»، [رواه أبوداود وابن ماجة وأحمد] أي: على الَّذي يشارف على الموت، وهو في النزع الأخير اقرءوا عليه يس، ويُحمل أيضًا على المعنى الظاهر؛ فتقرأ على من مات. ارجع إلى: تفسير القرطبي، جـ١٥/ ٣.

(١) أردت كذا قصدته واستهدفته، قال تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [سورة النحل: ٩٨] أي: إذا أردت أن تقرأ؛ فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم، يُعبَّر الفعل في السياق النصي عن اقترابه، أو عن إرادته، ومنه قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦] أي: إذا أردتم أن تصلُّوا فاغسلوا أيديكم، ولا يعقل أن يأتي فعل الوضوء بعد القيام للصلاة، وهذا المعنى قطعي، فالأحكام الشرعية في الأصول قواعد قطعية الدلالة.

حادي عشر: التوقع:

ما يظن حدوثه، ويحتمل مستقبلاً، نحو: أتوقع، يحتمل، أحسب، أظن، وقد يعبر عنه بالمعنى نحو: توقع الفوضى والتخريب في قول مبارك: «إن البلاد مقبلة على مرحلة صعبة تقتضي الوقوف صفًا واحدًا»، توقع مدعم بالتأكيد، وقد يحمل التوقع تهديدًا بحدوث الفوضى وأعمال التخريب والسطو، وقد صرح به في قوله: «إن شباب مصر هو أغلى ما لديها، وهي تتطلع إليهم كي يصنعوا مستقبلها، وتربأ بهم أن يندس بينهم من يسعى إلى نشر الفوضى، ونهب الممتلكات العامة والخاصة، وإشعال الحرائق وهدم ما بنيناه»، والتوقع في خطاب السلطة غير وارد، بل هو إخبار عما يقع بعلمها.

ثاني عشر: الشرط وجوابه:

فعل الشرط المستقبل، وجوابه مستقبل أيضًا، ويأتي فعل الشرط في صيغة الماضي دالاً على المستقبل، ويكون جوابه كذلك، نحو: إن تركتم التظاهر استجبت لمطالبكم أو سأستجيب لمطالبكم، وتحقيق الشرط معقود بالجواب، والشروط تفرض في السياسة على الضعفاء.

ومنه الفعل الذي يتحقق بشروط وضوابط، ومنه فعل جواب الشرط، وهو فعل مستقبلي مقيد بشرط، ويتميز عن الاستقبال به، نحو: من ينتخبه الشعب نرضَ به، ومن اختاره الشعب، فهو الرئيس، وإن لم أحقق نسبة النجاح سأتخلى عن السلطة، ومن تحققت فيه الشروط يرشح نفسه.

وقد يتحقق الشرط بالمعنى قال مبارك: «إن برنامجنا لمحاصرة البطالة وإتاحة المزيد من خدمات التعليم والصحة والإسكان وغيرها للشباب والمواطنين، تظل رهنًا بالحفاظ على مصر مستقرة وآمنة، وطنًا لشعب متحضر وعريق لا يضع مكتسباته وآماله للمستقبل في مهب الريح»، قيد تحقيق المطالب بوقف التظاهر، والمعنى: إن تفضوا التظاهر أجب مطالبكم، وفعل أثر جواب الشرط مستقبلي، ومن ثم يحتمل الصدق أو الكذب، فهو قيد فعل الشرط.

أنواع الحدوث في الفعل

الحدوث والحدث بمعنًى، والأول مشهور في الفعل والآخر في الاسم، وهو ما يحدث في النفس والعين (الحس)، والفعل اللغوي مخصوص بالدلالة على الأحداث المعقودة بواحد من الأزمنة: الماضي والحال والمستقبل، وبنية الفعل لصرفية تدل على الزمن بلفظها، وتدل الجملة عليه ببنية الفعل والظرف والسياق والمقام، وهنالك فرق بين دلالة بنية الفعل الصرفية، ودلالة الفعل الإسنادية، فالأولى قيد البنية لا تتغير، والأخرى تتغير بتغير السياق والمقام، وتقسم الأفعال المسندة باعتبار دلالتها على المعاني إلى: القولية والإنجازية الأدائية، وسوف أعالج دلالة الفعل على الحدث مستوفيًا ما تركته نظرية الأفعال ومصححًا بعض ما جانبت فيه الصواب، وذلك بتوضيح المفاهيم ثم تعيين دلالة الأفعال في العربية، فهنالك فرق بين الفعل المنجز في التلفظ والفعل المنجَز في الشهود أو العيان، وهو فعل الأداء، ولم تفرق نظرية أفعال الكلام بين دلالة الفعل المعجمية والإسنادية.

وترتبط دلالة الفعل على الحدث بمعناه المعجمي، ومعاني الأفعال معنوية أو مجردة أو باطنية، ومعان كلامية (تدل على عملية الكلام)، ومعانٍ حسية، وتعبر عنها كلها الأفعال الكلامية الملفوظة.

الأول ـ الحدوث في النفس:

الحدث المجرد الدال على حدوث في الشعور أو في النفس أو الباطن أو في الوجدان أو في العقل (التصور)، وهو المعنى الباطني وأثره في النفس، وقد يكون له أثر أو رد فعل خارجها، وتعبر عنه الأفعال الملفوظة التي تصف معنًى غير حسي أو شعورًا نحو: تمنى، أحب، رضي، قبل، ويترتب على المعنى النفسي قبول نفسي أو استجابة أو انسجام، كأن يثير الخطيب مشاعر الجمهور بقوله، فيترتب على قوله وسلوكه أثر في نفوسهم، وينعكس على سلوكهم استجابة أو رفضًا، وقد تستخدم الأفعال النفسية في

التعبئة والتحريض، وهذه الأفعال يترتب عليها آثار نفسية وسلوكية غير أن بعضها لا يخضع لإرادة المخاطب غالبًا؛ لأنها من قسم ما لا يملكه المتكم.

ويستخدم الخطاب السلطي هذا النوع بمعان أخرى غير تلك التي تتأثر بالمشاعر والميول، ومنها الاستمالة والاستعطاف كقول مً: «إنني أعي هذه التطلعات المشروعة للشعب، وأعلم جيدًا قدر همومه ومعاناته»، و: «أعلم علم اليقين أنه قادر على تجاوز الأزمة. . . . ، وإنني أعي هذه التطلعات المشروعة للشعب، وأعلم جيدًا قدر همومه ومعاناته، لم أنفصل عنها يومًا وأعمل من أجلها كل يوم»، الفعلان: أعي وأعلم خارج التقييم، وقوله: «أعلم علم اليقين» و«أعلم جيدًا» غير منطقيين، فهو لا يحيط عقلاً وواقعًا بما حدث ولا يستطيع التحقق من المستقبل تنبؤًا بالأحداث وبعواقبها، بل ما يقوله نتاج معرفة سابقه وأحداث مسببة، والعلم المسبق بالكوارث والنتائج السلبية حجة عليه، وليست له، فنتيجة التقصير والعجز، وعواقبهما الإقالة، فالشعب على الحق، واستخدام التعميم في قوله: «لم أنفصل عنها يومًا وأعمل من أجلها كل يوم»، بتعميم النفي وبتجريد «يومًا» للظرفية المطلقة واستخدام «كل يوم»، وهذا غير منطقي، والواقع يشهد بكذب المتكلم، فالثورة ليست النتيجة لهذه المقدمة، والأصل أن يعبر الإنسان عما في وسعه واستطاعته: اجتهدت وسع الطاقة، وما استطعت، ولم آل جهدًا، بيد أن السلطة اعتادت التسطيح والتهميش والتعميم والإطلاق، فهي سلطة لا تعرف الاستثناء: كل شيء تحت السيطرة، النتيجة نسبتها مائة بالمائة، زوبعة في فنجان، أعلم كل. . . . ، أعرف كل. . . . ، أعي كل. . . .

وقوله: «لم أنتوِ الترشح لفترة رئاسية قادمه»، فعل النية نفسي، والحكم على فعل الباطن خارج التقييم، فأفعال النفس متغيرة وغير محدودة وغير معينة، وهي في الواقع السياسي ضرب من الخداع، فموضوع السياسة الواقع السياسي، ومثلها الفعل «وعد» الذي يعد في الخطاب السياسي مثار الشك، وهو يستوجب تأكيدًا، وهو في الخطاب الإسلامي مظنة الصدق من الثقات، وهو فعل غير منجز في الخطاب النسائي الوجداني، فالخُلف فيهن سجية.

ثانيًا - الحدوث في التلفظ:

الذي يجسده الكلام الملفوظ، فالكلام والتخاطب والتلفظ والتفوه والتعبير أحداث كلامية، وما يعبر عنها بالاستجابة أو الرفض لفظًا: القبول والموافقة والإيجاب والرفض والاعتراض والمخالفة والاحتجاج، وهي نوع من الحدث الحسي أيضًا، ويعبر عنها الفعل الملفوظ الذي يدل على نوع من القول: تكلم، قال، تحدث، خاطب، حاور، ناقش، ناظر، جادل، بحث، اعترض، خاصم، احتج، وبعض الباحثين يسميها «الأفعال الكلامية»، وكل الأفعال الملفوظة كلامية، والتعبير الدقيق المعاني الدالة على التلفظ والتكلم والحديث نحو: قال، حدث، أخبر، أنبأ، روى، علق على، فسر، شرح، بين، خاصم، جادل، ناقش، وعد، وهذا النوع يدرك سمعًا مشافهة أو نقلاً وكتابة، ولكل فعل منها سياق وحدث.

والفعل القولي بمعنى التلفظ نوعان: الفعل المسند في أسلوب خبري يخبر عن حدث في أحد الأزمنة الثلاثة، والآخر الفعل المسند في الأسلوب الإنشائي الذي يدل على معنى الطلب أو يراد به معنى غير الطلب.

أولهما ـ الفعل في الأسلوب الخبري: المسند إلى فاعل، نحو: قال فلان، قرر، أعلن، رأى (من الرأي)، وأخبر، . . . وغيرها من الأفعال التي تعبر عن القول، وما دل عليه من إشارة أو رمز، وهذا النوع يحتمل أثرًا واقعيًا، فقول: القائل: أعلن الرئيس عن تخليه عن منصب رئيس الجمهورية، له أثر واقعي أن المنصب شاغر.

ويعبر عن الكلام باللفظ المخصوص بالسياق، نحو قول م: «لقد أعلنت بعبارات لا تحتمل الجدل أو التأويل عدم ترشحي للانتخابات الرئاسية المقبلة، . . . أعلنت تمسكي بذلك، وأعلنت تمسكًا مماثلاً . . . . ، ذلك هو القسم الذي أقسمته أمام الله والوطن، وسوف أحافظ عليه حتى نبلغ بمصر وشعبها بر الأمان. لقد طرحتُ رؤية محددة للخروج من الأزمة الراهنة، ولتحقيق ما دعا إليه الشباب والمواطنون». ففعل الإعلان فيما كان مضمرًا وغير معلوم، وأفعال القسم معلومة، وأفعال الاقتراح: أقترح، أرى، أنصح . . . .

والفعل القولي في العربية يختلف عن الفعل القولي في نظرية الأفعال الذي يعني عملية التلفظ بالكلام، بينما الفعل المنجز الأثر الواقعي لفعل الكلام، وهذا الاختلاف من فروق لتعبير في اللغات، وبعض الباحثين خلطوا بينهما، فالفعل القولي لا يعني الإنجاز، بل يعبر طلب الإنجاز في الخطاب، نحو: كلفت فلانًا بتشكيل الوزارة، فالتكليف قول، وتشكيل الوزارة فعل إنجازي، ومنه الفعل الطلبي: أمرت بعمل كذا، فالأمر قول، وهو أمر يطلب إنجازًا مستقبلاً، وكذلك الفعل في السؤال الطلبي: ماذا فعلت؟ لأنه يطلب جوابًا يتضمن فعلاً.

والآخر - الفعل القولي الدال على الطلب: الذي يتضمن طلبًا، وقد جعلت نظرية أفعال الكلام الفعل الإنشائي الطلبي نوعًا رئيسًا مستقلاً عن الفعل القولي، وخصته بالفعل المنجز، ولم تتناول الأفعال ذات المعاني الحسية، وجعلت معنى الطلب في الفعل اللغوي، وهو في العربية متحقق من الجملة الإنشائية لا الفعل وحده، فالأسلوب الإنشائي مستفاد من الجملة لا الفعل مفرداً، وهو نوع من القول في العربية، والأفعال الحسية تخبر عن منجزات وتصفها، بيذ أن الأسلوب الإنشائي يتضمن منجزات متوقعه أو محتملة ومؤجلة، وأشهر أفعال الطلب «فعل الأمر»، وهو فعل قولي كقولنا: قم، امش، ولا يشترط فيه الإنجاز(١)، وهو جملة؛ لأنه مسند إلى فاعل، ويعد فعل الأمر الأَصل في معنى الطلب، والحدوث فيه بمقتضى علاقة الآمر بالمأمور ودرجته الوجوب اللازم أو الاحتمال.

ويستفاد الطلب من بعض الأساليب كالاستفهام، وهو أسلوب إنشائي طلبي يرد للدلالة على طلب المتكلم معرفة معلومة لم يكن عالمًا بها زمن طلبها من المخاطَب العالم، والاستفهام فعل قولي، وجوابه قول، ويدل النداء على الإقبال والدعوة، وهو قول، وقد يتحقق عنه إنجاز، ودلالة أسلوب النداء على الطلب إلزامية؛ لأنه يتضمن طلب الاقبال، فلهذا جعل النداء

(١) ارجع إلى تفسير قوله تعالى ﴿يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾، وقد ورد «كن» في البقرة، الآية ١١٧، والآية ٧٤ من آل عمران، و٧٣ من الأنعام و٣٥ من مريم، و٦٨ من غافر، ارجع إلى: تفسير الطبري، جـ٢ / ٢٠٢، والتبيان في إعراب القرآن، للعكبري، ص ١٠٩.

من أقسام الطلب، وله معان أخرى سياقية، منها: الدعاء، والتنبيه. . . ، والتمني فعل نفسي وهو في التلفظ فعل قولي، ومحتمل لا يحكم فيه بصدق أو كذب. وقد اكتفت نظرية الأفعال بدلالة الفعل دون الجملة والأساليب غير الخبرية، ولم تهتم بالسياق والمقام، ومعنى الخطاب قيدهما.

وهنالك فرق بين أمر الله تعالى للفعل والأمر في خطاب البشر، فقول الله تعالى لا يتطلب قوة إنجازية، بل ينجز بالأمر «كن»، فيصير فعلاً بالأمر كن كذا قال تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَّقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠] إذًا: الأمر بكن فيكون الخلق، فالخلق من مفاعيل الله، وهو كائن بالأمر لا بالفعل الحسي الذي يتطلب طاقة وجهد، قال تعالى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: ٥٩]، وكان هنا التامة بمعنى حدث، (وإذا قضى) أراد (أمرًا) أي: إيجاده (فإنما يقول له كن فيكون) أي: فهو يكون، وفي قراءة بالنصب جوابًا للأمر، فإذا قضى فلا راد له، ويشهد لذلك قوله: ﴿وَكَانَ أَمْرًا مَّقْضِيًّا﴾ [مريم: ٢١] ﴿وَقُضِيَ الأَمْرُ﴾ [البقرة: ٢١٠] أي: فصل تنبيهًا أنه صار بحيث لا يمكن تلافيه. وقوله: ﴿إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا﴾ [آل عمران: ٤٧]، يبين بذلك تعالى كمال قدرته وعظيم سلطانه وأنه إذا قدر أمرًا وأراد كونه، فإنما يقول له «كن» أي: مرة واحدة فيكون، أي: فيوجد على ما أراد - عز وجل- كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَن يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَّقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ وقال تعالى: ﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلاَّ وَاحِدَةٌ كَلَمْحٍ بِالْبَصَرِ﴾.

وقد قسم الباحثون المتأثرون بنظرية «الأفعال الكلامية» الفعل الكلامي على هذا النحو[1]: فعل القول، والفعل المتضمن في القول، والفعل الناتج عن القول (الأثر) تأثر بتقسيم نظرية أفعال الكلام[2]:

(١) ارجع إلى: نظرية أفعال الكلام العامة، جون أوستين، ترجمة عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، ص١٢٣، وتطور علم اللغة منذ ١٩٧٠م، جرهارد هلبش، ترجمة سعيد بحيري، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ص٢٨

(٢) ارجع إلى: المقاربة التداولية، فرانسواز أرمينكو، ترجمة سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، المغرب، ص٥.

أ- فعل القول أو الفعل اللغوي (Acts Speech) : إطلاق الألفاظ في جمل مفيدة ذات بناء نحوي سليم وذات دلالة.

ب- الفعل المتضمن في القول : (Acte illocutoire) الفعل الإنجازي الحقيقي؛ إذ «إنه عمل ينجز بقول ما».

ج- الفعل الناتج عن القول (Acte Perlocutoire) الأثر الواقعي.

وأثر القول مبحث في التراث الإسلامي العربي ادعت نظرية أفعال الكلام ابتكارها، ولكن علماء المسلمين كانوا أكثر دقة، فليس لكل قول عندهم أثر فعلي، فهذا الأثر حيز المتلقي وقيد علاقته بالقائل، فالقائل لغير زوجه: أنت طالق لا يترتب على قوله أثر، فالأثر حق القائل أو من يقع به أو جنسه أو عمره، فقول: الرجل المتزوج زوجي فلانة طالق، وقع بقوله الطلاق، وقول الرجل لآخر: زوجتك ابنتي فلانة، يقع الزواج إن قبِل المخاطب، ولا يقع إن قال لم أقبل، وإن سكت لا يترتب على سكوته شيء، لأنه منوط بالإعلان عن الإجابة: نعم، قد أجبت أو قبلت، إن كان صحيحًا، أو بالإشارة أو الكتابة أو بأي وسيلة تفيد الإيجاب إن عجز عن التلفظ، خلاف البنت التي تصمت حياء، فالصمت الدال على الرضا يترتب عليه الزواج، ولو دل على الإعراض لا يترتب عليه أثر، وقول الصبي غير البالغ: بعتك كذا، لا يترتب عليه أثر، وكذلك قول من ليس في حوزته، فقد اشترط العلماء الأهلية: كأن يكون القائل أهلاً للفعل القولي، فقول القائل: بعتك بيت فلان، لا يقع؛ لأنه ليس المالك.

وقد رأى «أوستين» أنه مع القيام بفعل القول وما يصحبه من فعل متضمن في القول «القوة»، قد يكون الفاعل (وهو هنا الشخص المتكلم) قائمًا بفعل ثالث هو التسبب في نشوء آثار في المشاعر والفكر، ومن أمثلة تلك الآثار: الإقناع، التضليل، الإرشاد، التثبيط. وقد حصر «أوستين» الأفعال الكلامية فيما سماه «وظائف قيم الإنجاز»، وجعلها في خمس فصائل كبرى، وهي:

أ- الأفعال اللغوية الدالة على الحكم (Verdicts) : حكم على، قضى بـ.

ب ـ الأفعال اللغوية الدالة على الممارسة (Executives) : نصح، حذر.

ج- الأفعال اللغوية الدالة على الوعد (Promises) : وعد، كفل، التزم.

د- الأفعال اللغوية الدالة على التعزيز أو الذم : شكر، هنأ، لعن، ووظيفة هذه الأفعال ضبط سيرة وسلوك المتكلمين الاجتماعي.

هـ- الأفعال اللغوية الدالة على العرض(Expositive) : افترض، اعترف، رد[1].

وأرى أن هذه الأفعال حقول دلالية لمعنى عام يجمعها، وقد أحصى النحويون بعض معاني الأفعال فيما يعرف بأفعال القلوب وأفعال التصيير والتحويل واليقين والظن، وعينوا الأفعال التي لها قوة التعدي إلى مفعولين، وهذا النوع يعبر عن أفعال حسية[2].

---

(١) ارجع إلى: أفعال الكلام، (كيف ننجز الأشياء)، أوستين، ص٢٨.

(٢) المتعدي إلى مفعولين، نحو: أعطى، سأل، منح، منع، كسا، ألبس، علّم، ونلاحظ أن هذه الأفعال تعبر عن معان حسية وأنها تنصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، وأفعال القلوب؛ وذلك لأن غالبها يتعلق بالقلب، وتسمى أيضًا أفعال ظن واخواتها تسعة أفعال، وهي: ظن، وجد، رأى، حسب، جعل، زعم، خال، اتخذ، علم. أو نلاحظ أنها أفعال قلبية أو تدل على معنى مجرد، وأن مفعوليها في الأصل مبتدأ وخبرًا، فالتغيير فيها معنوي وليس حسيًا.
وهذه الأفعال تنقسم من حيث المعنى ثلاثة أقسام: القسم الأول: ما يفيد (الرجحان) ترجيح وقوع الخبر، وهي: ظن وحسب وخال وزعم، وهذه الأفعال لا يجزم فيها ولا يقطع بوقوع الخبر، وإنما ترجحه، وزاد بعضهم الفعل عد. وأفعال اليقين: علم، رأى، ألفى، وجد، درى، تعلّمْ (اعلم).
القسم الثاني: ما يفيد اليقين أي: تيقن وقوع الخبر، وهي: رأى وعلم ووجد. ورأى هنا بمعنى حسب أو علم (بمعنى العلم أي: رؤية علمية)، ويتعدى الى مفعولين نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا ۝٦ وَنَرَاهُ قَرِيبًا﴾ [المعارج: ٧]، يرونه: أي: يحسبونه بعيدًا، و(نراه قريبًا): أي نعلمه لأن الله عالم بالأشياء من غير شك.
القسم الثالث: ما يفيد التصيير والانتقال والتحويل، وهي: اتخذ وجعل.
الفعل العاشر: سمع، ويفيد النسبة في السمع، ومثاله: سمعت بكرًا يقرأ القرآن.
وأفعال التحويل: أفعال تدل على التغيير من حالة إلى أخرى، وهي: صيَّر، جعل، اتَّخذ، ردَّ، ترك، جعل، وهب بمعنى صيَّر، وهي تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر. وما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل: أرى، أعلم، أنبأ، نبّأ، أخبر، خبَّر، حدّث.

ثالثًا ـ الحدوث في الأعيان:

الحدث الدال على الأعيان أو المدركات الحسية المعاينة بالرؤية أو باللمس أو بالشم أو بالسمع، وتعبر عنه الأفعال الملفوظة التي تدل على حدث حسي منجز خارج النفس، وله أثر بالأداء، ومصطلح «الأفعال الواقعية أو الإنجازية» غير دال عليها، لأنه يدل على الأفعال التي تدل على حدث واقعي منجز وله أثر، ويعرف بـ «الفعل الأدائي» الذي له أثر في المقام الخارجي، وقد سماه أصحاب نظرية أفعال الكلام «أفعال الكلام»، وهذا النوع يقع أولاً في النفس إرادة أو عزمًا، ثم يتجسد في التلفظ الذي يدل عليه في الحس، ثم يترتب عليه أثر في الواقع الخارجي، وهو ما يعرف بـ «الفعل الأدائي الواقعي أو غير اللغوي»، ويقوم هذا الفعل على طاقة بذلت أو يقوم على أسباب أنجزته، وتصف اللغة هذه المنجَزات نحو: أُطلق الرصاص الحي، وسقط شهداء، واحترق المبنى، واستقالت الحكومة، وحُل مجلس الشعب، والفعل المنجز لا يعبر عنه بالاستقبال؛ لأنه لم يقع حقيقة، ويستثنى من هذا خطاب رب العالمين الذي أخبر عن الفعل المنجز مستقبلاً، كأحداث الكون ويوم القيامة وأعمال الحساب ودخول الناس الجنة والنار مستقبلاً، وقد وصفت منجزة؛ لثبوت تحققها يقينًا، وهذا الوصف في خطاب البشر كذب.

والحكم عليه بمقتضى الزمن والمواقعة الخارجية، نحو: تخلى . . . . عن منصب رئيس الجمهورية، فر الرئيس . . . إلى جهة غير معلومة خارج البلاد ليلة أمس، الزمن الماضي ومصادقة الحدث الخارجي صدق، بينما قول القائل: أتخلى، أتنحى، حدث غير مكتمل؛ لأنه متصل بزمن المستقبل، فزمن الحال موصول بالمستقبل الذي يمثل بعضه، ويصبح منجزاً فعليًا بعد إفادته الانقطاع في الزمن الماضي والمصادقة الخارجية، وهذا لا يعنى إفادة الماضي الحدوث في كل سياق ومقام، فقول الخاطب: زوجني ابنتك، ومجاوبة الأب أو الولي: زوجتك، لا يقع دون رضاء المرأة والمهر والشهود وقول الخاطب لولي المرأة: قبلت، ومثله قول البائع: بعتك كذا، وهو شارع في العقد، لا يتم العقد دون تمام شروطه، فالأثر عقب القول تمام أسبابه، وليس بزمن

الفعل المنقضي: زوجتك دون قبول المخاطب تصريحًا، والبيع مسبوق بشروط منها أن يكون في حيازة البائع، وأن يكون معينًا ومعلومًا، وكذلك القرار لا يصح دون المنوط به شرعًا وعرفًا، ولكن السياسة تشذ عن هذه الضوابط، فالمستولي على السلطة يستوي مع المنتخب، وله صلاحية ممارسة السلطة والقرار بمقتضى العرف السياسي، وبعض الباحثين يزعمون له صلاحيات شرعية، ويسمونه حاكمًا شرعيًا، وقد تسلط على الحكم غلبة، وليس بفعل شرعي، فهذا المتسلط ينزه الشرع عنه، وطاعته ليست مسلطة على سلطته، بل مسلطة لحفظ مصالح الدين وسلطان المسلمين الحافظ لمصالحهم ووطنهم، فان انتفت لا شرعية له.

وقد خلط أتباع نظرية أفعال الكلام بين الفعل اللغوي وأثره، فأثر الفعل نوعان: أحدهما في النفس، ويسمى التأثر أو الاستجابة النفسية، والآخر الأثر الخارجي الذي يقع خارج النفس، ويسمى رد الفعل الخارجي، والأثر النفسي يعد مرحلة أولى فيه، فما يترتب على الطلب من استجابة يقع في النفس أولاً، ثم تستجيب الجوارح نحو الاستجابة للأمر: اجلس وقم، وما يفهم من طلب في بعض الجمل الخبرية نحو: أنا جائع، أي: أعطني طعامًا. وهذه يدخل في أثر القول، ولا يعد من اللغة، ففعل المخاطب الأدائي خارج البحث اللغوي، بينما التلفظ نفسه موضوع البحث.

والأفعال الحسية نوعان: أحدهما يصف الحدث الواقعي المنجز في الماضي والحال والاستقبال، نحو: قتل، حبس، أمسك، وهي التي تأتي في جملة خبرية: نحو: تنحى الرئيس، وكلف المجلس العسكري. . ، والآخر الأفعال التي تدل على طلب إحداث الحدث مستقبلاً، وهي التي تأتي في الأمر والاستفهام والنداء والتمني، وتعرف بالإنشائية. والفعل في الزمن المستقبل يدخل في الخبر، ولكنه متوقع الحدوث، بينما الماضي منجز، والحال قائم في الحدث، وبعض الباحثين يدخل «وعد، تمنى»، في الأفعال الأدائية وفق نظرية الأفعال الكلامية لما يترتب عليها من أثر مستقبلي، وعلماء العربية يسمون الفعل المستقبلي كالأمر الفعل الإنشائي، ولا يحتمل الصدق والكذب، ومثله أفعال التمني والوعد، وكذلك الفعل الخبري: سيتنحى، متوقع، وليس أداء؛ لأنه

ليس منجزاً. وقد اختزلت نظرية أعال الكلام الإنجاز أو الأداء «act» في الفعل الطلبي وما دل على الطلب أو تضمن إشارة إليه، والحقيقة أن إنجاز الطلب مسوف ومتوقع، فهو قيد نية الفاعل واستطاعته وسلطة الطالب وعلاقته به وتحقق أسباب فعل الطلب.

وأرى أن بحث نظرية أفعال الكلام أثر الكلام أو ما يترتب على الأداء القولي أو الكفاءة القولية من آثار نفسية أو واقعية خارج بحث اللغة، فموضوعها اللغة، فالأحداث المنجزة أو الأدائية التي تعبر عنها اللغة خارج اللغة، تبحث في علومها الخاصة بها، وتبحث اللغة الألفاظ التي تصفها والأفعال التي تعبر عنها نحو الفرق بين تنحَّى وفرَّ وعزل، تصف أحداثًا خارجية مختلفة، فالأول يدل عن أن الفاعل اتبع إجراء قرار التنحي الرسمي، والثاني يدل على سلوك غير قانوني مخالف للإجراء الأول في ترك السلطة، ولكن ترتب عليه أثر الأول، والثالث دل على أن الفاعل في الحدث الأول صار المفعول، وأن الحدث وقع به، وترتب عليه الأثر نفسه «ترك السلطة».

والأصل في دلالتي الاسم والفعل المعنى الحسي، ولكنها تجردت في بعض الألفاظ، فدلت على معان باطنية متطورة عنها، وهو تطور في المعنى وتوسع، وحدث التطور فيما دل على حس أيضًا، نحو: تنحى جانبًا: مال ناحية، أو عن الطريق، ثم تطور للدلالة على ترك السلطة، ولفظ «التنحي» أصيل لفظًا في الخطاب السياسي العربي، فقد استخدمه عبد الناصر: «لقد اتخذت قراراً أريدكم جميعًا أن تساعدوني عليه: لقد قررت أن أتنحى تمامًا ونهائيًا عن أي منصب رسمي وأي دور سياسي»، لقد أعيد صياغة قرار تنحي عبد الناصر في تنحي مبارك، فالألفاظ الرئيسة واحدة والمضمون واحد، ولا أدري هل قرار التنحي مدون بلفظه في الدستور أو في عرف التنحي، أم أن كاتب القرار الثاني اقتبس الأول بلفظه، فالتناص قريب جداً، أم أن الخطاب السياسي عقيم لا يستطيع أن يبتكر جديداً في الواقع أو في الخطاب؟ وأرى أن هذا القالب الثابت يجسد جمود العقل السياسي العاجز عن التجديد والإنجاز، واللغة مرآة قائلها، فـ«أولئك الذين يكررون أنماطًا سالفة لا يستطيعون تجاوزها ليسوا أهلاً

للحديث عن حاضرهم أو مسئوليته، فهم امتداد الماضي المنقطع لا الحاضر الموصول بالمستقبل»، وقد هلل الجمهور الثائر لقرار التخلي، ولم ينتبه في خضم فرحه لدلالة «تخليه» وما بعده «كلف» وما يترتب عليه من أثر سياسي: «قرر الرئيس محمد حسني مبارك تخليه عن منصب رئيس الجمهورية، وكلّف المجلس العسكري بإدارة شئون البلاد، والله الموفق والمستعان»، فالمعمول به دستوريًا: أن يتولى المنصب عند خلوه رئيس البرلمان أو رئيس المحكمة الدستورية، والتحول عن الفاعل الدستوري هنا مخطط وله آثار واقعية، يبحثها التاريخ.

والجمل الخبرية الاسمية أو الفعلية في زمن الماضي التي تصف المنجز الأدائي قطعية الثبوت في دلالتها، مثل: عيَّن الرئيس فلانًا نائبًا له، أو بالجملة الاسمية: فلان نائب رئيس الجمهورية.

والفعل الأدائي يختلف عن أفعال الكلام عند أوستين، فالفعل الأول الحدث الواقعي في العالم، بينما الأفعال الكلامية تشمل كل وحدات التواصل اللغوي القولية والإنجازية التي تعبر عن الأفعال المُنجزَة (Performative locutions)، والفعل القولي تتركز فيه كل أنماط الأفعال القولية، وهذا النوع ليس منقطعًا عن الإنجاز، بل المرحلة التي تسبقه، فالأفعال الطلبية التي يعبر عنها بلفظها الصريح أو بالمعنى تنشد الأغراض الإنجازية، ففعل الأمر في زمن القول في العربية يتطلب حدوث الفعل على وجه الإلزام أو الندب أو الجواز، وهو بصيغة الأمر «افعل»، ومنه: قول ز: «فكفى عنفًا كفى عنفًا»، بمعنى: كفوا عن العنف، وكذلك الأمر القولي أو المعنوي: أمرته بكذا، أو أصدرت تعليماتي بمنع إطلاق النار، قال زين العابدين: «وعطيت التعليمات كذلك لوزير الداخلية. . .، وكلفت الحكومة بـ. . . .»، ومنه: فرض وأوجب، وقد يتحقق الأمر بلام الأمر: «تونس لنا جميعًا، فلنحافظ عليها جميعًا، ومستقبلها بين أيدينا فلنؤمنه جميعًا، وكل واحد منا مسئول من موقعه على إعادة أمنها واستقرارها وترميم جراحها والدخول بها في مرحلة جديدة تؤهلها أكثر لمستقبل أفضل»، وهو أمر يراد به النصح

والاستغاثة، وكذلك النهي لفظًا ومعنًى: لا تفعل، أو نهى أو حرم أو منع، وهذا النوع وغيره من أنواع الجمل التي لا تحتمل الصدق أو الكذب تعرف بالجمل الإنشائية.

وقد فرق «أوستين» في الأفعال الكلامية بين القول والفعل في نظريته «أفعال الكلام»، ثم تراجع عن الفصل بينهما، وعدهما شيئًا واحدًا، فرأى في كتابه «عندما يكون القول هو الفعل أن كل قول فعل، وذلك أنه أقام تفريقه على الحقل الدلالي لمجموعة الأفعال التي تدل على القول المنطوق، والأفعال التي تدل على الأفعال التي تدل على أحداث واقعية، ورأى أن هذين النوعين لا يمثلان كل أفعال اللغة وكل السياقات التي تتغير فيها المعاني، فهي تفرقة جزئية، وليست عامة، ومن ثم الأساس الذي قامت عليه هذا النظرية فيه نظر يفسد العمل بها، وأنها لا تصلح للعمل في كل اللغات، وقد تراجع عنها منظرها أوستين في كتابه المذكور آنفًا، بيد أن بعض الباحثين العرب تستغرقهم الأفكار التي يجهلون كنهها ولا يعرفون سواها، فولعهم بالنظرية دليل جهلهم المطبق بالعربية، فأهل العربية قالوا: إن القول تعبير عن غاية، والغاية نفسية أو عينية، وقد اختصت بعض الأفعال بالتعبير عن المعاني النفسية، واختصت الأخرى بالتعبير عن المعاني الحسية، فكلا النوعين معنًى، وأن المعاني النفسية تجردت عن معان حسية، ومن ثم نجد بعض الأفعال تحتفظ بالأصل الحسي إلى جوار المعنى المجرد، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا ﴿٦﴾ وَنَرَاهُ قَرِيبًا ﴿٧﴾﴾ [المعارج: ٦،٧] أي: يحسبونه ويظنونه بعيدًا، فرأى: حسب أو ظن، ويقابلهما: رأى رؤية ورأي العين معاينة بحاسة البصر، والله تعالى عيَّنه يقينًا، فشاكل باللفظ الواحد في معنيين مختلفين، وأرى أن الحقل الدلالي لا يمثل كل الأفعال، وأن الأفعال المذكورة منتقاة، وقد استبعدت النظرية أفعالاً أخرى لا تعطي دلالة المذكورة، والانتقاء لا يصلح في التنظير، وهل هذا النوع لا يجري على الجملة الاسمية التي تعبر عن المعنوي والحسي تعبيرًا ثابتًا، والجملتان الاسمية والفعلية تفيدان إخبارًا عن حدث، فخلط أوستين بين ارتباط دلالة الفعل بالحدث المزمَّن: استقال، تنحى، سيتخلَّى، ودلالة الجملة بنوعيها على الحدث، فقولنا: «خُلع الرئيس فلان» أفاد في المعنى «الرئيس فلان مخلوع».

وهذه النظرية قيد اللغات التي تصنف على أن الجملة فيها فعلية (فاعل+ فعل+ مفعول)، بيد أن العربية تدل على الحدث بنوعين أساسين من الجمل: الاسمي والفعلي، غير أن الحدث في الجملة الاسمية فيه معنى الثبوت، فهو غير مزمَّن، والحدث في الفعلية مزمن، فقولنا: الرئيس ميت، وصف إخباري عن حدث قائم في الحال، وقولنا: مات الرئيس أو يموت أو سيموت، أحداث مزمنة، فالأول إخبار عن حدث منقطع، والثاني للحال، والثالث للاستقبال، فالدلالة على الحدث في الإخبار الاسمي مستفادة من الخبر الذي يشترط فيه الاشتقاق، أو التأويل بمشتق، والمشتق يعمل عمل الفعل لفظًا ومعنًى.

وأرى أن هذه النظرية ليست إلا صدى الفكر المادي الذي لا يعترف إلا بالمنجز العيني المتحقق من المطالب، ومن ثم أُختزلت اللغة في الأفعال التي تعبر عن الحس دون التعبير عن الجوانب الأخرى التي تتعلق بالمشاعر والفكر، وقد أفردت لها بحثًا مستقلاً عالجت فيه جوانب الاستفادة ووجوه النقد.

أنواع الفاعلين(١) في أفعال الخطاب السياسي:

يستبد الفاعل السياسي بالفعل السيادي وحده، وإن توارى خلف فاعلين في نحو: قرر الشعب أو الوطن، وتتناوب أدوار الفاعلين في الممارسة التي تخضع لخطة زمنية معدة، فرجال السلطة يتناوبون على تحقيق المشروع الزمني بوسائل مآلها تحقيقه(٢)، والفاعلون الأساسيون في الخطاب الاجتماعي الجمهور. وهنالك خيارات مطروحة في الخطاب للفاعل، منها الظهور الصريح، ومنها التخفي وراء مسميات أخرى والإضمار، أو الإخفاء عمداً بتغييبه، أو باستبعاده، أو التراجع خلف تسميات كنائية أو رمزية(٣).

يتحول خطاب السلطة عن الفاعل الحقيقي؛ لأغراض يفسرها السياق والمقام وغرض السلطة، وأنماط حضوره في الخطاب على هذا النحو:

---

(١) لقد تناولت دلالة الفعل مفصلة في كتبي: تحليل الخطاب العربي، وعلم اللسان، والتحليل اللغوي.

(٢) تحليل الخطاب، فاركلوف، ص٢٠٧ .

(٣) تحليل الخطاب، ص٢٧٤ .

أ- الفاعل الحقيقي الذي باشر عمل الفعل أو إنجازه أداءً، وهذا فيما يباشره هو نفسه ويعالجه، نحو: استقبل الرئيس ضيفه، وهو فاعل عامل في أفعاله الشخصية التي يباشرها، ومثله: تنحى، تخلى عن منصبه، وقع المعاهدة، أصدرت القرار. ويغلب على الأفعال المسندة إلى السلطة أنها من الحقل الكلامي: قال، تحدث، خاطب، تكلم، حاور، ناظر، ناقش، وأنها مصبوغة بصبغة الأمر و القرار: قرر، أمر، وجه، فرض، وقد تتضمن معنى الطلب نحو: طلب، أوصى، نصح، أرشد.

ب- الفاعل الـمُكلِّف: الذي لا يباشر العمل أو يعالجه بيده، بل يأمر به، ويسمى الفاعل السببي[1]، فهو لا ينجز الأعمال، بل يأمر بإنجازها بالسلطة المخوَّلة إليه، فتقع على الوجه الموصوف عرفًا، نحو: بنيت كذا، المعنى الواقعي: كلف غيره بالبناء، فهو بعمل غيره، فهو فاعل بقوة غيره، فالسلطة تنسب الفعل الإنجازي إليها بمحض تسلطها وبما خول لها من أمر تتسلط به على الفاعلين العاملين، وقد ينسب الفعل إلى المالك نحو: بنيتُ بيتي، وقد يتوسع في القول: أعمرت الصحراء وعمرتها، وأصلحت الأرض واستصلحتها، وبنيت مصر، وبنيت مساكن الشباب، والمراد من كل هذا بعضه أو اليسير منه، والفاعل الحقيقي فيما أُنجز الشعبُ.

وقد يتوسع في القرار: أصدرت قراراً بحل جميع مشكلات الشباب والاستجابة لكل المطالب الشعبية، وهذا قرار لا يقوم على واقع منجز، فما لم يفعل في سني الحكم يستحيل إنجازه بقرار، فالفعل (كن) الموجه من رب العالمين المنفرد بالتكوين طوعًا (فيكون)، ومن يدعى هذا لنفسه كاذب، فالأقوال البشرية لا تتحقق في الأعيان بغير أسبابها التي لا تخرج عن الاستطاعة والزمن، والقرار البشري نافذ في المستقبل على التراخي في الإنجاز، وقد لا يكون مستقبلاً.

ج- **الفاعل الملابس لـلفاعل الحقيقي:** الفاعل المجازي الذي يسند إليه الفعل بقرينة تدل على أنه ليس الفاعل الحقيقي، ويحدد نوعه في ضوء علاقته بالمعنى الحقيقي، نحو:

(١) الفعل السببي الذي يكون بسبب من فاعله، نحو: بنى الأمير المدينة، أي: بأمر منه.

احتفل الوطن بعيده القومي، المراد من فيه، وهو أبناؤه، وطرحت فرحًا بنجاح الثورة، وبعض البلاغيين يدخل الفاعل السببي السابق في الفاعل المجازي باعتباره إيهامًا بأنه الفاعل وبالعدول عن فاعله، وهذا النوع أحسن أثرًا في النفس، ولكنه قليل في الخطاب السياسي؛ لضحالة السياسيين ومعدي خطابهم في فن الأسلوب.

والخطاب السياسي الغربي أكثر إتقانًا ومهارة في الإسناد واختيار الأفعال والأسماء من الخطاب السياسي العربي المعاصر، فالفاعل المهيمن ينكر نفسه، ويتوارى خلف أسماء تشعر المتلقي بالوداعة والبراءة والصدق في اتخاذه قرار الاعتداء والقتل، فالضحية تصبح الفاعل الذي دفع المجرم إلى قتلها جريًا على عبارة: «أ نحن قتلناه؟ بل قتله من جاء به»، فالضحايا قتلوا؛ لأنهم قاوموا الغزو، واستخدم الغازي السلاح دفاعًا عن النفس.

وللعدول عن الفاعل فوائد بلاغية على مستوى اللفظ والرتبة، فله فوائده في التواصل مع المتلقي، كدفع السأمة والملال من جراء استمرار الخطاب على وتيرة واحدة وأسلوب واحد؛ لأن الكلام الجاري على ضمير واحد يورث الملل ولا يستساغ، وللعدول مقاصد سياسية منها الإيهام بالتواضع وإنكار الذات والخداع والتضليل والتشويه والإنكار.

ويدخل العدول عن الفاعل الحقيقي عند الغربيين في «التحويل الاسمي»[1]، **ويقع التحويل في خطاب السلطة بطريقتين:**

أولاهما: تغييب الفاعل الحقيقي أو الأساسي (الاستبعاد) وإحلال غيره ملابسًا له (الاستبدال)، والهدف إزاحة إسناد الفعل عنه وتبرئة ساحته، أو تغييبه عن المشهد؛ فتتآكل شخصيته[2] (The Corrosion of Character)، وهذا أسلوب السلطة في

---

(١) ارجع إلى: تحليل الخطاب، فاركلوف، ٤٢، وقد جاء فيه: التحويل الاسمي: «أن القائمين بالسيرورات (الذين يؤثرون في الآخرين و الموجودات) غائبون في النصوص»، ص٤٢، وهذا بإخفاء الفعل، نحو: تقوم الشركات المتعددة الجنسيات بالتعاون مع الحكومة، بتغيير العالم بطرق مختلفة، أو البناء للمجهول، نحو: يمكن أن تُصنع الأسلحة المحرمة في بلدان أخرى، أو تشحن منها.

(٢) هذا تعبير ريتشارد سينيت، ارجع إلى: تحليل الخطاب، فاركلوف، ص٢٧٦.

القضاء على معارضيها السياسيين، والإسناد إلى الملابس للفاعل حيًا أو جمادًا، كالإسناد إلى غير العاقل، ويسمى التحويل إلى الفاعل غير العاقل عند الغربيين التحويل الاستعاري[(١)]، نحو: «انفجرت المتفجرات في مخيم اللاجئين»، الفاعل هنا متحول عن المفعول في المعنى، فالأصل: وضع الجنود المتفجرات في مخيم اللاجئين، وقد يكون الفاعل متحولاً عن الوسيلة نحو: «ألقت الطائرات حمولتها على أهداف مدنية خطأ، وقذفتها مدفعية قوات التحالف الدولي»، والأصل: أصاب طياروالغزاة مدنيين، وقصفتهم جنود مدفعيتهم، فقد حلت الوسيلة محل الفاعل الجاني المتخفي.

وقد يقع الإسناد إلى الاسم المتحول عن الفعل (التحويل الاسمي عند الغربيين)[(٢)]، نحو الإسناد إلى المصدر: «وقع هجوم مفاجئ على بعض الأهداف»، الفاعل: الهجوم، محول عن «هَجَمَ»، والأصل: هجم الغزاة فجأة على بعض الأهداف، ونحو: «يجتاح التغيير العالم اليوم»، تحويل اسمي بتغييب الفاعلين الحقيقيين (أو إخفائهم) في خطاب السلطة.

وقد يأتي التحويل للإغراء المرتبط بمشاريع سياسية ومصالح وطنية وخاصة[(٣)]، نحو: «يجب أن تمضي مصالحنا قدمًا منكرين الذات، وهو ما يجب أن نتحلى به، ويجب على الدول الأخرى أن تبقى بعيدة، وألا تسعى لوقفنا»[(٤)]، الفاعل:

---

(١) تحليل الخطاب ٢٤٩.

(٢) ارجع إلى تحليل الخطاب، ص ٤٢، وقد ذكر تشومسكي أن الخطاب الغربي له خطط معلنة وخطط خفية، وحلل الخطاب السياسي في ضوء كل خطة غير منفردة عن الأخرى، فالمعلن خدم المخفي، ويعرف هذا بالتحول الاسمي؛ لأنه وقع في الاسم دون الفعل، ويمثل التحول الاسمي في التراكيب الإضافية التي يضاف فيها الفاعل غير الحقيقي إلى الحدث، وهوفي الحقيقة مفعول الحدث، نحو: إسناد الفشل إلى المفعول دون الفاعل تعمية على من أفشل، نحو: فشل المفاوضات، انتكاسة الجهود الرامية للسلام، والفاعلون الحقيقيون من أفشلوا المفاوضات وبددوا جهود السلام. [من كتابات نعوم تشومسكي، ص٨٩].

(٣) تحليل الخطاب، ص ١٣٥، المصالح الخاصة الاحتفاظ بالسلطة والنفوذ، والعامة كحفظ الأمن العام ومصالح الوطن وتأمين المرافق الحيوية ومصادر الاقتصاد الداخلية والخارجية، وهي البواعث التي انطلق منها الخطاب الأمريكي في حرب الإرهاب.

(٤) في تفسير مذهب بوش ومقالات أخر، من كتابات نعوم تشومسكي بعد ١١ سبتمبر، ص ١٠٠.

المصالح التي تحرك القيادة السياسية، وفيه تلويح بالتهديد للمعارضين دون تعيين الأسماء، وهو أشمل وأبلغ.

والطريقة الأخرى: البناء للمجهول، للتعمية عن الفاعل وإخفائه، نحو: «تُركُوا يغادرون قراهم»، ولم يشر إلى من أخرجهم قسراً[1]، ونحو: «قُتل بعضُ المدنيينَ من جراء قصف المنشآت الحيوية»، و«عُثر عليهم مقيدين»، الأصل: قتل الغزاة مدنيين أعازل، أخفى الفاعل الحقيقي الجاني، أو التحويل بالوصف المبني لغير فاعله، ونحو: هؤلاء مُهجَّرون ومرحلون. والتعمية نحو: «المقصود من وراء هذا خط الدفاع الأول أمام مصادرنا النفطية»، ونحو: «أقيمت محاكمات سريعة للمتورطين في الإرهاب، ونُفذ فيهم حكم الإعدام في إحدى القواعد العسكرية تطميناً لأسر الضحايا»؛ والغرض التعمية عن الحكام والتحقيقات والعقوبة التي يمنعها القانون الأمريكي. وقد فسر نورمان وظيفة الإسناد إلى الجمادات فيما يفعله البشر: «إن التحويل الاسمي يساهم في انتشار عام لإخفاء الدور البشري ومسئوليته. . .، فإن انتشار النوع المذكور من الحديث. . . في نمط معين من النصوص، هو السبب الذي يدفعنا إلى التساؤل عن إسهام التحويل الاسمي في إخفاء الفاعلين ومسئوليتهم، و. . . أن نتحدث عن عملية إرباك وتشويش، ونجد هذا في نصوص شديدة التأثير صادرة عن منظمات عالمية، . . .، ويمكننا قياس تأثير مثل هذه النصوص. . . وتنوع قرائها وكثرتهم. . .، علينا أيضًا أن ننظر في تفسير قراء هذه النصوص لها، وكيفية دخولها مراحل صناعة المعنى، . . . يمكن اعتبار الأشكال اللسانية مصدر نتائج معينة، لكن بعد النظر في المعنى والسياق[2]، ويمكن تحسين قدراتنا على رؤية الأشياء في النصوص من تفعيل المنظور الاجتماعي وما يكشف عنه التحليل.

التحول عن الفاعل الحقيقي في الخطاب السياسي:

التحول عن الفاعل: العدول عنه إلى فاعل آخر يتوارى خلفه الفاعل الحقيقي

(١) تحليل الخطاب، ص ٢٧٣.

(٢) تحليل الخطاب، ص ٤٣، ٤٤ وقد نقل هذا عن كتاب اللغة والتحكم لفولر.

فيما يدينه وراء بنية مضللة للمتلقي في الخطاب، نحو: الإسناد لمن وقع به الفعل، نحو: «أُصيب بعض المدنيين في مسرح العمليات»، هذا الإسناد يوهم بأن الضحايا هم الفاعلون، وليس من وراء الفعل فاعل آخر، فقد تحول الحكم على الفاعل إلى الحكم على الضحايا، فالتحويل للتعتيم على القاتل؛ ولتتحمل الضحية المسئولية، ومثله: «قُتل ركاب حافلة كانت تمر على مقربة من أحد المعسكرات الأمريكية»، القرينة اللفظية تعريض بأن الضحايا هم المسئولون عن هذا الحدث، وليس من قتلوهم.

وقد يضلل قائل الخطاب المتلقي عن أخطائه تخفيفًا من وقعها وأثرها السلبي، فيلجأ إلى الحدث غير المنطقي الذي لا يتسق عقلاً مع واقعه، وهو «التحويل المضلل»[(١)]، نحو: «ستقضي قواتنا على كل حركات التمرد»، التمرد يكون على سلطة شرعية لا الاحتلال، فخرج باللفظ عن وضعه، وتزييف الدلالة هنا ممنهج وعن قصد، فقد أطلق الخطاب على غزو العراق «تحرير العراق»: «ستقوم قواتنا بواجبها في تحرير العراق وإقامة الديمقراطية»، وقول بوش: «سنقوم بحرب استباقية ضد عمليات محتملة»، والأصل أن تكون الحرب إجهاضية أو إحباط عمليات معدة، وقال: «ستقوم الولايات المتحدة باستخدام القوة ضد العراق سواء يحكمه صدام أو لا يحكمه؛ لحماية أمنها القومي، وستقوم واشنطن بتأسيس واجهة عربية وغطاء دولي لهذه الحرب، ويتعين على الرأي العام المتخاذل أن يؤيد الحرب»[(٢)]، الفاعل الإدارة المخططة التي عزت الفعل إلى الدولة للقيام بحدث غير مبرر، وقد يكون الإسناد غير منطقي، نحو:

(١) قد تمارس الضحية التحويل المضلل في حق نفسها، فالخطاب العربي يسمي الاحتلال «الاستعمار» مخالفًا وضعه الدلالي وواقعه، ويسمى «المدن الإسرائيلية» غير الشرعية على الأرض الفلسطينية «المستوطنات»، ويسمي إحلال الغزاة اليهود محل الفلسطينيين المهجرين «الاستيطان»، وليست الأرض وطنهم، ويسمي «الغزاة الدخلاء» على أرضه «المستوطنين»، وتحول عن تسميته الغازي «الصهاينة» إلى «الإسرائيليين» و«الدولة الإسرائيلية» و«الدولة العبرية»، وهو تحول ممنهج انساق إليه الخطاب عمالة أو استقطابًا أو جهلاً.

(٢) من كتابات تشومسكي، ص ١٣٤.

أصابت نيران صديقة بعض مواقع التحالف الدولي، الاعتداء لا يأتي من صديق، والتحالف ليس دوليًا، بل الدول التي تآمرت على الغزو.

وجاء في خطاب رئيس وزراء إسرائيل عن مذبحة جيشه في جنوب لبنان: «يقوم جيش الدفاع بمهمته في حفظ الأمن في جنوب لبنان موطن الإرهاب»، فـ «جيش الدفاع» تحول إلى غاز خارج أرضه؛ لارتكاب مذبحة في جنوب لبنان، فليس دفاعًا، بل غزو واعتداء، وهيَ تسميات مقصودة.

وقد يقوم التحويل على افتعال الفاعل الـمُصيَّر بمقتضى المصلحة الوطنية واقتضاء الأمر و الواجب الإلزامي، وهو إيهام شائع في الخطاب السياسي الموجه، فقد أمر الرئيس السابق ماكينلي جيوشه بـ «حمل العبء من أجل الحضارة والإنسانية والحرية»، ثم قال: «لقد ذهبنا إلى الحرب، ليس لأننا نريد ذلك، بل لأن الإنسانية طلبت ذلك»، وهي التوطئة التي استهل بها جورج بوش الابن قرار إعلان الحرب على العراق، ولتبرير سياسته الحربية: «الولايات المتحدة والدول الأخرى لم تفعل شيئًا؛ لتستحق هذا التهديد، لكننا سنبذل قصارى جهدنا لهزيمته بدلاً من الانجرار إلى المأساة، سنسلك الطريق نحو بر الأمان. وقبل أن تحل الفظاعة وقبل أن يفوت الأوان للتحرك ستتم إزالة هذا الخطر»، و«تحدد مصالحنا نوع العدو ومكانه، ويدفعنا أمننا القومي إلى تلك الحرب؛ لتأمين مصادرنا الطبيعية (النفط) ولمنع تقدم الإرهاب نحو مصالحنا وسلامة مواطنينا»، و«قادتنا مصالحنا الاقتصادية طبيعيًا إلى علاقات مع عناصر عربية، تقتضي الإبقاء عليها»(١)، لقد أتى التحويل اقتضاء أو التزامًا بمقتضى الواجب الوطني والإنساني والمنفعة العامة، فالحرب هنا فرض حتمي، وأخفى الفاعل الحقيقي تعمية وتضليلاً عن حقيقة قصده، ويسوق علة الحدث للإقناع، قال بوش: «قامت الحرب على الإرهاب من أجل العالم الحر»، وقال بلير: «هناك قوة تدفعنا في كل اتجاه، قد يستسلم بعض القادة عندما تواجههم تظاهرات الشارع، لقد جعلنا النور يقودنا في سياستنا من أجل مصالحنا»، والعدول عن الفاعل الحقيقي هنا خطة خداع، ويصرح

(١) من كتابات نعوم تشومسكي، ص٦٤، وتحليل الخطاب، ص ٢٢١.

بالفاعل في مقام التشويه، نحو: «يسعى الإرهابيون العرب لقتل الأمريكيين في كل مكان»، و«يشكل العراق خطراً على وجودنا ذاته وعلى جيرانه»[1].

وقد يكون السكوت عن الفاعل الحقيقي تهميشًا له وتغييبًا عن المشهد السياسي وطمس أثره؛ كأن يأتي الفعل مسنداً إلى المفعول دون فاعله[2]، نحو: «علت أصوات المتخاذلين والمتواطئين تندد بالحرب»، و«صدرت بيانات تشجب الغزو، وترفض التدخل في شئون الدول»، «وتمكنت مساعدات الإنسانية من الوصول إلى المحاصرين والأماكن المنكوبة».

وقد يقوم المتكلم بتحويل الخاص إلى عام أو العكس: التعميم بتغليب الشاذ والنادر على الكثير للتضليل نحو: «يجب على المجتمع الدولي أن يظهر قدرته على الرحمة وعلى استخدام القوة»[3]، المجتمع الدولي هنا التحالف الأمريكي البريطاني[4]، وقد اختزل «الإجماع الدولي» في أصحاب قرار الحرب، واختزل «القانون الدولي أو (الشرعية الدولية في خطاب مبارك) في القرار الأمريكي، وعمم القليل في: «الحلفاء في الشرق والأصدقاء ومحور الاعتدال» (هم أربعة حكام عرب)، وهم «الواجهة العربية» في الخطاب، وتجاهل الخطاب الشعوب المتذمرة منه ومنه واجهته العميلة، والتعميم للتشويه نحو: يسعى الإرهابيون العرب لقتل الأمريكيين في كل مكان ولطرد أمريكا من العالم»[5]، وعمم الخطاب «الإرهاب الإسلامي والإمبريالية الإسلامية والفاشية الإسلامية والخطر الإسلامي»؛ للتشويه.

(١) من كتابات نعوم تشومسكي، ص٩٠.
(٢) تحليل الخطاب، ص٤٢، ٤٤.
(٣) تحليل الخطاب، ص ٢٢١.
(٤) من كتابات تشومسكي، ص ١٣٣، قال بوش: «الولايات المتحدة لها حق سيادي في القيام بعمل عسكري، وسنقوم بما اقتنعنا به، وإن لم يتبعنا أحد»، ص ١٣٤، وأطلق على معارضي الحرب «المتخاذلين» باعتبار الحرب واجبًا إنسانيًا.
(٥) من كتابات نعوم تشومسكي، ص٦٠(١).

الحكم على الخطاب:

الجملة المفيدة الإخبارية موضوع الحكم، وهي - عند النحاة: الوحدة اللغوية المركبة من المسند والمسند إليه؛ لإفادة خبر تام، وهي القضية الحملية المكونة من الموضوع والمحمول - عند المناطقة - وهي المستوى الثالث من مستويات التحليل اللغوي، وهي الوحدة الأولى في الإفادة التامة، وتشكل مع البناء النصي الوحدة الكلية التي تفيد موضوعًا مكتملاً، ولها بعدان: أولهما نصي تساهم في تشكيله، والآخر مقامي يساهم في تعيين مرادها - وقد تقدم تبيينهما في التفسير النصي - والمشهور في الحكم على الجملة نوعان: أحدهما - الحكم اللغوي بالصحة أو الفساد، والآخر - الحكم بالصدق أو الكذب، ولا يكون إلا على جملة خبرية مفيدة وصحيحة لغويًا.

أولاً: الحكم اللغوي:

الحكم بصحة الجملة قائم على موافقتها العرف اللغوي في المعنى والإسناد والإعراب وإفادتها معنى يحسن السكوت عليه، وتوصف بالجملة المفيدة الصحيحة، وليست هنالك جمل نحوية وأخرى غير نحوية، فالأخيرة ليست موجودة في العربية، ولا توجد جملة صحيحة نحويًا، وأجزاؤها متناقضة في الدلالة وغير مقبولة عقلاً، نحو: تكلم الحجر غدًا، زعم بعض الباحثين أنها صحيحة نحويًا، وهو قول فاسد، فالجملة النحوية مفيدة، وليست منطوقًا منظومًا خلوًا من الإفادة، ويقضي علم النحو مجيء الظرف غدًا للاستقبال، فالحكم على المنطوق السابق أنه فاسد وغير مقبول، ويسمى المنطوق، ولا يصح تسميته جملة.

وقد بحث علماء اللغة صحة الخبر في الجملة في الخطاب (الاستعمال)، وجعلوا له أربعة أحكام تقوم على المعنى والشكل: الأول - الخبر المستقيم الحسن، أي: صحيح لغة، ومقبول عقلاً في الإخبار، والثاني - الخبر المحال، وهو الفاسد لغة، وغير المقبول عقلاً، والثالث - الخبر المستقيم الكذب، والثالث - الخبر المستقيم القبيح لغة، وهو خبر مفيد قد يقتضي حكمًا بيد أنه معيب لغة بعيب يضعفه في الصياغة ولا يفسده، والرابع - المحال الكذب، وهو الفاسد لغة، و غير المقبول عقلاً.

أولاً: الخبر المستقيم الحسن، كقولك: أتيتُك أمسِ، وسآتيك غداً، وغادر الرئيس... البلاد ليلاً.

ثانيًا: الخبر المحال: الممتنع في الحدوث والمتناقض في دلالته الداخلية، كأن تنقضَ أولَ كلامك بآخره، فتقول: أتيتك غداً، وسآتيك أمس؛ هذا محال عقلاً وحدوثًا؛ لمناقضة زَمن الفعلَ زمن الظرف، واستحالة حدوثه. وقد جاء في الخطاب السياسي: لا رئاسة مدى الحياة، ظاهر الجملة غير مقبول منطقًا، فقد نفت لا النافية للجنس الرئاسة مدى الحياة، وهذا مناقض الواقع، فالرئاسة عرف اجتماعي قديم، و«لا يصلح الناس فوضى لا رؤساء لهم، ولا صلاح لهم في حكم جهالهم» أيضًا، ولعله يريد نفسه، وهو الراجح في المقام: لا رئاسة لي مدى الحياة، وهذه نقيض الواقع السياسي، فالتجديد مستمر.

ثالثًا: الخبر المستقيمُ لغويًا والكذب في المضمون، فقولك: حملتُ الجبَلَ، وشربتُ ماءَ البحر، قد أفاد معنى تامًا بيد أنه تضمن كذبًا، وهذا النوع مقبول لغة، فهنالك فرق بين استقامة الخبر في الدلالة على مضمونه، وصدق المضمون أو عدمه، فالكذب من جنس الكلام، لا يبطل صحة الجملة لغويًا. وقد توهم بعض الباحثين أن قبول تشومسكي الجملة شكلاً من هذا النوع، وهذا غير صحيح؛ لأن تشومسكي لم يعتد بدلالة الجملة بل بترتيب لفظها فقط؛ فزعم أن هناك جملاً صحيحة قواعديًا، وفاسدة دلاليًا، بينما اشترط العلماء المسلمون أن تفيد الجملة خبراً مفهومًا، قد يكون صادقًا أو كاذبًا، وأن الجملة الفاسدة دلاليًا غير نحوية، وسوف يأتي مثالها.

رابعًا: الخبر المستقيمُ القبيح، كأنْ تضعَ اللفظَ في غير موضعه في الجملة، نحو قولك: قد زيدًا رأيتُ، وكي زيدًا يأتيك، وأشباه هذا، فقد قبح لغة مجيء المفعول «زيدًا» فاصلاً بين «قد» والفعل «يأتي»، فقد تدخل على الفعل، وكذلك الفصل بين «كي» والفعل، هذا النوع معيب لغة، ويدخل في الضعيف، ولكنه غير مستبعد أو فاسد، فهو من الأساليب الركيكة الفاشية في خطابنا، وهي من مثالب الخطاب السياسي المعاصر الذي لا يعبأ بصقل بنيته.

خامسًا: الخبر المحالُ الكذبُ، كأنْ تقولَ: سوف أشربُ ماءَ البحر أمس، جمعت الجملة بين الاستحالة في الحدوث والكذب في الإخبار(١)، فالجملة التي تناقض نفسها فاسدة، وغير مقبولة لغة، نحو: «سأعلن قانونًا جديدًا أمس».

ويتبين من هذا أن صحة الإخبار قيد قواعد اللغة، وأن الجملة المفيدة صحيحة باعتبار استقامتها فيما أخبرت عنه، وأن الحكم على ما تفيده بالصدق أو الكذب لا يبطل صحتها اللغوية، فقول فرعون: ﴿أَنَا رَبُّكُمُ الأَعْلَى﴾[النازعات: ٢٤] قول مفيد لا يفسده لغويًا كذب قائله فيما أخبر به، فاللغة تعبير عن قصد، وقد يكون من مقاصد المتكلم تضليل السامع بالكذب، فيعبر عن خلاف ما يعتقده وما يعلم خلافه، ومن ثم قيل: إنسان صادق أو كاذب، فالحكم بالصدق أو الكذب على مضمون القول الذي أفاد معنى يصلح الحكم عليه بأحدهما، ولا يصح أن يحكم بقول الصدق وقول الكذب في جملة في سياق واحد، فالحكمان لا يجتمعان في سياق واحد، بل في سياقين متباينين، مثل قولنا: تنحى الرئيس فلان، فهو صدق في العرف الدستوري الذي يعرِّف النزول عن السلطة بالتنحي لجهة مخولة بإدارة البلاد، وهو في العرف الثوري قول كذب؛ لأنه في عرف من ثاروا عليه مُكره على ترك السلطة، فهو خلْع، وهو مستعار من الحقل الشرعي، فالرجل المخلوع الذي خلعت زوجه نفسها منه على كره منه، وإسناد الفعل إليه طلاق عن رضى أو كره، وعلى هذا فإسناد ترك السلطة ـ وهو يكون عن إكراه رجل السلطة غالبًا: استقالة أو تنحي للغير، ولا يصح أن نسمي هذا توليدًا على ما قال به التوليديون؛ لأن الجملة: «تنحى الرئيس» غير الجملتين: تخلى الرئيس، واستقالَ الرئيس، فالأخيرتان لا يشترط فيهما وجود من يسند إليه المهمة بتفويض منه، وهو المستفاد من تخلى عن كذا لكذا، وهو يشبه الفعل تنازل: «تنازلنا نحن .... عن العرش لولي عهدنا ....» [في خطاب تنازل الملك فارق]، فالمعهود في العرف السياسي هذه الأفعال بهذه المعاني في هذه السياقات.

---

(١) ارجع إلى: كتاب، سيبويه، تحقيق هارون، طبعة الخانجي، جـ١/ ١٦.

والخبر (المحمول عند المناطقة) بمنزلة الحكم على الموضوع (المبتدأ) نحو: «إن الدولة قائمة ولن تسقط»، الخبر «قائمة» حكم على المبتدأ، فقد حمل الخبر على المبتدأ، وأثبت حكمه له، والمعنى: إنه أثبت حكمًا أن الدولة قائمة، ومعيار صدق هذا الحكم ليس القائل بل الواقع أو عالم الشهود، ويمكن اعتبار المتكلم مرجعًا في درجة تلي واقع الشهود، ويتوقف درجة المتكلم في المرجع التصديقي على مقدار توثيقه، فقد اصطلح العلماء على توثيق الشاهد العدل الذي يشهد بصلاحه وورعه و عدم كذبه وتدليسه وتغريره، وهذا النوع ثقة وعدل، بيد أن أهل السياسة ليسوا أهل ثقة، فطبيعة العمل السياسي تفسد الطبائع، ومصطلح «أهل الثقة» لا يراد به الصادقين بل الأولياء والبطانة وأصحاب المصالح، وقد يدل على الأعوان في الباطل، وكثرة المؤكدات دليل التكذيب والزعزعة، قال مبارك: «أقول لكم: إن استجابتي لصوتكم ورسالتكم ومطالبكم هو التزام لا رجعة فيه، وإنني عازم كل العزم على الوفاء بما تعهدت به بكل الجدية والصدق، وحريص كل الحرص على تنفيذه دون ارتداد أو عودة للوراء».

والجملة المجازية: يقضى فيها باعتبار المعنى المستفاد من المجاز لا بصريح اللفظ، قال زين العابدين: «وكل واحد منا مسئول من موقعه على إعادة أمنها واستقرارها وترميم جراحها والدخول بها في مرحلة جديدة تؤهلها أكثر لمستقبل أفضل»، وقال مبارك: «ويتعين مواصلته للانتقال به من الخطوط العريضة لما تم الاتفاق عليه إلى خريطة طريق واضحة وبجدول زمني محدد، تمضي يومًا بعد يوم على طريق الانتقال السلمي للسلطة من الآن وحتى سبتمبر المقبل»، و«إن هذا الحوار الوطني قد تلاقى حول تشكيل لجنة دستورية تتولى دراسة التعديلات المطلوبة في الدستور»، و«مصر فوق الجميع»، وجملة: «إن أمن البلاد خط أحمر»، تعبير مجازي لا يراد صريح لفظه بل ما وراء هذا المعنى من المعنى الإشاري، فاللون الأحمر رمز الخطر، وتعبير «الخط الأحمر» يراد به الأمر المحظور، وقد يوظف المجاز في الاستعطاف، قال مبارك: «أتوجه بحديثي اليوم لشباب مصر بميدان التحرير وعلى اتساع أرضها، أتوجه إليكم جميعًا بحديث من القلب، حديث الأب لأبنائه وبناته.. أقول لكم: إنني أعتز بكم رمزًا لجيل مصري جديد يدعو إلى التغيير إلى الأفضل، ويتمسك به، ويحلم بالمستقبل ويصنعه».

والجملة الاسمية تصف معنًى مجردًا معنًى حسيًا، والحسي منها يتعلق بالوقائع الخارجية، نحو: الرؤساء هارب أو مخلوع أو محروق أو مقتول أو معزول أو منتظر[1]، فالصيغ: هارب، مخلوع، . . . أخبار تدل على أحداث: الهروب، الخلع، الحرق، القتل، الخلع، الانتظار.

والجملة الإنشائية: لا يقضى فيها بصدق أو كذب؛ لأن فعلها لا يتجاوز القول اللفظي، ويعبر عنها بالصيغة والمعنى: نحو: أحذركم الفوضى والتخريب. والتحذير لا يعني وقوع الحدث بالمخاطب به، ومن ثم يستخدم في الخطاب للتخويف، وقد يراد به التهديد ضمنًا أو صريحًا، فقد يكون الخيار أمام المعارض: أنا أو التخريب والفوضى والتقسيم والحرب الأهلية، وهو معنى مضمن، وقد يكون صريحًا، فالقذافي وابنه (سيف القذافي) عبرا عن الخيارين دون كناية.

ويتأثر الحكم على الجملة بطرفي الخطاب والسياق اللغوي والمقام، فقبول الخبر الذي أفادته باعتبار علاقة المتلقي بالقائل يختلف، فالمتلقي الخصم يعده كذبًا، والمتلقي الحليف أو المتحيز يعده صدقًا، والمتلقي المحايد يقبله ظاهرًا، ويؤوله باطنًا، فالمرسوم الرسمي للبيان يقتضي أن يعلن البيان بصيغة تنحى أو تخلى أو استقال، وأُختير الفعل الثاني تخلى لتسويغ نقل سلطة الرئيس إلى المجلس العسكري تلقائيًا، وقد يكون وراء هذ الإجراء في الاختيار اللغوي قصد يترتب عليه أثر خارجي، بينما الفعل تنحى يعني أن المنصب صار شاغرًا، للنظر فيمن يشغله، والحدث هنا يسمى استقالة لا إقالة، والمتلقي المحايد يؤولها مستفيدًا من السياق الخارجي على أنها ليست اختيارًا، كقولنا: فلان مات، والقصد: أُميت، فقد وقع به الحدث، ونسب إليه للعلم بفاعله سبحانه، فيجوز توسعًا تنحى وتخلى واستقال في الواقع العربي بمقتضى المراسيم وتحسين المعاني المتعلقة بالسلطة، والمعلوم يقينًا أن رجل السلطة لا يستقيل، فالمعنى المضمر: أُقيل من منصبه أو خُلع.

(١) الرئيس الهارب: زين العابدين بن علي، والمخلوع حسني مبارك، والمحروق علي صالح، والمقتول القذافي، ويعلم الله مصارع المنتظرين.

وترجع أهمية المقام إلى أنه معيار الصدق والكذب في الجمل التي تصف الواقع، فقولنا: تخلى الرئيس عن منصب رئيس الجمهورية صحيحة نحويًا، بيد أنها في المقام الخارجي، غير صحيحة، فالذين شاركوا في الثورة يرفضون وصف «الرئيس السابق»، ويرفضون عبارة «الرئيس المتنحي»، ويرون أن الصواب: الرئيس المخلوع، ومن ثم تصبح جملة: «قرر الرئيس. . تخليه عن منصب رئيس الجمهورية» غير صادقة عند المتلقي السلبي (المعارض)؛ لأنها لا تعبر عن واقع الحدث الذي عايشه، فالرئيس لم يبادر بالاستقالة بل أُجبر عليها، وتفكيك الجملة يقتضى خلاف الإعلان الرسمي، فدلالة «خلع» غير دلالة «تنحى»، فالأول متعد إلى مفعوله «الرئيس»، والثاني لازم فاعله «الرئيس»، والرئيس في «خلع الشعب الرئيس» مفعول، وفي «تنحى الرئيس» مفعول، فأنَّى تتساويان؟!

والجملة المحايدة التي تصف الواقع على ما هو عليه دون تحيز، وغير المحايدة خلافها كقولنا: خلع الشعب الرئيس، وقولنا: «أعلن الرئيس. . . . تخليه عن منصب رئيس الجمهورية، الجملتان نتيجتهما واحدة: خلو منصب الرئيس، بيد أنهما لا يستويان في الحدث الحقيقي، فالأولى وصف الحدث الواقعي، والثانية تلامسه أو تمسه عن قريب، ولكنها ليست محايدة، فالحدث مختلف، فالخلع غير التنحي، والفاعل فيهما مختلف، فالفاعل في الجملة الواقعية الأولى «الشعب»، والمفعول الرئيس، والفاعل في الأخرى «الرئيس»، وقول القائل: ألقى الرئيس خطابًا أعلن فيه تنحيه عن منصبه، اكتفى القائل بالتعبير الرسمي عن الحدث، ولكنه لا يعبر عن كبد الواقع: خلع الشعب الرئيس، وقد صار مسماه شعبيًا: الرئيس المخلوع، فجملة «خلع الشعب الرئيس» تعبر عن الحدث الواقعي في حياد، والجملة الأولى ليست محايدة؛ لأنها تجافت عن الواقع مرجع الحدث، ومعيار الصدق والكذب في الإخبار، وهذه الجملة فعلية تعلقت بها جملة ثانية بواسطة الإحالة النصية الموجودة في ضمير الهاء المتصل بحرف الجر (فيه)، والعائد على «خطاب» في الجملة الأولى. وقد أفادت الثانية مضمون الخطاب: التنحي عن المنصب، وهو نواة الجملة وعين القصد.

وقد شاعت فكرة فاسدة قال بها تشومسكي في نظريته التوليدية التحويلية، رأى فيها أنه يمكن توليد مجموعة من الجمل من جملة واحدة عدها النواة أو الأصل، وهذه الجمل المولدة تعبر عن مضمون هذه الجملة الجامعة بينها، والصواب أن الجمل لا تولد من الأشكال البنيوية بل من المعنى أو المضمون، فكل جملة يتوهم صاحبها أنها مأخوذة من غيرها تعبر عن معنًى خاص بها، فالاختلاف في شكل الجملة يترتب عليه اختلاف في المعنى، فالتوليد في المعنى، وهنالك جمل تولدت عن حدث خلو منصب الرئيس، ولكنها لا تستوي في المعنى كما زعم تشومسكي، لأنها لا تقع على مسافة واحدة من الحدث الحقيقي، فلكل منها معنى مخصوص بها دون غيرها، وهي:

أ- قرر الرئيس . . . تخليه عن منصب رئيس الجمهورية.

ب- ألقى الرئيس خطابًا أعلن فيه تنحيه عن منصبه.

ج - ألقى نائب رئيس الجمهورية بيان تخلي الرئيس عن رئاسة الجمهورية.

د - ألقى الرئيس خطابًا؛ لأنه قرر أن يتنحى عن السلطة.

هـ - ألقى الرئيس خطاب تنحيه؛ لأنه زهد في السلطة، ويريد أن يتنسَّك.

و- ألقى الرئيس خطاب تنحيه؛ لأنه يشعر بعجزه عن مهام رئيس الجمهورية.

ز - أعلن الرئيس عن تخليه عن منصب رئيس الجمهورية؛ لأنه سمع هتاف «الشعب يريد إسقاط النظام».

ح - أرغم المجلس العسكري الرئيس على تخليه عن منصبه وتفويضه في إدارة شئون البلاد.

هذا الجمل تعبر عن مضمون واحد مشترك (استقالة الرئيس)، لكننا لا نستطيع أن ندعي أن واحدة منها نواة الأخرى، والأكثر إنكاراً أن جملة واحدة أصلهن جُمَع، بل كل جملة اختلفت في الشكل فيها ما يميزها عن غيرها التي أشبهتها في بعض اللفظ أو في الترتيب، وفكرة التوليد من البنية اللفظية عند تشومسكي فاسدة، ناهيك بتأثره بالمدرسة البنيوية التي ينتمي إليها، فقد أقصي المعنى عن الدراسة الشكلية، بيد أنه

ناقض نفسه عندما استخدم التوليد الذهني الذي لم يستطع أن يستبعده، فالذهن لديه قدرة على إيجاد جمل جديدة تشترك في المضمون مع الجملة التي عدها أصلاً، وقد ظهرت فكرة التوليد الذهني في مرحلة تالية للتوليد التركيبي[1]، وقد تأثر به جمهور من الباحثين العرب، وغفل كثير منهم عن أن تطبيق التوليدية على حساب تقويض نظام البناء النحوي في العربية، فالقواعد العالمية الموحدة ليست عربية بل قواعد الإنجليزية، وهذه الفكرة تشبه الكتابة العالمية الموحدة، ومصدرهما الصهيونية، ومحل التجربة اللغة العربية ونظامها الكتابي، والمنفذون بعض العرب الغُفْل.

والحكم على الجمل السابقة لغويًا ـ بمقتضى علم النحو والمعنى ـ جمل صحيحة، فهي صحيحة بمقتضى الترتيب المعهود والإسناد المقبول عقلاً، فالخطاب منطوق بشري، وأسند إلى من هو أهله، فحق الإسناد أن يسند الأفعال: (قرر، تخلى، تنحى، أعلن) إلى الرئيس أو نائبه، ولو أسندت إلى رجل من العامة لم يقبل إسنادها، فحق الإسناد أن يسند إلى من يقوم به، والمرسوم الرسمي يقتضي هذا في صحة صدوره، والأفعال «قرر، ألقى، تنحى، أعلن، أرغم» أسندت إلى فاعليها المعهودين في مثل هذه السياقات والمقامات، فالإفادة هنا صحيحة لغة أو نصًا، ولكنها لا تقتضي الصدق المطلق إلا بعرضها على المقام الذي يعين صدقها أو كذبها، فكل جملة لها حكم بمقتضى الواقع، والجامع بينها حدث خلو منصب الرئيس، فالجمل (أ و ب و ج) درجة القبول فيهما عالية باعتبار المضمون العام التنحي، ولكنها غير مبررة. والجمل (د، هـ، و، ز) غير مقنعة لعدم مطابقتها الواقع الذي تجافيه، والجملة الأخيرة (ح) غريبة على خالي الذهن، بيد أنها مثيرة للذهن، وتستوجب النظر أكثر من سوابقها، فقد تكون أصدقها، بيد أن دليل صدقها خفي. وإذا كان من الممكن أن يكون التنحي عن طيب نفس رغبة في الوصول إلى مرحلة ديمقراطية أفضل ـ وهو مستبعد ـ فإنه يمكن كذلك أن تكون التنحية مرواغة أو تحايلاً للمكر بالرفاق أو بالمعارضة، أو للحصول على نمط

(١) المدارس اللغوية؛ التطور والصراع، جيفري سامبسُون، ترجمة أحمد نعيم الكراعين، ط١، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٣م، ص ١٣٤، ونظرية تشومسكي اللغوية، جون ليونز، ترجمة وتعليق حلمي خليل، ط ١، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعيّة، ١٩٨٥، ص ٢٩.

رئاسي جديد مقبول شكلاً، أو لإضفاء الشرعية المفتقدة بواسطة استفتاء صوري حول الرئيس أو انتخابات زائفة أو غير ذلك.

ويتبين مما تقدم أن صحة الجملة لغويًا في الخطاب السياسي لا يعني صدقها، فالصحة غير كافية في قبولها والتسليم بصدق إخبارها، وصحة الخطاب السياسي تقتضي التحامه بواقعه، ويتبين أيضًا أن العوامل السياسية والاجتماعية والنفسية والعرفية لها أثر في الخطاب، مثل: إعلان نائب رئيس الجمهورية عن استقالة الرئيس على هذا النحو: «أعلن الرئيس . . . . تخليه عن منصب رئيس الجمهورية»، فالجانب النفسي له أثر في إسناد الخطاب إلى غير قائله، واستخدام «تخلي» مقصود لوجهين: أولهما ـ إسناد الرئاسة إلى المجلس العسكري رسميًا عن طريق الإخلاء والإحلال على العرف السائد في نظام الحكم العربي، وقد حاول مؤدي الخطاب أن يكون أداؤه عن قوة، وهنالك أبعاد نفسية تتمثل في محاولة الظهور بمظهر التوازن والثقة في النفس، هذه القراءة تستمد من علم النفس، وليس الطرح الآخر مطروحًا هنا، وهو أنهم منعوا الرئيس من أن يلقي خطابه؛ لئلا يتعاطف معه الشعب، فيبث رسائل مهمة إلى الداخل والخارج.

والأفعال باعتبار الزمن ليست سواء في الحدث، فالماضي نافذ أو ناجز، والحال قائم في الحدث، والمستقبل محتمل، بيد أنها في الحكم سواء، فالمخبر عن نفسه: قال م: «إنني عشت من أجل هذا الوطن حافظًا لمسئوليته وأمانته»، والمضارع قيد السياق، وهو ما يتحقق من الاستقبال الذي يرتبط بسياقه الآتي: «إن مصر تجتاز أوقاتًا صعبة»، والحكم على الحال قيد الواقع الخارجي، وهو قول صادق.

وقد يخضع الحال لتقييم المتكلم مخبرًا عن نفسه: «أثق أن الأغلبية الكاسحة من أبناء الشعب يعرفون من هو حسني مبارك، ويحز في نفسي ما ألاقيه اليوم من بعض بني وطني». وهذا القول قيد حكم المتلقي وموقفه من المتكلم، وقوله: «إن المصريين جميعًا في خندق واحد الآن»، ليس بصادق، فالجمهور ثائر، والسلطة وأعوانها في الخندق المقابل، وهو يريد خندق الخطر الذي يحيط بالوطن، يريد التخويف من عواقب التمرد.

والفعل في الاستقبال محتمل الإنجاز: قال زين العابدين: «سيكون التغيير اللي أعلن عليه الآن استجابة لمطالبكم اللي تفاعلنا معاها، وتألمنا لما حدث شديد الألم»، بيد أن المتكلم غفل عن العدول عن الجمع «نحن» تألمنا في مخاطبة الجمهور، فالذات المتعالية ما زالت تصارع الأحداث في الواقع، قال معاتبًا: «حزني وألمي كبيران؛ لأني مضيت أكثر من ٥٠ سنة من عمري في خدمة تونس في مختلف المواقع من الجيش الوطني إلى المسئوليات المختلفة و٢٣ سنة على رأس الدولة، كل يوم من حياتي كان وما زال لخدمة البلاد، وقدمت التضحيات - وما نحبش نعددها - ولم أقبل يومًا وما نقبلش باش[أبدًا] تسيل قطرة دم واحدة من دماء التونسيين». يعتقد أن أداء العمل التكليفي من الفضل، وليس مقابل الأجر الذي تجاوز توقع الجمهور، وهذا الاعتقاد دوار في خطاب السلطة، قال م: «لقد أعلنت بعبارات لا تحتمل الجدل أو التأويل عدم ترشحي للانتخابات الرئاسية المقبلة، مكتفيًا بما قدمته من عطاء للوطن لأكثر من ٦٠ عامًا في سنوات الحرب والسلام..»، وقد غالط في مفهوم التضحية، فالسلطة متعة، فطالما استمتع بمتعة التسلط ومطلق التصرف، فالمضحي الحقيقي بماله وولده الشعب.

والتأكيد فيه مشروط: قال مبارك: سنثبت - نحن المصريين - قدرتنا على تحقيق مطالب الشعب بالحوار المتحضر والواعي، سنثبت أننا لسنا أتباعًا لأحد، ولا نأخذ تعليمات من أحد، ...، سنثبت ذلك بروح وعزم المصريين، وبوحدة وتماسك هذا الشعب، وبتمسكنا بعزة مصر وكرامتها وهويتها الفريدة والخالدة، فهي أساس وجودنا وجوهره لأكثر من سبعة آلاف عام...، مستقبل مدعم بدعائم تنجزه، وقد أسند الفعل للمخاطبين تدعيمًا للصدق وتمهيدًا للحدوث، وقد يجعل المتكلم نفسه مرجع تأكيده: قال مبارك: «إنني أعلم علم اليقين أن مصر ستتجاوز أزمتها، ولن تنكسر إرادة شعبها، ستقف على أقدامها من جديد بصدق وإخلاص أبنائها كل أبنائها، وسترد كيد الكائدين وشماتة الشامتين». فعلم اليقين درجة عليا يصل إليها المرء بعد موته، وتأكيد المستقبل ليس من علم المتكلم بل من ثوابت تاريخ مصر السالف، فجعل نفسه مرجع الغيب بديل المرجع التاريخي، وهو يكشف عن اختزال الوطن في السلطة، والصواب أن يقال: «إن تاريخ مصر يؤكد أنها ستجتاز أزمتها...».

ثانيًا: الحكم التصديقي:

الحكم تقييم مضمون الجملة الخبرية بالتصديق أو التكذيب، والمرجع فيهما: القبول العقلي والخلفية السابقة والعلم بواقع الحدث والمواقعة، وموضوع الحكم الجملة الخبرية فقط، وليس الإنشائية؛ لأنها لا تعطي حكمًا تقييميًا، والجملة المسوفة: سنقاتل، خارج التقييم الإنجازى؛ لأنها محتملة في الإنجاز مستقبلاً.

أنواع الحكم التصديقي:

الأول: الحكم الذاتي المبني على ظن السامع وعلمه واستيعابه وعلاقته بالمتكلم وحكمه عليه، والمتلقي خالي الذهن الذي لم يشارك في الحدث لا يعتد بحكمه في الإخبار عن الحدث المقامي، ولكن المعتد به حكم الذي شارك في الحدث أو لديه مرجع في الحكم على القضية، فالأحكام تصدر عمن شاركوا في الحدث أو من علموا بحقيقة الحدث أو مقام الجملة، وترد هنا المعاني التي تحتكم إلى فهم المتلقي الجملة على ظاهر لفظها دون مقامها؛ لأن المعنى اللفظي معنى عام، بيد أن الجملة في خطاب تواصلي قيد المقام الذي يعين مرادها، فقول النحاة: «ضرب زيد عمرًا»، إخبار عن الحدث دون اعتبار صدقه أو كذبه، فالقاضي لا يقضي بالخبر هنا؛ لأنه خبر تعليمي، الأصل فيه الافتراض والتصور الذهني: هب أن كذا، بل يقضي بأدلته المقامية في خبر دل على حدث خارجي.

والثاني: الحكم النصي أو السندي المبني على النص الثابت (والسند الرسمي)، ومنه: الأحكام الشرعية المبنية على نص شرعي ثابت وقطعي. والأحكام المبنية على الدستور والقانون والعقود والمعاهدات والوثائق والخرائط والمصادر العلمية.

والثالث: الحكم العقلي: الذي يحتكم فيه إلى المسلمات والبراهين والثوابت التي يقتنع بها ويذعن بتصديقها.

والرابع: الحكم المطابق: الذي يصادق ما يخبر عنه في الواقع بمقتضى المواقعة، ويعرف بالدليل المادي، وهو أقوى في درجته من سابقيه، ثم يأتي من بعده الحكم النصي والسندي، ثم العقلي، ثم الذاتي، والدليل المادي لازم لاطمئنان القلب في معتقدات القلوب.

مرجعية الحكم على الخطاب:

مرجعية التصديق على الخبر ما يستند إليه في تقييم الخبر، وقد اختلف العلماء في مرجعية صدق الحكم الذاتي، فرأى فريق أن المرجع علم المتلقي أوجهله، أي: تقييم المتلقي وتصديقه ما يسمعه، ورأى آخرون أن المعيار مطابقة الخبر ما أخبر عنه، أي: مواقعة الخبر ما دل عليه هونفسه، فقد يكون السامع جاهلاً أو خالي الذهن، وقد يكون علمه السابق بالشيء غير صحيح، وقد تبنى مرجعية الخلفية الذاتية بعض المعتزلة، قال أبو إسحاق النظام المعتزلي (ت٢٢١هـ): «صدق الخبر مطابقته اعتقاد المخبر، ولو كان ذلك الاعتقاد خطأ، وكذبه عدم مطابقته لاعتقاد المخبر، ولو كان خطأ غير مطابق للواقع، وكذبه عدمها. فإذا قال قائل: الشمس أصغر حجمًا من الأرض معتقدًا ذلك كان صدقًا، وإذا قال الشمس أكبر من الأرض، وكان غير معتقد ذلك كان كذبًا»، وقد وافقه تلميذه الجاحظ، فقال: «صدق الخبر مطابقته للواقع، مع الاعتقاد بأنه مطابق، وكذبه عدم مطابقته، مع الاعتقاد بأنه غير مطابق»، ولكن هذا الرأي لا يشمل المتلقي خالي الذهن المحوج إلى مرجعية يحكم بها على ما يسمعه، وهذا الحكم تقييم ذاتي، وليس قطعيًا في الحقيقة؛ لأنه صحيح باعتبار ظن سامعه، ولا يعني تأكيد صدق الخبر فيما أخبر به يقينًا، وقال قدامة: «والكذب إثبات شيء لشيء لا يستحقه، أو نفى شيء عن شيء يستحقه، والصدق ضد ذلك، وإثبات شيء لشيء يستحقه أو نفى شيء عن شيء لا يستحقه»، ولكنه لم يتضمن مصدر معرفة هذا الاستحقاق.

والذي أميل إليه أن التصديق باعتبار السامع له حكم ما يعتقده في الشيء، فقد يصدق، وقد ينكر، وهذا عام في تلقينا ما نسمعه، وهو«الحكم الذاتي»، والتصديق باعتبار مضمون الخبر مرجعه ما دل عليه في وجودة الكوني، واعتقادنا فيه لا يغير حقيقته التي تطابقه حسًا أوتصدقه علمًا في النفس، فتوهم الناظر ظنًا أن الحديد الذي يراه باردًا لا ينفي عنه خلاف هذه الصفة التي يعاينها باللمس، فيكتشف أنه ساخن، فالحقيقة تكمن في طبيعة الأشياء الحسية، وليست في وعينا الذي يخدعنا أحيانًا، فسند

الصدق في الفعل الإنجازي المعاينة ومواقعة الواقع[1]، والكذب خلافه. والحقيقة في المعاني بالتواضع عليها، والحقيقة في الأفكار في قيمتها وسلامتها عقلاً وجريها اطرادًا وصحتها نقلاً، ويسمى هذا «حكم المصادقة»، وهي معقودة بالقرائن الدالة عليها والمبينة لها في الأعيان والأذهان.

والسامع خالي الذهن ليس له حكم، ويبني حكمه الذاتي على اعتقاده في صدق القائل في ضوء علاقته به، والتقييم الذاتي قد يكون سنده الشخصي فاسدًا أو علمه السابق بالشيء غير صحيح، أو يحكم بما يعتقده، فقد يصدق، أو ينكر باعتبار ما في النفس أو ما يعتقده خارجها، واعتقادنا لا يغير حقيقة الشيء التي تطابقه حسًا أو تصدقه علمًا مجربًا، كما بينت آنفًا.

والمعاني والأفكار المعقودة في النفس ليست مبهمة، ولا يستحيل تقييمها على نحو ما رأى فلاسفة الغرب الذين عبثوا بالمعاني والفكر، وقد أقصى البنيويون المعنى من البحث اللغوي؛ لعجزهم عن تعيينه بعد أن أهملوا السياق والمقام والقرائن، ولكن المسلمين الأوائل اكتشفوا القرائن اللفظية والمقامية والعقلية والمعرفية التي تعين المعنى والقصد، وقد تناول الأصوليون هذا تفصيلاً، وعمل به الفقهاء في استنباط الأحكام الفقهية غير المنصوص عليها باللفظ الصريح، وهنالك القرينة المعرفية التي تتعلق بوعي المشاركين في الخطاب، كقولنا: سبق عيسى موسى عليهما السلام، فالفاعل موسى بقرينة النص الديني والتاريخ، والقرينة المعرفية في تصديق الخطاب السياسي خلفية الجمهور التي يحتكم إليها في صدق الخبر أوكذبه، وقد أسرف السياسيون في استخفافهم بوعي الجمهور؛ فتضخم رصيد الكذب فيه، وحال دون رد فعل يوحي باستجابتهم أو احتمال تأثرهم، فالمتلقي العام يحتكم إلى القبول العقلي والخلفية السابقة والعلم بواقع الحدث ومطابقة الواقع، فالجملة التي تناقض نفسها: «قررت كذا

(١) ارجع إلى: مفتاح العلوم، السكاكي، ص ١٦٦، وارجع إلى: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٩٨٦م، ص ١٧٣، وعلوم البلاغة والبيان والمعاني والبديع، أحمد مصطفى المراغي، دار القلم، بيروت، ط١، ١٩٨٠م، ص ٤٣.

غدًا»، فاسدة لغويًا ولتناقضها عقلاً، فالصواب: قررت كذا أمس، وسأقرر كذا غدًا، والجملة المسوفة في الخطاب السياسي: سنقاتل، خارج التقييم الإنجازى، والمتلقي خالي الذهن الذي لم يشارك في الحدث لا يقضي بشيء في الإخبار، بل يقبل الجملة معرفة أو لية، ولكن الذي شارك في الحدث لديه مرجع الحكم في القضية، فالأحكام تصدر عمن شاركوا في الحدث أو من علموا بحقيقة الحدث أومقام الجملة، والجمل التعليمية لا يقضى فيها بصدق أو كذب، فلا يراد بها الإخبار، فالحكم على الإخبار المقصود، بينما الجمل التعليمية غايتها التوضيح، ويحملها المعلم والمتعلم على ظاهر لفظها دون قصد التوجيه إلى مخاطب بها، بيد أن الجملة في خطاب تواصلي موجه قيد السياق والمقام اللذين يعينان قصدها، فقول النحاة: ضرب زيد عمرًا، لا يراد بها الإخبار عن الحدث يقتضي حكمًا بصدق أو كذب على المضمون، فالحكم على الجمل المراد بها التبليغ، وتفهم بالقرائن المبينة للمعنى والمعينة للقصد، ويستعان بهذه القرائن في الحكم على قبول الخبر أو رفضه.

أنواع الحكم: هنالك أربعة أنواع من الحكم:

الأول: الحكم الذاتي المبني على ظن السامع وعلمه واستيعابه وعلاقته بالمتكلم وحكمه عليه، ومنه حكم الجمهور على مضمون الخطاب.

والثاني: الحكم النصي المبني على السند الثابت (النص والقانون والدستور)، كالأحكام الشرعية المبنية على نص شرعي ثابت وقطعي. والأحكام المبنية على الدستور والقانون والعقود والمعاهدات والوثائق والخرائط والمصادر العلمية. ومرجع الحكم في قرارات السلطة الدستور، وهو الذي احتج به رجل السلطة لنفسه على معارضيه، فقد فعل العمل به فيما يقضي به لنفسه؛ حكم الدستور صحيح، بيد أن القضية نفسها غير دستورية، وهي ولاية الحكم.

والثالث: الحكم العقلي: الذي يحتكم فيه إلى المسلمات والبراهين والثوابت التي يقتنع بها ويذعن بتصديقها.

والرابع الحكم المطابق: الذي يصادق ما يخبر عنه في الواقع بمقتضى المواقعة، ويعرف بالدليل المادي، وهو أقوى في درجته من سابقيه، ثم يأتي من بعده الحكم النصي، ثم العقلي، ثم الذاتي، والدليل المادي لازم لاطمئنان القلب، وسند العمل به مواقعة الواقع وثبوته وسلامة الاحتجاج به[1]، والفاسد خلافه.

درجات الحكم على الفعل:

الفعل باعتبار علاقته بالواقع له ثلاثة أحكام: الأول ـ الصدق أو الكذب. والثاني ـ ترجيح الصدق على الكذب. والثالث ـ احتمال الصدق أو الكذب.

الحكم الأول: التصديق أو التكذيب، نحو: لقد تنحيت نهائيًا عن أي عمل رسمي. وأعلن الرئيس.... تخليه عن منصب رئيس الجمهورية، فر الرئيس.... خارج البلاد إلى جهة غير معلومة، الفعل في الزمن الماضي يعبر عن حدث منجز مطابق الواقع، وهو صادق بمقتضى القرائن المثبتة لصحته.

الحكم الثاني: ترجيح الصدق على الكذب، وهو الحكم على الشروع في الفعل الذي يعبر عنه فعل الحال، وفيه نوعان: أحدهما إخبار لفظي في الحال دون قرينة قطعية، نحو: يوقع الرئيس الآن قرار تنحيه، ونحو: يمارس نائب رئيس الجمهورية مهام رئيس الجمهورية، والآخرَ: ما يتحقق في الحال بالمعاينة أو القرينة القطعية، نحو: أتحدث إلى شباب بلادي، وأخاطب الجماهير المحتشدة، هذا الفعل قائم في الحال، ومستمر في الحدوث، ويعاينه المشاهد. وحكمهما معًا احتمال التصديق؛ لأن الحدث غير مكتمل فيهما، بيد أن الثاني أقوى في التصديق.

والثالث: احتمال الصدق أو الكذب، وهو الحكم على أفعال المستقبل المطلقة لا يحكم فيه بصدق أو كذب؛ لأنها مسوفة قد تتحقق وقد لا تتحقق في الواقع، نحو: سأحل مشكلات الشباب، وسأعالج المشكلات الاقتصادية، يدخل هذا في القول

---

(١) ارجع إلى: مفتاح العلوم، السكاكي، ص ١٦٦، وارجع إلى: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٩٨٦م، ص ١٧٣، وعلوم البلاغة والبيان والمعاني والبديع، أحمد مصطفى المراغي، دار القلم، بيروت، ط١، ١٩٨٠م، ص٤٣.

المطلق؛ لأنه غير مصحوب بوسائل حدوثه وأدلة تنفيذه وضمان الوفاء به، فهو بمنزلة الوعد، ومثله: الفعل غير المقيد بالقرينة نحو: لن أترشح لمنصب رئيس الجمهورية، الفعل مطلق في المستقبل الممتد دون قيد ظرفي، ومثله: سأتنحى بعد انتهاء مدة رئاستي، لم يحدد القائمة أم ما بعدها، وكذلك الحكم في أفعال الوعد والتمني نحو: أعدكم بحل مشكلات البطالة والفقر والصحة، هذه أحداث مضروبة في فضاء المستقبل الممتد على أجساد الهالكين، والخطاب هنا يتبنى احتمالات جحا في تعليم حمار الملك الكتابة والقراء في عشر سنين مقابل أجر تقاضاه مقدمًا على أن يعلم الحمار في الزمن المضروب، أو أن يقتل جزاء خداعه، وقد كان تحايل جحا للحصول على المال ليتقوت به لعياله مبنيًا على احتمالات ثلاثة مستقبلة، أترك ذكرها طمعًا في حسن تقديرك كنهها من واقعك، فالشعوب المطحونة تتحايل في استخلاص قوتها، وحكامهم يتحايلون في إنجاز مطالبهم وسد حاجاتهم، ونهاية التحايل السقوط لا مناص، وعاقبته الخسارة.

والجمل الاسمية التي تصف الوقائع صادقة في الإخبار، وهي أقوى في تأكيد الواقعة المقامية من الجملة الفعلية، نحو: الشعب ثائر، هذا في الخبر المفرد دون الخبر الجملة الفعلية، فالجملة التي فعلها ماضٍ صادقة، نحو: الرئيس ترك السلطة، فإن كان الفعل حاليًا حكمه ترجيح الصدق، نحو: الرئيس يتنازل عن السلطة، والمستقبل محتمل: الرئيس سيتنازل عن السلطة.

ويستثنى من هذا أفعال رب العالمين، فهي صادقة قديمًا وحديثًا ومستقبلاً، وقد ذكرت أنها تنجز بالقول لا العمل الأدائي، وذلك بقول الله عز وجل للشيء «كن» في الحال؛ فيكون كما شاء الله تعالى، ففعل الله تعالى بالقول وليس بالطاقة التي تقدر بها أفعال المخلوقات، قال تعالى: ﴿وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [البقرة: ١١٧][1]، والفعل في الخطاب السلطي بالقرار والإصدار والتكليف، وهي تتضمن الأمر: أصدرت....، قررت....، أمرت....، وهي ليست كلها في حكم التكوين أو الوجود؛ لأنها قيد

(١) ارجع إلى: فتاوى ابن تيمية، جـ٦/ ٤٢٦، وشرح لوامع الأنوار، السفاريني، جـ٢/ ٢٥١.

المصالح والإمكانات وبقائه في السلطة، وقد يكون القرار مُسيَّسًا؛ لغرض التهدئة والمصالح، ولا يتجاوز معناه، وقد يكون القرار منقوضًا في السياق نفسه، فرجل السلطة قد يتخذ قرارًا، وينقضه في سياق القول نفسه، وهو ما يعرف بتقويض الفعل أوإعادة تفكيك الجملة بإعادة صياغتها؛ لتعطي خلاف ما أخبرت به، وهو نوع من الخداع، فهويقوض ما ذكره مقدمًا، قال زين العابدين: «وعطيت التعليمات كذلك لوزير الداخلية [بمنع إطلاق النار على المتظاهرين]، وكررت، واليوم نؤكد يزي من اللجوء للكرطوش الحي، الكرطوش موش مقبول، ما عندوش مبرر إلا لا قدر الله حد يحاول يفك سلاحك، ويهجم عليك بالنار وغيرها، ويجبرك على الدفاع عن النفس..»، والإجبار هنا قلب للمعنى، فهومن السلطة، وليس من المواطن الأعزل، فحامل السلاح يقهر غيره، وليس العكس، والاستثناء مبرر استخدام السلاح مع الشعب، ومصطلح «الدفاع عن النفس» يستخدم في تبرير استخدام السلاح والقتل، فالمصطلح في ممارسة السياسة يقوم على تواطؤ المصالح والمواقف لا التواطؤ الاصطلاحي العلمي[1].

نتيجة الحكم:

النتيجة الفصل في القضية أو التقييم بمقتضى المقدمات والأدلة والبراهين، والنتيجة ما يأتي:

- أن الخطاب السياسي نوع من الخطاب السردي يقوم على مجموع الكلام المتتابع الذي يشكل نصًا سرديًا، ويخضع للتقييم اللغوي والعقلي والسياسي، ولهذا السرد أبعاد سياسية تستهدف المصالح من كل وجه، ولغته قريبة من لغة الخطاب اليومي؛ لأنه موجه إلى جمهور عام، فيستخدم لغة مباشرة وسطًا بين العلمية والأدبية، فهو يحاكي الأسلوب العلمي في عرض القضايا ومناقشتها، ويوظف العناصر الأدبية أحيانًا في

(١) بعض المصطلحات تحيد عن وضعها حسب المواقف والسياسات، مثل: الشرعية، وحقوق الإنسان، والديمقراطية والدفاع عن النفس، والحليف والحلفاء، والصديق والأصدقاء، والثورة والتمرد والفتنة والخروج على الحاكم والشرعية.

مخاطبة الجمهور للتأثير فيه والاستقطاب والإقناع[1]، ويوظف الجمل القصيرة التي تدل على الحدث المباشر، وقد يخصصها لمعان جزئية، وقد يستخدمها لأخرى عامة[2]، وينتهج الأسلوب السهل الواضح، فيستخدم المفردات المألوفة التي يفهمها الجمهور؛ لئلا تلتبس عليه، وألا تشغله عن قصده المباشر[3]، وقد يلجأ إلى تقنية خطابية ومضامين ليست تعبيراً حقيقيًا عن هويته وهواه للمخادعة والاستقطاب والمصلحة، ومن ثم لا يتخذ منهجًا واحدًا أو مذهبية واحدة، بل يتلون طلبًا للمصالح، وأنه قد يكون مضللاً لخدمة مصالحه في الداخل والخارج، كأن يتجاوز المشكلات الراهنة والأزمات وينقل الجمهور إلى الماضي أو يصرفهم إلى المستقبل، فيُمنِّي ويوعد بالإنجازات وحل المشكلات والأماني والأحلام؛ لتسكين الجمهور وتعويمه في خياله الذاتي ببعض المضللات غير الواقعية.

ويستخدم وسائل الاستقطاب؛ ليحيز له الجمهور، فيتعزز به في التخلص من خصومه، وقد يستعمل أفعال التضمين التي تحدد نوعية العلاقة بين المقدمات والنتائج (مثل: يتضمن، يفترض، ينتج، يترتب)، وقد يوظف الوسائل المضللة التي تجافي الواقعي، كأفعال الرجاء، والتمني، والمدح، والذم، أو الأساليب الدالة عليها، مثل: (لعل، ليت، نعم، بئس)، ومفردات الاحتمال والترجيح التي لا تعبر عن الإنجاز الحقيقي، مثل: تحتمل، من المحتمل، يرجح. وقد يستعمل الأفعال التي لا يعرف فاعلها من خلال النص، مثل: (زعموا، قالوا، ادعوا). ويستخدم القوالب والمعاني المستهلكة، ويستعمل المفردات التي تحمل معنى مسبقًا كالنصر بعد انكسار، وتحسين الاقتصاد، والقضاء على البطالة، وقد يفترض خصمًا وأعداء وأخطارًا محدقة يخوف

---

(١) الخطاب السياسي ذو خطة (إستراتيجية) يتقدم عليها، وهي مستمدة من المذهبية (الأيديولوجيا) التي يتبناها النظام السياسي، وهو يخضع لشخص رجل الدولة وتكوينه ومزاجه في الخطاب العربي الذي يفتقد كثيره إلى الهوية وثوابت مؤسسات الدولة.

(٢) قد يعبر الخطاب عن المعاني باللفظ، مثل: (خصوصًا، بصفة خاصة، على سبيل المثال لا الحصر).

(٣) يعد إعداد الخطاب مرحلة مهمة؛ ولهذا يجب أن يعرف معد الخطاب ما يحيط بموضوع الخطاب الذي يقوم بإعداده.

بهم الشعب؛ ليلوذ بحمايته ويتمتع بوصايته الاستبدادية، وقد يستلهم من الدين أو التراث والتاريخ ما يخدم معانيه ومقاصده؛ وليستميل المشاعر، و يستخدم التعبيرات الجسدية المكلمة للكلمات؛ ليشخص المشهد كاملاً.

- أن الخطاب السياسي يختلف عن الخطابات الأخرى في البناء والمعنى والقصد والموضوع، فالبناء اللغوي أشبه بالخطاب اليومي في اللفظ والتركيب والدلالة والصنعة، ويغلب عليه التأثر برتابة الفعل المألوف في العمل السياسي(الروتين والبرتوكول) في تكرير الألفاظ والتراكيب، فهو خطاب مألوف، والتجديد فيه محدود. وهو مقصود ومعد سلفًا، وليس عفويًا عن طبع بل مصنوعًا، فمفرداته تختار عن قصد، ولا يعبر عن تلقائية الخطاب اليومي الذي يعد استجابة مباشرة للمشاعر والانفعالات والنشاط الاجتماعي، فليس استجابة طبيعية لمراد المتكلم ومشاعره وخاطره، بل استجابة لدوافع خارجية ولقصد سياسي، فالسياسي لا ينطلق من مثير عاطفي أومن بواعث داخلية بل من مصلحة أو غرض.

- أن موضوعه السياسة التي يعدها بعض الباحثين فن الممكن، ويعدها آخرون فن الكذب، وهي في أدبيات التربية الترويض والتهذيب والتربية، وهي عند أهل الحكمة فن تهذيب الأخلاق وسوس الناس بالحكمة والتجربة، والسياسة في المفهوم المعاصر «فن ممارسة الكذب والخداع»، والرجل السياسي محترف المراوغة والكذب وتحصيل المنفعة، وموضوع الخطاب السياسي قضايا السياسة ومشكلات الواقع المحلي والخارجي، وغرضه الهيمنة والمنفعة، وأهم مقاصده توجيه المتكلم المخاطب إلى تحقيق أهدافه، وتوجيه الرأي العام، واستقطاب المعارضين أو تقويض خطابهم المعارض، وإضفاء المشروعية على إجراء سياسي، ومن ثم يهتم بفائدة الفكرة معياراً لصدقها، فهو يلح على المكون العملي قصد بلوغ الفائدة من خلال المعرفة أداة العمل، وغاية هذا التصور أن يرسخ الحقيقة التي يراها على أساس مصالح الفرد والجماعة، وقد يفرط في تطبيقه؛ لتحقيق مصالحه وأهدافه.

- أنه يستمد قوته من سلطته السياسية، وليس من السلطة اللغوية، فهو يصدر من جهة أعلى، هي السلطة السياسية أو الحزبية أو الحكومية إلى جهة أدنى، هي الشعب

عامة، فهو خلاف الخطاب اليومي الذي يصدر من كل المستويات ويوجه إلى كل المستويات، وهو خطاب شمولي يحرص على تغطية المجال الذي يتناوله كله، ولا يسمح للمتلقي بأن يعارضه أو أن يخترقه بطرح آخر.

- أن بعض أشكال الاتصال السياسي ترتبط بالممارسات السياسية، و«منطق السلطة» يفسر كل التحولات الخطابية في السجالات السياسية، ويفسر أيضًا طبيعية المواجهات الخطابية في السياسة، ويبرر الانحرافات في هذه المواجهات، فهو خطاب حجاجي يقوم على المواجهة والصراع، ويتوهم المخالفين خصومًا يساجلهم، وقد يبادر بالاحتجاج لنفسه في حجاج مفتعل، وينتصر لنفسه، ويدين مخالفه؛ ليتحيز المتلقي له، فيتبنى أطروحته (الرأي أو الفكرة أو التبرير أو الإدانة)، ويقدم الحجج والبراهين والأدلة التي تدعمه، ويغيب طرف المساجلة الآخر، ويبدد حججه، وقد يتولى الرد عنه، فيتحيز لأطروحته الإيجابية ضد الأخرى السلبية؛ ليظهر المفارقة وعدم التكافؤ، ويستفيد من ضعف الوعي العام ورصيده التاريخي في الانتصار للسلطة التي تقنعه بأنها حصنه المنيع، وأنه لا أمان له خارج سجنها الكبير، فخشي الحرية.

- أن قائل الخطاب المشتغل بالسياسة والسلطة، يختلف خطابه السياسي عن خطاب السلطة، فالأول منظر ومقيم ومرشد، والآخر ممارس وصانع قرار وله أثر واقعي إيجابي أو سلبي، وقائله لا يفرق بين شخصه وبين كيان الدولة، فهما جسد واحد (أنا الدولة)، ويشخصن الإنجاز، ويرى عمله من قبيل الفضل لا الواجب الوظيفي، وقد سلم الجمهور بهذا لكثرة دورانه في خطبه، ومن ثم تتصدر المجاوبة وردود الأفعال الإطراءات على رجل السلطة الذي فعل بعض ما كُلف به، ويعلو صوت الذات في خطابه: فعلت وحاربت وعوضت وسددت، والفاعل هو الشعب، وأنه على المستوى الإنجازي يتجافى عما يسوؤه، ويسوِّق ما يخدمه، ويساوم بما يعطيه، ويتشبث بما يملكه. وأنه يفارق الواقع ويغالط فيما يحتج به عليه، وأن ما يقوله أقل مما يفعله، فالفعل الكلامي (قال، ذكر، وعد . . .) أكثر من الفعل الأدائي (فعل، أنجز، قضى، حقق، . . .)، والفعل القلبي (أرى، أظن، أحسب، أشعر، أفكر، أدرى، أعُدّ، أزعم، . . .) أكثر من الفعل التصييري والتحوُّلي (جعل، رد، ترك،

اتخذ، صيَّر، . . .)؛ فالسياسيون ينتجون خطابًا يتجافى عن الواقع والممارسة، فهو قول مجرد من الأثر الواقعي، وقد اكتفى بالأثر النفسي الإمتاعي الذي يعقبه صدمة الإخفاق، ولسوف تكشف الدراسة عن خصائص هذا الخطاب وتقنياته وعناصره وروافده ووسائله التأثيرية والإقناعية.

- أن الأفعال الكلامية (الدالة على الكلام والوعد والتمني والرجاء) في الخطاب، وكذلك الطلبية تحتمل الإنجاز أواستحالته، ولا يتجاوز المتكلم الحديث عن الكفاءة والقدرة إلى الممارسة والإنجاز في غير التسلط، وربما لا يتجه نحو الواقع بل إلى مخيلة المتلقي والماضي والمستقبل متجاوزًا حاضره المُعاش، وقد تستغرقه الأفكار والأماني والنظريات بعيدًا عن إنجازها، ويعول في الإنجاز على المستقبل المجهول والحلم المأمول وخواء العقول مستفيدًا من انتصار العوام لمن غلب وانشغال الساعين لضيق المؤن وخطل الروابض في الد من وغيبة العلماء عن الزمن، وبيع الدين في سوق الوثن، وموت أهله صرعى الإحن واستباحة الدم بقضاء الفتن، وغسل الوضيع بذكر حسن، ووضع الشريف في مستنقع آسن وتآكل النخوة في صهوة المحن، وتصدير الجاهل وإقصاء الفذ العلم، وادعاء الأراذل مآثر الهمم، ومرقى الأسافل أعلى القمم، وولاية المبير الأحمق مقادة الأمم، ولو كان مبتغي السلطة صاحب دين لاعتزل في شعب بغنم، بل يمشي رويدًا نهمًا بصيد زهم، ويتوارى في ثوب زاهد، ويروغ في سلطَان الفتن، قال أبو إياد:

يحوم الذئب ثم يعدوعلى الغنم ... ويأنس بالخبيث روابضُ الدمنِ
ويمشي اللئيم رويدًا إلى القمم ... ويستر شينه بمآثر الحَسَنِ
فلا تستفتِ فاتيَ دار سلطانٍ ... ولا تأمنَّ زنديقًا على الوطنِ
فكيف يفي وقد خان اللهَ الصمدِ ... ربيبُ اللؤم نقْعُ الخنا والأسَنِ

والحمد لله رب العالمين!

د. محمود عكاشة

المراجع

- البيان والتبيين، الجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، ط الخانجي، ط ٣/ ١٩٦٨م.

- تأويل الخطاب الديني بين السلف والهرامنة الحداثيين، الدكتور محمود عكاشة، مكتبة المتنبي، السعودية.

- التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس.

- تحليل الخطاب: ج. ب. براون وج. يول، ترجمة: د. محمد لطفي الزليطني، د. منير التريكي، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٩٩٧م.

- تحليل الخطاب العربي، المفاهيم والأسس والتطبيق (تأصيل نظرية تحليل الخطاب العربية)، الدكتور محمود عكاشة، مكتبة المتنبي، ١٤٣٦هـ، ٢٠١٥م.

- تحليل الخطاب في ضوء نظرية أحداث اللغة، الدكتور محمود عكاشة، دار النشر للجامعات، ٢٠١٤م.

- التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، د. صلاح إسماعيل، دار التنوير، بيروت، ط١/ ١٩٩٣م.

- التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة، د. محمود عكاشة، دار النشر للجامعات، ٢٠٠٤م.

- التحليل اللغوي للنص، مدخل إلى المفاهيم الأساسية، والمناهج، كلاوس برينكر، ترجمة، د. سعيد بحيري، المختار للنشر والتوزيع، ١٤٣١هـ، ٢٠١٠م.

- تحليل النص، الدكتور محمود عكاشة، مكتبة الرشد، السعودية، ١٤٣٥هـ.

- التداولية من أوستين إلى غوفمان: بلانشيه، ترجمة: د. صابر الحباشة، دار الحوار، اللاذقية، ط١، ٢٠٠٧م.

- التداولية اليوم، علم جديد في التواصل، آن روبول، وجاك موشلار، ترجمة سيف

الدين دعفوس ومحمد الشيباني، المنظمة العربية للترجمة، توزيع دار الطليعة، بيروت، ط١، ٢٠٠٣ .

- التعريفات، علي بن محمد الجرجاني، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الريان للتراث (د، ت).

- الخطابة، أرسطو، تحقيق عبد الرحمن بدوى، وزارة الثقافة والإرشاد القومى، ١٩٥٩م.

- الخطابة، أرسطو طاليس، تلخيص وشرح أبى على بن سينا، تحقيق الدكتور محمد سليم، ط الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠٠٩م.

- الدلالة اللفظية، د. محمود عكاشة، مكتبة الأنجلو، ٢٠٠٢م.

- علم اللسان، الدكتور محمود عكاشة، مكتبة المتنبي، السعودية، ١٤٣٧هـ.

- كيف نصنع أشياء بالكلمات، جون أوستين، ترجمة ودراسة محمد الحبيب المنصوري، كلية الآداب، منوبة، تونس ١٩٩٣م.

- لغة الخطاب السياسي، الدكتور محمود عكاشة، دار النشر للجامعات، ٢٠٠٢م.

- مدخل إلى اللسانيات التداولية، الجيلالي دلاش، ترجمة محمد يحياتن، ديوان المطبوعات - الجزائر، ١٩٩٢ .

- المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، دومينيك مانقونو، ترجمة د. محمد يحياتن، منشورات الاختلاف، ط١، ٢٠٠٥م.

- مفتاح العلوم، السكاكي، تحقيق نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢/ ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

- المقاربة التداولية، فرانسواز أرمينكو، ترجمة سعيد علوش، منشورات مركز الإنماء القومي، ط١، ١٩٨٧ .

- مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب، د. محمد يونس علي، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، توزيع دار أويا - طرابلس - ليبيا، ط١/ ٢٠٠٤ .

- الملفوظية، جان سيرفوني، ترجمة د. قاسم المقداد، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ١٩٩٨م.

- نظريّة اللغة الأدبيّة، إيفانوكس، ترجمة حامد أبو حمد، القاهرة، مكتبة غريب، ط١/ ١٩٨٨م

- النص والسياق، استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، فان دايك، ترجمة عبد القادر قنيني، دار إفريقيا الشرق- الدار البيضاء، (د.ت).

- نظرية أفعال الكلام، كيف ننجز الأشياء بالكلام، جون أوستين، ترجمة عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، ١٩٩١م.

- نظرية اللغة الأدبية، إيفانوكس، ترجمة حامد أبو أحمد، القاهرة، مكتبة غريب، ط ١/ ١٩٨٨م.

- النظرية البراجماتية اللسانية، محمود عكاشة، مكتبة الآداب، ٢٠١٣م.

●●●

الفهرس